

٦

مارس/ آذار

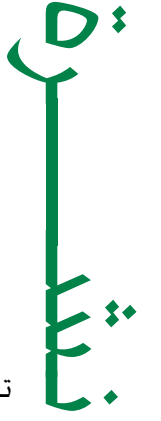
٢٠٠٠

ذو القعدة -

ذو الحجة

الهجرة القسرية

تصدر عن



مركز دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

الثقافة في المنفى

مجموعة مقالات عن الثقافة:

- دور الرسم والموسيقى والمسرح في رعاية الأطفال النازحين
- الصحفيون والسينمائيون الصغار: أطفال فلسطين في لبنان يسجلون حياتهم وأمانيتهم - تجربة في التعلم الذاتي والفريقي

انظر الصفحات ٤ - ٢٢

النزوح الداخلي في تركيا وبورما والجزائر

انظر الصفحة ٢٣

قضايا الألفية الجديدة

انظر الصفحات ٢٧ - ٣٠

آخر المستجدات عن الأوضاع في بوروندي والصحراء الغربية وتركيا

انظر الصفحات ٢٨ - ٣٩

تدشين قاعدة بيانات «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»

انظر الصفحة ٤٧

بالإضافة إلى الأبواب الثابتة

- مؤتمرات، قضايا للمناقشة، مكتبة العدد، أخبار مركز دراسات اللاجئين



من أسرة التحرير

تصوير: Corinne Owen



يشمل هذا العدد قسماً خاصاً المنفى». نستله بمقدمة وجيزة بقلم المحررين في الصفحة الرابعة. كذلك يحوي العدد قسماً نعرض فيه لأهم القضايا الملحة (المتصلة بالهجرة القسرية) في الألفية الجديدة وفق رؤية وتعبير سبعة كتاب ينتمون إلى ميادين بحثية مختلفة.

ونود أن نذكركم بأن باب «قضايا

للمناقشة». وهو أحد أبوابنا المنتظمة، هو منتدى مفتوح لمناقشة أية قضية من القضايا التي تثيرها النشرة. فإذا كنتم تودون مناقشة أي جانب متصل بقسم «الثقافة في المنفى» أو أن تفندوا أو تؤيدوا أية قضية من «قضايا الألفية الجديدة»، فمرجو أن تبادروا بالكتابة إلينا على عنواننا المنشور في الصفحة المقابلة أو عن طريق البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk. وفي باب «قضايا للمناقشة» لهذا العدد يدلي القراء بأرائهم في موضوع «دروس مستفادة من كوسوفو» الذي كان محور العدد الخامس.

وفي العدد المقبل من النشرة، المقرر أن يصدر في يونيو/حزيران، سوف نخصص قسماً عن قضايا «الأرض والملكية». وسوف نكون لكم شاكرين إن وافيتمونا بما لديكم من معلومات عن المؤتمرات ومواقع الإنترنت والمطبوعات والبحوث وقواعد البيانات والمناظرات ذات الصلة.

وفي عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، سوف نبحت قضايا «الاحترام والمساءلة»، وآخر موعد لتلقي المقالات هو ١٥ يوليو/تموز (ولكن من المحبذ أن يوافينا الكتاب الذين يرغبون في نشر مقالاتهم بالعدد بأفكار مقالاتهم في أقرب وقت ممكن). أما آخر موعد لتلقي المقالات الخاصة بالأبواب الأخرى فهو ١٥ أغسطس/آب.

ربما لاحظتم من مطالعتكم لغللاف النشرة أن اسم برنامج دراسات اللاجئين قد تغير إلى «مركز دراسات اللاجئين». انظروا ص ٢٦ لمعرفة أسباب ذلك التغيير! ويؤسفنا أن نعلن لكم أن الدكتور ديفيد تيرتون، مدير مركز دراسات اللاجئين، قد قرر مغادرة المركز في أواخر عام ٢٠٠٠.

وعلى صفحتي ٢٦ و٤٣، نرفق للقارئ بشري افتتاح قاعدة بيانات المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً (الذي كان يُعرف من قبل باسم «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً»). وسوف نعرض فيهما أيضاً لخطةها للمستقبل. أضيفوا www.idpproject.org إلى قائمة مواقعكم المفضلة الآن.

وفي الختام، نتوجه بفائق الشكر لمؤسسة فورد بالقاهرة التي وافقت على أن تمول «نشرة الهجرة القسرية» خلال العامين القادمين. والمرجو أن نتمكن، بمساعدتكم، أن نزيد من المحتوى الإقليمي لهذه المجلة وأن نوسع دائرة القراء في الشرق الأوسط. وقد عينا السيدة مها دمج منسقة لتطوير النشرة. وعنوانها على

البريد الإلكتروني هو : maha.damaj@qeh.ox.ac.uk



مع أطيب تمنياتنا لعام ٢٠٠٠.

ماريون كولدري وتيم موريس
محررا نشرة الهجرة القسرية

صورنا الغلاف: بوروندي (Panos Pictures/Giacomo Pirozzi)

نشرة الهجرة القسرية

Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يحنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير

ماريون كولدري ود. تيم موريس
مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

Forced Migration Review

RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: +44 (0)1865 280700
الفاكس: +44 (0)1865 270721
البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

المشروع لعالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

Global IDP Project

Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland
الهاتف: +41 22 788 8085
الفاكس: +41 22 788 8086
البريد الإلكتروني: idsurvey@nrc.ch

الاشتراك السنوي

يمكن الاشتراك مجاناً في الطبعتين العربية والإسبانية من «نشرة الهجرة القسرية»؛ الرجاء ملء استمارة الاشتراك الواردة صفحة ٤٦ ثم إعادتها إلينا؛ أسعار الاشتراك في الطبعة الإنكليزية واردة كذلك في صفحة ٤٢.

حقوق النشر

يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادة من المواد الواردة في نشرة الهجرة القسرية، ولكن يرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها (مع الإشارة إلى مصدرها). جميع المقالات والمعلومات الواردة في نشرة الهجرة القسرية تعبر عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.

المواضيع الرئيسية في العديدين القادمين:

يونيو/حزيران ٢٠٠٠: قضايا ملكية الأرض المتعلقة باللاجئين والنازحين

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠: الاحترام والمساءلة نحن نرحب بأي مقالات يرغب القراء في إرسالها للنشر، بالإنكليزية أو الإسبانية أو العربية، مما يتعلق بالموضوع الخاص بكل عدد، أو أي جانب من جوانب الهجرة القسرية.

موقع الإنترنت

يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع FMR في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fmreview.org> أو موقع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» Global IDP Project على العنوان التالي: <http://www.nrc.no/idp.htm>

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
د. أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية:
مها دمج

التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

المحتويات

- ٤ مقدمة: الثقافة في المنفى
- ٥ الثقافة «التقليدية» ورعاية اللاجئين في شمال غربي تايلند
بقلم: ساندراددلي
- ٩ الأنشطة الثقافية في مخيم الجاهين للاجئين في اليمن
- ١٠ الموسيقى وحياة اللاجئين: الأفغان في شرقي إيران وكاليفورنيا
بقلم: جون بيلى
- ١٣ دور الفن في رعاية وحماية الأطفال النازحين نفسياً واجتماعياً
بقلم: بوفيكاتور نيلوند، وجان كلود ليگران، وبيتر هولتسبرغ
- ١٧ الأطفال النازحون داخل أوطانهم وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً: استخدام المسرح
والرسم والموسيقى والرياضة البدنية
بقلم: ناظم أخوندوف
- ١٩ الصحفيون والسينمائيون الصغار: أطفال فلسطين في لبنان يسجلون حياتهم
وأمانهم - تجربة في التعلم الذاتي والفريقي
مركز الجنى - بيروت، لبنان



- ٢٣ حالات عسيرة: النزوح الداخلي في تركيا وبورما والجزائر
بقلم روبرتا كوهين
- ٢٧ قضايا الألفية الجديدة

قضايا للمناقشة

- ٣١ يناقش القراء في هذا الباب موضوع «دروس مستفادة من كوسوفو» الذي كان
محوراً للعدد الخامس من المجلة

أبواب ثابتة

- ٣٤ مؤتمرات
- ٣٥ أخبار مركز دراسات اللاجئين
- ٣٦ أخبار «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»
- ٣٨ تحديث
- ٤٠ مكتبة العدد

مقدمة: الثقافة في المنفى



UNICEF/HO99-0383/Mark Thomas

قد تبث الألفية الجديدة في النفس الأمل وتعيش في الفؤاد النوايا الطيبة لمستقبل باسم لعالمنا، ولكنها تأتي إلينا مثقلة بتركة من صراعات الماضي وتوء بحملها من الصراعات الجديدة التي باتت قدراً لا فكاك منه يخيه لنا المستقبل. لذا، فقد دعونا عدداً من الكتاب ليساهموا في دراسات قصيرة ننشرها في هذا العدد من النشرة (ص ٢٧-٣٠)، تبرز كل منها قضية أو قضيتين من القضايا المتصلة بالهجرة القسرية التي نعتقد أن من الضروري معالجتها على وجه السرعة في مطلع هذا العقد الأول من الألفية الجديدة. ويحث كل كاتب على التحرك لمعالجة القضايا القريبة من قلبه، والمحورية في العادة لعمله، ويعرض بعضهم للتطورات التي تعطيهم شيئاً من الأمل، بينما لا يجد آخرون شيئاً كبيراً يدعوهم لتأييد الدعوة للتفاوض. وجميع الموضوعات التي يناقشونها على درجة كبيرة من الأهمية للعاملين في ميدان رعاية اللاجئين والنازحين داخلياً.

وفي ضوءها، وبالنظر إلى الضغوط التي تحد من الموارد المتاحة - المالية والبشرية على السواء - فقد يبدو أن علينا أن نشدد في التركيز على أهم الاحتياجات المباشرة للنازحين داخلياً، مثل المأوى والطعام والحماية. ومع هذا، فهناك احتياجات أخرى، قد لا تكون محسوسة بنفس الدرجة، لكنها معرضة للخطر، وقد حرصنا في هذا العدد من النشرة على أن نفرّد مكاناً لمجال مختلف يحتاج لتركيز الجهود، وفيه دعونا بعض الباحثين لمناقشة أهمية الفن والثقافة بالنسبة لمجتمعات النازحين وبالنسبة للمنعين بشؤون هؤلاء النازحين.

إن حرية المرء في التعبير عن هويته الشخصية يمكن أن تصبح أداة هامة للحفاظ على الصحة العقلية، وحتى البدنية، لمجتمع النازحين. كما أن حرية التعبير هي أيضاً حق من حقوقهم. والحق إن علينا بعدما تحولنا، عند الحديث عن تقديم المساعدات للنازحين، من الحديث عن سد الاحتياجات إلى الحديث عن إعمال الحقوق، أن نبدي الاحترام للأشكال التي تتيح للنازح القدرة على التعبير عن ثقافته، وأن نتخذ من هذا الاحترام مصباحاً هادياً عند التفكير والتخطيط.

وكما يقول ديفيد باركين: «عندما يفر المرء من الأخطار التي تنتهده بالموت وبضياع كل ما يملك، قد تصبح الأشياء والقصص التي يحملها معه كل ما تبقى من مكوناته الذاتية المميّز لهويته الشخصية الذي يساعده على مواصلة الحياة في المستقبل».

فتمكين النازحين من الإبقاء على «كل ما تبقى من

من كوسوفو وكولومبيا وسري لنكا والجزائر وكرواتيا ورواندا. وتلي ذلك مقالة قصيرة بقلم ناظم أخوندوف بعنوان «الأطفال النازحون داخل أوطانهم وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً»، وهي تركز بصورة أكبر على استخدام الموسيقى والرسم والمسرح والرياضة في التعامل مع الأطفال النازحين داخلياً في أذربيجان. وأخيراً، يقدم معتز دجاني، من مركز الجنى التابع لمنظمة العفو الدولية، مقالاً بعنوان «الصحفيون والسينمائيون الصغار: أطفال فلسطين في لبنان يسجلون حياتهم وأمنهم - تجربة في التعلم الذاتي والفريقي»، وتعرض فيه لمشروع قائم من مشروعات التعليم عن طريق ممارسة الأنشطة وتنمية القدرات الإبداعية والقدرة على التعبير عن الذات، يسعى إلى تشجيع الأطفال على استخدام الكاميرا لتصوير حياتهم كما يرونها.

كما يتضمن هذا الجزء مقالة عن «الأنشطة الثقافية في مخيم الجاهين للاجئين في اليمن»، بقلم ليان عبد الكريم، وهو لاجئ صومالي في اليمن، ومقتطف من دراسة للبروفسور ديفيد باركين بعنوان «تذكرات».

ونحن بحاجة إلى توسيع دائرة وعينا بالاحتياجات الهامة للاجئين في شتى أرجاء العالم. ورغم أهمية بناء بيوت لإيوائهم وتزويد أسرهم بالطعام وتأسيس المستشفيات لرعايتهم ومنع الاعتداءات عنهم، فإن الحفاظ على استمرارية ثقافات المجتمعات النازحة في الكثير من أشكالها هو ركن أساسي أيضاً وينبغي أن يربط على نحو وثيق بالبرامج التي تهدف إلى تزويدهم بالأشكال المادية للمساعدة.

المحرران

مكونهم الذاتي المميز لهويتهم الشخصية» قد يكون عاملاً حيوياً من أجل بقائهم في المستقبل، ومن أجل الحفاظ على صحتهم، ومن أجل الحفاظ على تماسك جماعتهم، ومن أجل الحفاظ على كرامتهم أو ردها لهم بعد مكابدة محنة المنفى. وتركز أول مقالتين على هذا الجانب.

تصف ساندراد ددلي في «الثقافة التقليدية ورعاية اللاجئين في شمال غربي تايلند» الروابط المتينة بين استخدام جماعة اللاجئين للملابس وبين الحفاظ على صحتهم العقلية والبدنية. وتبرز الكاتبة مدى حاجة القائمين على برامج مساعدة مجتمعات النازحين إلى توسيع دائرة الوعي بالقضايا الثقافية وإرهاق الحس بها من أجل تعظيم فعالية هذه البرامج. ويفحص جون بيلي في «الموسيقى وحياة اللاجئين» دور الموسيقى في حياة مجموعتين مختلفتين من اللاجئين الأفغان في إيران وكاليفورنيا، ويركز على المسائل الخاصة بالتضامن الاجتماعي واستمرارية التقاليد الثقافية.

وتنتقل المقالات الثلاث التالية من قضية تعبير النازحين عن ذواتهم إلى بحث السبل التي يمكن من خلالها للوكالات أن تستخدم عناصر الفن والثقافة في تحسين صحة النازحين ومجتمعاتهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم.

وفي «دور الفن في رعاية وحماية الأطفال النازحين نفسياً واجتماعياً»، يحلل بو فيكتور نيلوند وجان كلود لوغران وبيتر هولتسبرغ، من اليونيسيف، عناصر برامج اليونيسيف التي تستخدم الرسم والتمثيل والرقص والموسيقى لتوفير الرعاية النفسية والحماية للأطفال النازحين. وتضرب المقالة أمثلة

الثقافة "التقليدية" ورعاية اللاجئين في شمال غربي تايلند

بقلم: ساندراد ددلي

ويختلفون اختلافات شاسعة عن بعضهم البعض. والاسم «كاريني» اسم عام يضم مجموعات تنتمي باختلافات عرقية ولغوية وتحدد كل منها هوية خاصة لنفسها. ولا يتفق هؤلاء إلا في انتماء معظمهم إلى ولاية كاريني، لكنهم ينتمون بالتنوع الشديد في الأصول العرقية واللغة، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، والدين، والوعي السياسي، بل وفي تجربة النزوح التي تعرضوا لها. وهكذا لم يقتصر تأثير النزوح على زيادة اتصالهم بمن لا ينتمون إلى كاريني وبالعالم الواسع من حولهم، بل إن النزوح قد أدى إلى أن اجتمع في مكان واحد عدد من الجماعات المختلفة التي لم تكن يتصل بعضها ببعض أو يؤثر بعضها في البعض على هذا المستوى من قبل. ومن ثم فقد أصبح تأثير بعض جماعات كاريني على غيرها أكبر من تأثير أية قوة أجنبية.

وكان معظم الذين وصلوا إلى المخيمات بعد عام ١٩٩٦ من طائفة كاياه العرقية، التي ينتمي إليها أغلب أهالي كاريني. وينتمي معظم اللاجئين السابقين المقيمين حالياً في مخيمات من مخيمات كاريني الثلاثة إلى طائفة كاياه العرقية أيضاً، ولكن بعض الاختلافات الهامة تميز هذه الجماعات بعضها عن بعض.

ويختلف معظم الذين وصلوا حديثاً عن كثير من اللاجئين السابقين في أنهم لا يستطيعون الحديث باللغة البورمية وفي أنهم كانوا محرومين في قراهم من العيادات الطبية والمدارس. وكان معظمهم لم يشاهد السيارات أو الأجناب قبل عبور الحدود إطلاقاً أو إلا فيما ندر، إذ تقع قراهم في أماكن نائية، وهي مستوطنات جبلية دائمة، يعيشون فيها عيش الكفاف على الزراعة، ولم يعتنق معظمهم الدين المسيحي بل يتبع الأديان التقليدية لطائفة الكاياه ويمارس العلاج بالأساليب التقليدية للطائفة أيضاً. ومجالات النشاط والاتصالات بالقرية محدودة، وكذلك رحلاتهم إلى البلدان القريبة والأسواق المحلية. أما السفر إلى الأماكن النائية فهو نادر، وهم يختلفون عن اللاجئين الذين طال بهم المقام في أنهم (باستثناء بعض الرجال) لا يدركون معنى القومية الكارينية التي تكمن خلف الصراع الدائر والمستمر بين الجيش الكاريني والجيش البورمي. كما أن الكثير من النساء بصفة خاصة لم يسبق لهن مشاهدة الأخريات من طائفة الكاياه - مثل اللاتي

قد تؤدي الآثار الثقافية للنزوح إلى آثار مهمة في الحالة النفسية والبدنية للاجئين الأفراد وحركة العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع اللاجئين.

أجري في ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، مع اللاجئين من طائفة كاريني المقيمين في مخيمات على حدود بورما، في مقاطعة ماي هونغ سون الواقعة في الشمال الغربي من تايلند. وقد كان أفراد هذه الطائفة وما يزالون يفرّون من ولاية كاريني (كاياه) في شرقي بورما، فيعبرون الحدود إلى أراضي تايلند، على مدى عدة سنوات خلت، وبدأوا الوصول بأعداد كبيرة في عام ١٩٨٩. وأهم منظمة غير حكومية تعمل مع لاجئي كاريني هي وكالة طبية من بين مسؤولياتها تدريب العاملين في عيادات المخيم.

وكان العدد الكلي للاجئي كاريني في أوائل عام ١٩٩٦ يبلغ نحو ٥٥٠٠ فرد، تضاعف في آخر ١٩٩٧ فبلغ ١١ ألفاً. وقد وصل الآن إلى ١٠٦٥٠٠. وكان سبب الزيادة الكبيرة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ هو وصول لاجئين جدد إلى أحد مخيمات كاريني بدءاً من يونيو/حزيران ١٩٩٦، بسبب «إعادة توزيع سكان القرى» داخل ولاية كاريني الذي فرضه جيش بورما ابتداءً من ٣١ مايو/أيار ١٩٩٦. وتدهورت الأحوال في ذلك المخيم تدهوراً سريعاً، وازدادت الضغوط على الحيز المتاح، وعلى المقيمين في المخيم، وعلى لجنة المخيم، والعاملين بالمنظمة غير الحكومية المذكورة، والعاملين بالمهن الطبية من طائفة كاريني. وكان اللاجئون يصلون في حالة صحية سيئة، مما أدى إلى ارتفاع الإصابات والوفيات من مرض الزحار (الديزنتاريا) والمالاريا داخل المخيم ارتفاعاً كبيراً. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦ كانت الأحوال قد استقرت، وإن كانت أعداد محدودة من اللاجئين ما فتئت تصل إلى الموقع، وكان بعضهم قد اختبأ في الأدغال لما يزيد على عامين.

التنوع داخل مجتمع اللاجئين

أدى ما ذاقه هؤلاء على أيدي الجيش في بورما ثم نزوحهم إلى مخيمات اللاجئين إلى أن أصبح في المخيمات أفراد ينتمون جميعاً إلى ولاية كاريني

ولكن هيئات اللاجئين ووكالات الإغاثة كثيراً ما تستهين بدور العوامل الثقافية في برامج المساعدة أو كثيراً ما تشعر أن لديها من العمل ما يشغلها عن إدراج تلك العوامل في برامج الإغاثة. ولاشك في أهمية الصراعات الثقافية التي يمكن أن تنشأ بين مجتمعات اللاجئين من ناحية وبين المجتمعات المضيفة ووكالات الإغاثة من ناحية أخرى، ولكن الاختلافات الثقافية والتوترات الثقافية داخل مجتمع اللاجئين لها أهميتها التي كثيراً ما لا يقدرها الناس حق قدرها.

والقضية التي تطرحها هذه المقالة هي أنه إذا توافر لوكالات الإغاثة وعي أكبر بالأنماط الثقافية وما يمكن أن ينشأ من صراعات ثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها، فربما تمكنت من تخطيط برامج مساعداتها وتنفيذها بمزيد من الفاعلية ومزيد من الاستجابة لاحتياجات اللاجئين. وترتكز دراسة الحالة التي ناقشناها هنا على منظور جماعة واحدة داخل مجتمع اللاجئين. ولن يتسع المجال للتحري الكامل لوجهات نظر الأفراد الآخرين داخل مجتمع اللاجئين المعني ولا وجهة نظر وكالة الإغاثة إلا في حدود تأثيرها على اللاجئين قيد الدراسة. وليس هدفي الأول هو انتقاد المنظمة غير الحكومية المشار إليها بل إلقاء الضوء على تجربة مجموعة واحدة من اللاجئين. أي إن المقالة لا تمثل تقييماً لحالة من الحالات بل وصفاً لما يحدث عملياً، فالمقالة من ناحية معينة دراسة حالة تعالج أهمية العوامل الثقافية في حياة اللاجئين، ومن ناحية أخرى محاولة للتصدي للخلل في التعبير عن وجهات النظر المختلفة (أي وجهات نظر القطاعات المختلفة داخل مجتمع اللاجئين ووجهات نظر وكالات الإغاثة).

الخلفية

تستند هذه المقالة إلى بحث أنثروبولوجي ميداني أجرته المؤلفة بناء على طلب المنظمة غير الحكومية المعنية في إطار بحث ميداني أوسع نطاقاً

طالت إقامتهن، واللائي لا يرتدين ملابسهن التقليدية.

أهمية الثقافة: الملابس التقليدية لنساء الكاياه

وتعتقد اللاجئات اللاتي وصلن حديثاً أنهم يستمسكن بتقاليد طائفة الكاياه، أنهم ما زلن « يفعلن ما كانت جداتنا وأمهاتنا يفعلن » وذلك فيما يبدو على عكس قريباتهن في الأصول العرقية، ويشاركن هذا الرأي اللاجئون السابقون الذين يدين معظمهم بالمسيحية. ويشترك هؤلاء مع الأجانب في القول بأن أوضح رمز للهوية « التقليدية » هو ملابس المرأة.

ومعظم النساء المقيمت من قبل في المخيمات من طائفة كاريبي، سواء كن ينتمين إلى جماعة الكاياه أم لا، يرتدين « السارونغ »، وهو رداء يصل إلى منتصف الساق، وقميصاً مفتوحاً أو سترة تقليدية. ومن غير اللائق أو مما لا يناسب المرأة في نظرهن إظهار أي جزء من الجسم يعلو منتصف الساق أو الكشف عن الثديين إلا عند الرضاعة. وعلى العكس من ذلك نجد أن معظم اللاتي وصلن حديثاً من نساء الكاياه يرتدين - أو كن يرتدين عند وصولهن - قطعة من القماش كالتنورة التي تظهر الركبة أسفل

الفخذ، وقطعة من القماش على الصدر تكشف الظهر وكذلك - في حالات كثيرة - أحد الثديين، وقطعة من القماش على الرأس وشتي ألوان الحلي، بما في ذلك الأقراط الفضية، والأساور حول الركبة. ودائماً ما تكون التنورة وأغطية الرأس من المنسوجات المنزلية، التي يُستخدم فيها القطن المزروع والمغزول محلياً والمصبوغ بصبغات طبيعية.

والمرأة التقليدية من طائفة الكاياه تعتبر أن هذا الزي امتداد لها، فهو لا يميزها فقط باعتبارها « كاياهية » بل أيضاً يحدد كونها امرأة في سن معينة وإذا ما كانت متزوجة أم لا. كما تنباهي المرأة الكاياهية به وترى فيه علامة مميزة على هويتها، مثلما يراه الرجل أيضاً. ولكن الظروف التي أرغمن فيها على الخروج من ديارهن لم تتح إلا للقليلات إحضار ملابس أخرى معهن أو القطن اللازم لصناعة المزيد منها. إذ كن لا يحملن عند الرحيل سوى ما كن يرتدينه من ملابس، فإذا اتسخت تلك الملابس أو بليت أثناء وجودهن في المخيم لم يكن أمامهن سوى ارتداء السارونغ والقميص المفتوح.

ولكن هذا التغيير في الزي يعث على الحزن، إذ يعتقد الذين وصلوا في الآونة الأخيرة من الرجال والنساء أن من يرتدين الزي التقليدي رائعات الجمال. والأهم من ذلك كله، فإن الزي التقليدي

كان يميز اللاتي يرتدينه فور وصولهن، فهو السمة الواضحة التي تحدد اختلافهن عندما يتعرضن فجأة للحياة مع أشخاص لا يشبهون ولا يسلكن نفس سلوكهن، فهو بذلك الدليل الظاهر الوحيد على هويتهم، وهو الذي يبين من هن ومن أين أتين. وكان جميع الذين يصلون من الجنسين، بغض النظر عن أعمارهم يأملون أن تستمر النساء في ارتداء ذلك الزي التقليدي، وإن كان يقلقهم استحالة ذلك في المخيم بسبب عدم توافر القطن والافتقار إلى المال اللازم لشراؤه.



Sandra Dudley/Richard

وكان عجز المرأة - في عام ١٩٩٦ بصفة خاصة - عن مواصلة إنتاج المنسوجات في المخيم من الأسباب المباشرة لشعورهن بالغم والهيم على المستوى الفردي والجماعي. وإلى جانب صدق بواعت القلق المذكورة، فقد كانت ترجع أيضاً إلى أن تغيير الزي أصبح بؤرة تجمعت فيها بواعت القلق الواسعة النطاق بسبب النزوح. ومن وراء ذلك إلى حد ما الإحساس بأن إنتاج المنسوجات لا يقل في أهميته عن المنسوجات نفسها، أي أن عملية النسيج، شأنها في ذلك شأن فلاحة الأرض، لا تقل أهميتها في الحفاظ على الثقافة الكاياهية عن نواتج العملية نفسها. وهكذا، وفجأة، أصبح العجز عن مزاوله النسيج أو الزراعة مصدر كرب يزيد من تفاهم صدمة النزوح العنيفة نفسها.

ديناميات العلاقة بين المجتمعات المحلية: تأثير المجتمعات المضيفة ووكالات الإغاثة

ما تزال الأغلبية ترتدي الأزياء التقليدية، وإن تخلى عدد كبير من النساء عنها، وقد زاد معدل التغيير كثيراً منذ عام ١٩٩٦. وكانت كل من قامت بتغيير الزي تشعر أنها لم يكن لها خيار حقيقي في ذلك، وكن جميعاً يشعرن بالتعاسة لارتداء السارونغ والقميص المفتوح. وكان موقف الآخرين منهن يلعب أيضاً دوراً مهماً. إذ لجأ بعضهن إلى تغيير الزي مثلاً في أعقاب المرض الذي اقتضى إحلتها إلى مستشفى ماي هونغ سون. وكانت تنشأ أحياناً بعض الأسباب العملية، كأن يؤدي المرض إلى فقدان الوزن، وسقوط حلقات الأرجل نتيجة لذلك، (والمعروف أن التخلي عن جزء من الزي التقليدي، ولو عن غير قصد كما في هذه الحالة، لا بد أن يؤدي إلى تغييره كله)؛ ولكن أحد مصادر التعاسة الكبرى هو ما زعمته بعضهن من أن « أطباء المستشفى لا يحبون ملابسنا ». والمؤكد أن عدم تغطية الصدر بدرجة كافية كان يخالف أعراف أبناء تايلند ويساهم في نفورهم من اللاجئات.

ولم يكن من اليسير على اللاتي وصلن حديثاً أن يفهمن مثل هذه المواقف. وكانت النساء يشعرن بالتعاسة، وقد اختلطت عليهن الأمور، وتملكتهن الحيرة في تحديد سبب العلة. وإذا كانت المنظمة الطبية غير الحكومية لم تساهم قطعاً وبأي صورة فعالة في الإبقاء على هذه المواقف السلبية، فإنها لم تدرك تماماً مدى تأثيرها ولم تحاول فعلياً إيجاد علاج لها.

بل إن المنظمة غير الحكومية قد حاولت التصدي للصرع بين مفاهيم « الحشمة » لدى الكاياهيين والتايلنديين فزادت دون قصد من بلبله النساء وحيرتهن. إذ إن رجال المنظمة لم يحاولوا مناقشة الموضوع مع النساء ومع العاملين بالمستشفى التايلندي، بل شاركوا في الخطوات التي أدت إلى

بالمستشفى قالوا لها إنها هي التي تسببت في مرضه بسبب قذارتها، وكان ذلك من الأمثلة اللاذعة والأليمة على التأثير السلبي لعدم مراعاة التقاليد الثقافية.

الخلاصة

تنهض وكالات الإغاثة بدور هام في أمثال هذه الحالات. ومما يُحمد للوكالة المشار إليها هنا أنها طلبت الاستعانة بخبير أنثروبولوجي لزيادة تفهمها لأحوال القادمين الجدد. بل إن المنظمة غير الحكومية المذكورة حاولت، بعد انتهائي من إجراء البحث، أن تتصدى للمواقف التي يتخذها العاملون بالعيادة الطبية. ومع ذلك، ورغم أن الوكالة لم تكن على الإطلاق مسؤولة عن مظاهر التوتر التي ترتبط بقضية الملابس، فإن بعض ما فعلته أدى إلى تفاقم ذلك التوتر. بل كان في مقدورها أيضاً تعميق وتوسيع نطاق علاقاتها مع القادمين الجدد، وكان من الممكن أن تتحسن الأحوال تحسناً كبيراً إذا وضعت استراتيجية لمناقشة قضايا الاختلاف الثقافي مثلاً، وربما بتسهيل تنفيذ برنامج للتوعية عن طريق إقامة الصلّات الدورية بين اللاجئين القدامى والجدد.

اللاجئين وأقاموا معهم صلوات وثيقة على امتداد إقامتهم الطويلة في المخيم. وكان من الممكن أن تنشأ مشكلات كثيرة للمنظمة في تخطيط مشروع نسيج مع القادمين الجدد بسبب نقص معرفتها بمجتمع اللاجئين الجدد وهياكله، وما ينجم عن ذلك من صعوبات في إقامة علاقات عمل ناجحة مع أهم أفراد تلك الهياكل. وهكذا بدأ للقادمين الجدد أن المنظمة لم تول التقدير اللازم للدلالة الثقافية للزي التقليدي الذي يرتدونه، أو لنسجه، ولا دلالة اعتماد القادمين الجدد على هياكل مجتمعهم الخاصة والمتميزة. وإذا كانت المنظمة لم تقم بتقييم الأوضاع عن طريق الموازنة بين تنفيذ المشروع وعدم تنفيذه، فإنها انتهت آخر الأمر إلى التقييم المشار إليه وأعربت عنه بصورة غير رسمية^٢.

ديناميات العلاقات داخل المجتمع: مواقف اللاجئين الآخرين

نشأت داخل مجتمع اللاجئين مؤثرات تعادل أو تفوق تأثير وكالة الإغاثة والمجتمع المضيف، إذ إن مواقف اللاجئين القدامى الأقل تمسكاً بالتقاليد إزاء القادمين الجدد كانت تتدعم باستمرار بسبب الأزياء التقليدية للمرأة. وكان معظمهم قد شاهد الكاياهيات وهن يرتدين ملابسهن التقليدية من قبل، ولكنهم لم يشهدوا مثل هذه

الأعداد الكبيرة بين ظهرانيهم، ومن ثم فكأنوا يرون أن الزي التقليدي ينم عن التخلف، وعدم تلقي التعليم، والإباحية التي تتعارض مع المسيحية. وكان حديثهم عن القادمين الجدد ينصب

على عدم لياقة الزي التقليدي، وعلى ما كان يرون فيه جهلاً بالمبادئ الأساسية للصحة العامة والنظافة. وقد أدى هذا إلى نشوء المشاكل حين تسرب تأثيره إلى التفاعل بين المجموعتين.

وكان للتفاعل مع اللاجئين العاملين في العيادة (وهم من أفراد الطائفة التي طال عليها الأمد وتلقت قدراً كبيراً نسبياً من التعليم وتدين في معظمها بالمسيحية) تأثيره الكبير. فما أن يبدي أحدهم ملاحظة، مهما تكن صغيرة، أو يشير إشارة غير مقصودة تنم عن الاعتراض أو الرفض، حتى تلتقفها أسماع القادمين الجدد فتثير فيهم الأسى (وبهم ما بهم من إحساس بالضعف). ولم يكن من المستغرب أن يتسبب هؤلاء الأفراد في إحداث ذلك الأسى بسبب الدور الرفيع الذي ينهضون به باعتبارهم مُعلمين ومتخصصين داخل المجتمع.

ومن وجهة نظر وكالات الإغاثة، كانت ثَمَّ دلالة كبرى لهذا التفاعل السلبي فيما بين مجموعات اللاجئين، إذ أوضح لها أحد السبل التي يمكن اتباعها لضمان نجاح برامج الرعاية ألا وهو مراعاة العوامل الثقافية. وذات يوم رفضت امرأة في مقتبل العمر أن تعود إلى المستشفى بابنها الرضيع الذي كان يعاني من نزلة زحار حادة لأن العاملين

إبلاغ كل امرأة تدخل المستشفى أنه من الخير لها، وتيسيراً للأمر، أن تغير الزي الذي ترتديه قبل مغادرة المخيم. وكانت تلك هي الخطوات التي بدأها العاملون في العيادة الطبية بالمخيم، ممن ينتمون إلى اللاجئين الذين قضوا زمناً طويلاً في المخيم والذين لا يشاركون القادمين مواقفهم التقليدية. ومعنى ذلك أن العاملين بالمنظمة غير الحكومية لم يقترحوا شخصياً تغيير الزي، ولكنهم لم يعارضوا ما اقترحه العاملون بالعيادة.

وفي ذلك الوقت كان رجال المنظمة المذكورة يقومون بزيارات يومية إلى المخيم ويحيلون المرضى من النساء وغيرهن إلى المستشفى. وكانت معظم هذه النساء في حال هم وغم، لا بسبب المرض وحده، ولا بسبب ما مررن به وتعرضن له أخيراً من أعمال العنف وتجربة الزواج، بل أيضاً لأنهن وجدن أنفسهن يركبن السيارة لأول مرة، ويرتدين زياً مختلفاً وجديداً عليهن (وبخاصة السارونغ الذي كان من العسير عليهن أن يحافظن عليه). وإلى جانب ذلك، فقد ذكر الآباء أنه كان يُقال لهم إذا مرض أطفالهم وكان عليهم أن يعالجوا في المستشفى، إنه من الأفضل أن يصحب الوالد ابنه أو ابنته. وكان الذي ينصح بذلك العاملون في المنظمة غير الحكومية والعاملون من اللاجئين في العيادة. وكان الهدف من هذه النصيحة هو الحد من التسبب في إيذاء مشاعر أبناء المجتمع المضيف. ولا مراة في أن ذلك له ما يبرره - نظرياً وعملياً - ولكنه لم يساهم في تيسير الأمر على اللاجئين الجدد.

ومن التطورات الأخيرة التي أثارت بعض المشاكل مشروع النسيج الذي بدأ في عام ١٩٩٦، عندما اقترحت أنا قيام اللجان الجدد من طائفة الكاياه بنسج ملابسهن بأنفسهن، بمساعدة من وكالة العوث، نظراً للأهمية الثقافية لزي المرأة التقليدي، والقلق الناجم عن عدم استطاعتهم مواصلة نسج هذا الزي. والواقع أن المنظمة لم تحجم بل ساهمت في تيسير تنفيذ مشروع النسيج، ولكنه نُفِّذَ في مخيم آخر وبأيدي اللاجئين الذين قضوا فيه زمناً طويلاً.

وإذا كان ذلك القرار لا يمثل بالضرورة محاولة متعمدة لاستبدال مشروع خاص بالذين طال مكوثهم بمشروع موجه للقادمين الجدد (وربما لم تكن هناك صلة بين المشروعين من وجهة نظر المنظمة المشار إليها) فقد فسره القادمون الجدد على ذلك النحو، مما سبب لهم أحزاناً عميقة، خصوصاً لأنهم كانوا قد ناقشوا إمكان تنفيذ مشروع نسيج خاص بهم مع تلك المنظمة ومعني شخصياً. ومع أن القادمين الجدد لم يتلقوا أية وعود بتنفيذه، فقد أحسوا أنهم قد تعرضوا للتجاهل والخذلان. أما المشروع الذي نُفِّذَ فعلاً فلم يكن عسير التخطيط ولا صعب التنفيذ، لأن العاملين بالمنظمة كانوا قد اكتسبوا قدراً معقولاً من المعرفة بهياكل مجتمع القدامى من

قد تؤدي الاختلافات الثقافية داخل مجتمع اللاجئين إلى التوتر والحزن

ويتلخص جوهر الموضوع في عدم مراعاة ما يلي: (١) أهمية الاختلافات الثقافية داخل مجتمع اللاجئين و(٢) أهمية الثقافة لا في الفترة السابقة للنزوح فحسب بل أيضاً فيما يتعرض له اللاجئون الجدد من تجربة الوصول إلى مخيم اللاجئين وما يرتبط بذلك من احتكاك بغير التقليديين من الكاريبيين والتايلنديين وموظفي الإغاثة المغتربين. وقد اتسم (ويتسم) بالبطء ما يبذل من جهود لدراسة الهياكل الاجتماعية داخل مجتمع اللاجئين الجدد، أو على الأقل لإشراكها في تخطيط وتنفيذ برامج الإغاثة على نحو ما هو متبع مع اللاجئين القدامى. وقد تفاقم تأثير ذلك لسببين، الأول هو طول ارتباط وكالة الإغاثة باللاجئين القدامى وتفهمها الصادق لهم ومشاركتها إياهم في العمل، والثاني هو حرصها الذي له ما يبرره على عدم إغضاب المجتمع المضيف مما قد يضر علاقات العمل التي نشأت وتطورت على امتداد فترة طويلة.

وتعاون وكالة الإغاثة تعاوناً وثيقاً مع من يشغلون مراكز قيادية داخل مجتمع اللاجئين القدامى، فهم يتمتعون في مجتمعهم بالاحترام البالغ، ويقدر رفيع نسبياً من التعليم، ويدنون في العادة بالمسيحية. ولاشك أن نفوذهم كان سيظل كبيراً حتى دون



ذلك التعاون، ولكنه أصبح أقوى وأقدر على الاستمرار بسبب اعتماد الوكالة عليهم باعتبارهم وسطاء لها، وبسبب عدم إدراك الوكالة الكامل للآثار التي قد تنجم عن مواقف اللاجئين القدامى السلبية إزاء القادمين الجدد. ويتبدى في ذلك أيضاً، مثلما يتبدى في حرص الوكالة على عدم إغضاب مجتمع التايلانديين المضيف، مدى مراعاة الوكالة وشركائها لبعضهم البعض، وإن كان ذلك - ولو بصورة غير مقصودة - على حساب القادمين الجدد الذين لم تتفهم الوكالة أحوالهم وتفهمها لأحوال اللاجئين القدامى.

ولاشك أن على الوكالات أن تراعي الجوانب السياسية والعملية إلى جانب الاعتبارات الثقافية، ولكنها عادة ما تشغل موقعا يتيح لها تسهيل التفاهم المتبادل، سواء بين أفراد مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف الذين تتعاون معهم تعاوناً وثيقاً، أو داخل مجتمعات اللاجئين ذات التركيب المعقد. أضف إلى ذلك أن الثقافة كثيراً ما تمثل عاملاً له أهميته المباشرة، على نحو ما اتضح من الأمثلة التي سقنا أحدها آنفاً، بل أكبر من الأهمية المباشرة للجوانب السياسية للعلاقات بين اللاجئين والوكالة والدولة المضيفة. فليست مجتمعات اللاجئين مجتمعات متجانسة بالضرورة من حيث الثقافة أو الاحتياجات، وقد تؤدي الاختلافات الثقافية داخل مجتمع اللاجئين إلى التوتر والحزن، شأنها في ذلك شأن الاختلافات بينه وبين المجتمع المضيف وموظفي الإغاثة. فحيثما وجدت المجتمعات ذات التركيب المعقد، كما هو الحال هنا، أي حيث يتفاوت توزيع السلطة والنفوذ والتفاهم المتبادل بين المنظمة غير الحكومية واللاجئين، لم يعد يكفي الاستناد إلى علاقات العمل الناجحة مع ممثلي بعض قطاعات المجتمع دون غيرهم.

والخلاصة أن العناصر الثقافية قد تبدو هامشية - مثل أزياء النساء - بالمقارنة بحقائق الواقع الصلبة، أي الوجود في مخيم اللاجئين، ولكنها في الواقع جزء لا يتجزأ من هذا الواقع ومن قضايا الرعاية المرتبطة به. وينبغي من ثم أن يكون لها تأثيرها في تخطيط برامج الإغاثة وتنفيذها. وعلى غرار ذلك فإن زيادة المعرفة والحساسية الثقافية من جانب وكالات الإغاثة قد تنهض بدور ما في تفادي المزيد من التوتر (بآثاره السلبية في الصحة البدنية والنفسية) الناجم عن الصراع الثقافي، سواء كان ذلك بين اللاجئين والأغراب عنهم أو فيما بين أفراد مجتمع اللاجئين نفسه.

الكاتبة ساندرا ددلي بسبيل الانتهاء من رسالة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي بجامعة أكسفورد. البريد الإلكتروني: sdudley@jesus.ox.ac.uk

مقال بعنوان «جوانب البحث مع لاجئي كاريني في تايلند» الذي نشر في نشرة اللجنة الدولية الخاصة بالبحوث الأنثروبولوجية والإثنوغرافية العاجلة (اليونسكو) عام ١٩٩٨، العدد رقم ٣٩، في الصفحات ١٦٥-١٨٤.

١- المصدر: المنظمة غير الحكومية المحلية.

٢- منسق المنطقة بالوكالة، رسالة شخصية، ١٩٩٨.

شكر وتقدير للأشخاص والجهات التالية: إيديث بولز؛ كيري ديموس؛ هيلين دولتون؛ صندوق أمزلي هورنيمان بمؤسسة الأنثروبولوجيا الملكية؛ منح دراسية من الأعضاء القدامى وغيرها من المنح من كلية جيسوس بجامعة أكسفورد؛ صندوقاً تشا وبيتر لينهات في جامعة أكسفورد، وصندوق إيفانز بجامعة كيمبردج.

وردت بعض أجزاء الدراسة المنشورة هنا في تقرير غير منشور بعنوان «القادمون الجدد إلى مخيم كاريني رقم ٢: تقرير إثنوغرافي» الذي كان قد كُتب لتقديمه إلى لجنة الإنقاذ الدولية في تايلند، بقلم ساندرا ددلي، في عام ١٩٩٧، وفي

للمزيد من المعلومات عن بورما واللاجئين البورميين وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن الاتصال بأحد العناوين الآتية:
www.ilo.org/public/english/20gb/docs/gb273/myanmar.htm
www.hrw.org/hrw/reports98/thai/
www.freeburma.org/lokanat/index.html
www.burmafund.org/
www.soros.org/burma/index.html
www.karen.org/

تذكريات

لا يتمثل العامل الأكبر الذي تنتفي أمامه الفوارق الاجتماعية والثقافية عند لحظة خروج المرء من دياره مكرهاً [...] في طابع الهوية الوطنية أو العرقية للاجئ [...] بل فيما إذا كان لديه الوقت اللازم لجمع ما يكفي لتلبية احتياجاته الشخصية عملياً، وكذلك للحفاظ على هويته الذاتية ومن ثم على هويته الثقافية.

بل إن الناس [...]، حتى وهم مضطرون إلى الفرار أو الرحيل فوراً، يبحثون - إن تسنى لهم ذلك - عن أقل ما يمكن أن يذكّرهم بهويتهم والمكان الذي ينتمون إليه؛ فهم يحملون أولاً بعض ما يستطيعون أن يبيعوه أو يستخدموه للدفاع عن أنفسهم أثناء الرحلة، فيحملون الطعام وأدوات الفلاحة، والفُرش، والبطاطين، والأدوية، وأحراز الوقاية، ويحملون الأطفال على أكتافهم أو يدعونهم يجرّون إلى جوارهم؛ ولكنهم قد يحملون إلى جانب ذلك صور الأسرة المجموعة والخطابات، وبعض الأمتعة الشخصية التي لا تتميز بأي نفع مادي أو تمثل أي قيمة إن عرضت للبيع في السوق. وقد تحظى مثل هذه الأشياء بالأولوية في حالات نادرة؛ فقد حدث مثلاً، فيما يروى، أن رجلاً لم يكن يحمل شيئاً معه سوى الكتاب المقدس، كأنما لبدل ذلك على أهميته باعتباره أعظم من أي ممتلكات أخرى.

وقد يبدو من البديهي - ومن ثمّ من غير المهم - أن يحمل من يعترى الفرار، إن استطاع، شيئاً صغيراً يحافظ على الرابطة بينه وبين حياته الأولى قبل الرحيل. ومع هذا فإن هذه التذكريات الشخصية، كما يشهد على ذلك ما حدث ويحدث للخارجين من ديارهم والذين أحياناً ما تتسم أوضاعهم بالتفاوت الشديد - هي بمثابة قوالب مادية تُفرغ فيها القصص والمشاعر؛ وقد يُكتب لها ذات يوم أن تعيد وصل ما تمزق، وتعيد رسم الحدود التي زحزحت عن موضعها في الهوية الاجتماعية الثقافية.

بقلم الأستاذ دافيد باركين، بمعهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، جامعة أكسفورد.

المقال مقتطف من دراسة بعنوان «التذكريات باعتبارها أدوات انتقالية أثناء النزوح البشري» نُشرت في «مجلة الثقافة المادية»
Vol 4 (3) 1999, Sage Publications: London.
Journal of Material Culture,
والموقع على شبكة الإنترنت هو:
www.ucl.ac.uk/anthropology

الأنشطة الثقافية في مخيم الجاهين للاجئين في اليمن

للاجئين في عام ١٩٩٨. وتعالج المسرحية المشاكل التي أرغمتهم على الفرار من وطنهم أصلاً، والمشاكل التي يواجهونها في «موقع اللجوء» الجديد.

وقد شكّلت فرقة «ميدنيمو» في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ لتحقيق عدة أهداف: (أ) تقديم أنشطة ثقافية إلى مجتمع اللاجئين الصوماليين الذي يعاني من رتابة الحياة في المخيم؛ (ب) زيادة الوعي الصحي؛ (ج) تدعيم الوحدة بين اللاجئين. وقدمت الفرقة أولى حفلاتها بمسرحيات تتناول القضايا الصحية، تحت رعاية منظمة «كبير» الدولية (أي التعاونية الأمريكية للإغاثة الدولية) التي ساهمت مساهمة كبيرة في القيام بحملة تطعيم من خلال مركز صحي. كما قامت الفرقة، بمساعدة تلاميذ المدرسة الابتدائية في المخيم التي تدعمها رادا بارنن، بعرض مسرحيات تعليمية حول حقوق الأطفال المعوقين، مع التركيز على التعليم الشامل للأطفال الذين يعانون من العجز والمتضررين من الحرب.

ورغم العدد المحدود للآلات الموسيقية المتاحة، فما تزال الفرقة تقدم حفلاتها لمجتمع اللاجئين في مخيم الجاهين. وقد أصدرت في الآونة الأخيرة شريطاً مسجلاً يتضمن بعض الأغاني التربوية والصحية، وأذيعت هذه الأغاني من إذاعة «صوت السلام» التي تذيع باللغة الصومالية، والتي تتخذ مقرها في إثيوبيا. وتتميز مسرحيات وأغاني هذه الفرقة بتأثيرها العاطفي القوي في مجتمع اللاجئين الصوماليين الذين ما يزالون يذكرون الأيام الخوالي السعيدة، وينعون عبث الحرب الأهلية في الصومال.

بقلم لبنان عبد الكريم

بينما تقوم جماعة من اللاجئين بحزم أمتعتها استعداداً للعودة طوعاً

إلى ديارها، تصل جماعة أخرى من الصومال في شاحنات، وحولها مزيج مختلط من الحراس، يضم رجال الشرطة والميليشيات المسلحة. وأحياناً ما يتعرض القادمون الجدد للضرب المبرح وسرقة أمتعتهم الثمينة عند الوصول إلى الشاطئ، ثم يدخلون المخيم، وبعد عدة دقائق يسألون أفراد المخيم القادمين عن الحياة فيه، فيجيبون بأن الكثير من اللاجئين يختارون العودة طوعاً إلى ديارهم والإقامة في وطن مزقته الحروب، بدلاً من الإقامة في «سجن الهواء الطلق» حيث تُفرض القيود على حرية تنقلهم، ولا تُتاح لهم فرص العمل، ويتعرضون لإساءات يعجز اللسان عن وصفها.

هذا مشهد من مشاهد مسرحية عنوانها «أيها الصوماليون، من المسؤول عن بلاياكم؟»؛ وهي مسرحية عرضتها فرقة موسيقية اسمها فرقة «ميدنيمو» لمجموعة اللاجئين الصوماليين المقيمين في مخيم الجاهين

أيها الشعراء والروائيون والقصاصون وكتاب المسرح

هبوا من رقادكم وانفضوا

أيتها الكون الأدبية!

أيتها الحكايات والأغاني والأمثال الشعبية

أيتها القصائد والمقالات والروايات التجديدية

اصرخن في طلب التسجيل والقراءة أيضاً!

انظروا ما أجمل أهازيجكم!

وتأملوا رقصاتكم

وراقصكم وراقصاتكم

وهم يتسابقون بلا أجنحة في السماء من فوقكم!

من «مقدمة مسرحية» بقلم جوزيف أبوك

يقيم جوزيف أبوك في جوبا، بجنوب السودان، وهو من شيوخ قبيلة موداري، عمل في الفترة الأخيرة مع منظمة الشبان المسيحيين بالسودان؛ وكان قبل أن تؤدي الحرب إلى تعطيل جميع الأنشطة الثقافية، يعمل مديراً للمركز الثقافي في جوبا، أما الآن فإن المركز يشغله مئات من الأشخاص النازحين داخلياً.

الموسيقى وحياة اللاجئين: الأفغان في شرقي إيران وكاليفورنيا

بقلم: جون بيلي

UNHCR/26263/11.1996/R. LeMoigne



كثيراً ما تتعرض مجتمعات اللاجئين للحرمان من الوسائل المعتادة للتعبير الموسيقي، إما بسبب عدم وجود الموسيقيين أو عدم توافر الآلات الموسيقية التقليدية، أو بسبب عدم توافر الفرص لها في البلد المضيف.

أهمية ذلك إلى الدور الحاسم الذي يقوم به النشاط الموسيقي في حياة الإنسان، فهو يجمع بين الناس في علاقات خاصة، كما أن الموسيقى ذات طاقة على التعبير العاطفي، ولها دورها فيما يسمى «بالتحالف»، وفي الإفصاح عن الهوية. فإذا وسَّعنا زاوية النظر وجدنا أن الموسيقى لا تقتصر على تجسيد العمليات الاجتماعية والثقافية العريضة بل يمكن أن تصبح وسيلة لتوليد هذه العمليات والتفاعل معها والتحكم فيها. والموسيقى جديرة بأن تكون موضع بحث بسبب إمكاناتها الكامنة على التصدي لما يواجهه اللاجئ في حياته.^١

وترجع أهمية ذلك إلى الدور الحاسم الذي يقوم به النشاط الموسيقي في حياة الإنسان، فهو يجمع بين الناس في علاقات خاصة، كما أن الموسيقى ذات طاقة على التعبير العاطفي، ولها دورها فيما يسمى «بالتحالف»، وفي الإفصاح عن الهوية. فإذا وسَّعنا زاوية النظر وجدنا أن الموسيقى لا تقتصر على تجسيد العمليات الاجتماعية والثقافية العريضة بل يمكن أن تصبح وسيلة لتوليد هذه العمليات والتفاعل معها والتحكم فيها. والموسيقى جديرة بأن تكون موضع بحث بسبب إمكاناتها الكامنة على التصدي لما يواجهه اللاجئ في حياته.^١

والنشاط الموسيقي في مجتمعات الأفغان خارج وطنهم خير مثال على صدق هذا القول؛ وتولي هذه المقالة الموازنة بين مجتمعين من مجتمعات اللاجئين، الأول في مشهد (شرقي إيران) والثاني في فيرمونت (كاليفورنيا). ومن شأن هذه المقارنة أن تسمح بإدراج عدد من المتغيرات مثل: البعد الجغرافي بين بلد المنشأ وبلد الملاجئ؛ واللغة والدين وغير ذلك من أنواع التشابه الثقافي؛ وآفاق المستقبل من حيث الأمن والعمالة والاندماج آخر الأمر في المجتمع. ومن المحتمل أن تكون لهذه العوامل دلالتها للكثير من مجتمعات اللاجئين، وإن كان هناك أحد الاعتبارات الإضافية في حالة أفغانستان، ألا وهو الحظر الذي تفرضه حركة «طالبان» على الموسيقى^٢، مما يضفي أهمية أكبر على النشاط الموسيقي للأفغان في الشتات، إذ لا توجد أروشيفات يمكن الاستعانة بها، ولا يوجد قطاع ترفيهي، ولا تتوافر المعارف والخبرات المتخصصة في هذا المجال (على نحو ما كان يوجد من قبل في راديو أفغانستان). أما التراث الموسيقي الأفغاني الكبير فهو الآن في أيدي الأفغان المغتربين.^٣

مشهد

تعتبر الروابط التاريخية والثقافية بين شرقي إيران

يقيمون في هرات في السبعينيات قد انتقلوا إلى مشهد، بل إن بعضهم كان قد قضى في تلك المدينة ٢٠ سنة، وكان البعض الآخر قد وصل منذ عهد قريب فراراً من سطوة حكم «طالبان»، وطلباً للرزق من خلال العمل بالموسيقى.

وكان الموسيقيون الأفغان في مشهد لا يكفون عن العمل في مجتمعهم، فكانوا يعزفون الموسيقى أساساً في حفلات الزفاف الأفغانية، إذ كان عزف الموسيقى الحية لجموع الحاضرين من الرجال عنصراً أساسياً من عناصر حفلات الزفاف «المحترمة». ولم يكن دور الموسيقى الجميلة يقتصر على إضفاء الاحترام، بل إن تقديم حفل موسيقى مديد كانت له أهمية في تشكيل حفل الزفاف باعتباره حدثاً مهماً، إلى جانب تقديم بعض الأغاني التقليدية المناسبة لهذا الحدث. وهكذا فإن الموسيقى تعتبر جانباً مهماً من جوانب ذلك النشاط المعيارى الأول للإنسان، ألا وهو الزواج وفقاً للأعراف.

وكان الموسيقيون والممثلون الأفغان في مشهد يتمتعون بقدر كبير من التنظيم في عام ١٩٩٨، إذ ساعدهم نصر الدين سلجوقي وغيره من الأفغان

ويتميز الموسيقيون الأفغان المحترفون عن كثير من اللاجئين الآخرين في أن لديهم الموهبة التي يمكن عرض ثمارها على الجمهور، على نحو ما حدث مثلاً في باكستان في الثمانينيات، عندما كان رجال الدين الإيرانيون يحظرون الموسيقى في مخيمات اللاجئين التي يتولون إدارتها؛ إذ زاول الموسيقيون الأفغان نشاطهم من مقر الموسيقيين في بيشاور وتمكنوا من كسب قدر معقول من الرزق بعزف موسيقاهم لمشجعيهم من الباكستانيين^٤، والموسيقى الحضرية الأفغانية ذات أسلوب وثيق الصلة بموسيقى الباشتون الشائعة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، وكان معظم الموسيقيين الأفغان ممن يتحدثون اللغة الباشتونية، وينتمون إلى الإقليم الجنوبي الشرقي من البلاد، خصوصاً مدينة جلال آباد. وقد أتوا إلى المقاطعة المذكورة بألوان «متطورة» إلى حد ما من الموسيقى الباشتونية، والتي كان يتجلى فيها تأثير الموسيقيين الذين تعلموا الموسيقى الكلاسيكية في كابل، وهي المدينة التي كانت تعتبر موقعا متقدما للموسيقى الكلاسيكية في شمال الهند. وظلت الموسيقى في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٦ شبه محظورة في إيران، وإن كانت الأحوال قد اختلفت في أواخر التسعينيات، ففي عام ١٩٩٨ كان الكثير من الموسيقيين المحترفين الذين كانوا

شخص، يقيم نحو ١٥ ألفاً منهم في فريمونت، وأغلبهم من المتعلمين من مدينة كابل، ومدينة قندهار ومدينة جلال آباد، والكثير ممن قدموا باعتبارهم لاجئين كان قد سبق لهم العمل في هيئات غربية دبلوماسية أو تعليمية أو ثقافية أو هيئات المعونة قبل الانقلاب الشيوعي عام ١٩٧٨.

يجد الأفغان صعوبة في التكيف مع الحياة الأمريكية

وتناقض فريمونت مع مشهد في جميع الجوانب التي ذكرت آنفاً، فهي بعيدة جغرافياً، وهي تختلف في اللغة والدين والثقافة والعادات والقوانين. ولا يعيش أفراد المجتمع هنا في خوف من الإعادة قسراً إلى ديارهم، وربما كانت السلطات لا ترى في الأفغان إلا مجرد مجموعة أخرى من المهاجرين الذين سوف يندمجون آخر الأمر في المجرى الرئيسي للمجتمع الأمريكي. وقد حققوا فيما يبدو نجاحاً اقتصادياً نسبياً، إذ يملك الكثير منهم مؤسسات تجارية، كما قاموا أخيراً ببناء مسجد كبير لهم.

ومع ذلك فإن الأفغان يجدون صعوبة في التكيف مع الحياة الأمريكية. إذ نشأ قدر كبير من سوء التفاهم الثقافي، ويجد الأفغان أنهم يتعاملون مع هيئات الخدمة الاجتماعية التي تدمس أنفها في شؤونهم، وتبث فيهم خوفاً من انتهاك قوانين أمريكية لم يسمعوها بها، خصوصاً القوانين المتعلقة برعاية الأطفال. كما نشأت الفوارق بين الأجيال، إذ اكتسب صغار الأفغان الطابع الأمريكي، وبرزت المشكلات الناجمة عن عدم احترام الجيل الأكبر سناً. وهم مشغولون انشغالاً بالغاً بما يجري في أفغانستان، وبمحاولة تفهم الخطأ الذي ارتكب عندما عجز ائتلاف المجهادين عن تحقيق السلم بعد سقوط الشيوعيين. ولذلك فإن محطة الإذاعة الأفغانية المحلية - واسمها صوت أفغانستان ٢٤ ساعة - تتلقى مكالمات تليفونية طول الوقت من المستمعين الذين يناقشون آخر الأنباء. وتنهض الهيئة الدولية لخدمات المهاجرين في فريمونت بدور هام في رصد أحوال المجتمع الأفغاني ومساعدة من يطلب المساعدة من الأفراد. وقد كشفت دراسة طبية عن معاناة ذلك المجتمع من التوتر الشديد، ومن المشكلات النفسية والاكنتاب، وارتفاع معدل الوفيات.

وكان من بين اللاجئين الذين قصدوا الولايات المتحدة عدد كبير من الموسيقيين، معظمهم من المغنين، وكان بعضهم من النجوم اللامعة في أفغانستان مثل خيال، وزلاند، وفريده مهوش، وشاه والي والي، وحيدر سالم، وأخته سلمى سالم. وكان معظم هؤلاء المغنين ينتمون إلى الطبقات الوسطى

الأحمر الدولية الإيرانية في طهران أن هذه الأنشطة الموسيقية يمكن الانتفاع بها بعدة طرق؛ إذ كانت الإمكانيات متاحة لتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق التي يكثُر فيها اللاجئون، بما في ذلك المخيمات القريبة من الحدود، كما بذلت محاولة لإنشاء معهد للموسيقى. وقد اتضح كذلك أن هذا كان يمثل محاولة لمخاطبة الإيرانيين، عن طريق تقديم صورة تتميز بالمزيد من الملامح الإيجابية للاجئ الأفغاني، باعتباره شخصاً قادراً على العطاء، في مجال النشاط الفني.

أما وجود الموسيقيين الذين يمارسون نشاطهم في مجتمع اللاجئين فهو يعني للأفغان وجود «حياة في الموسيقى» وتفسير ذلك يسيراً، على النحو التالي:

... إن التأثير الأولي للموسيقى هو منح السامع إحساساً بالأمان، ذلك أنها ترمز إلى مسقط رأسه، ومصادر إشباع رغباته في طفولته الأولى، ومشاعره الدينية، والمتعة التي يجدها في العمل الجماعي، وغرامياته، والعمل، فهي تتضمن إحدى هذه الخبرات التي تشكل الشخصية أو تتضمنها جميعاً.

ويمكن النظر إلى الموسيقى هنا باعتبارها ذات دور علاجي عام، يساعد على الحفاظ على إحساس الفرد بأنه مستقر نفسياً ومن الأسوياء. وعلى منظمات الدعم الخارجي، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تدرك أهمية الدور الذي يضطلع به الموسيقيون في إضفاء طابع الأسوياء على حياة اللاجئين، وعليها أن تدعم أنشطتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظراً للظروف الخاصة التي تمر بها أفغانستان، يجب على أمثال هذه الوكالات أن تنظر إلى الموسيقيين باعتبارهم أوصياء على تراث ثقافي هام، وكذلك باعتبارهم أشخاصاً يحتاجون إلى حماية خاصة من الإعادة القسرية ومن الانتقام منهم على أيدي حكومة «طالبان».

فريمونت

تختلف فريمونت عن مشهد المتاخمة لأفغانستان، إذ تستضيف مجتمعاً من اللاجئين الأفغان أبعد ما يكون عن دياره. ويُقدر عدد الأفغان المقيمين بمنطقة خليج سان فرانسيسكو بنحو ٦٠ ألف

رحيم خوشناواز،
مشهد

المثقفين على تكوين اتحاد أُطلق عليه اسم «اتحاد الفنانين اللاجئين الأفغان في إيران - مشهد». وكان معظم هؤلاء الموسيقيين أعضاء في ثلاث فرق أسرية، كما كان الاتحاد يضم عدداً من الممثلين وكتاب المسرح الذين كانوا يعملون من قبل في مسرح هرات. وأصبح الموسيقيون والممثلون ينتمون إلى صُلب الحياة الفكرية والفنية الهراتية في مشهد، فنظم الاتحاد عدداً من الحفلات الموسيقية العامة التي اجتذبت جماهير الإيرانيين مثلما اجتذبت جماهير الأفغان، وتمكن في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ من تقديم عرض كوميدى كبير في إحدى دور السينما في مشهد، على مدى ثماني ليالٍ متوالية. وكانت نصوص الأغاني مكتوبة باللغة الداريا لا بلغة الباشتو مما أتاح فهمها يسيراً للمتحدثين بالفارسية في إيران.

أما عن أسلوب الموسيقى فكان يماثل تقريباً أسلوب تأليفها في هرات، وهو الأسلوب الحضري الأفغاني الذي نشأ في كابل وانتشر حتى وصل إلى المدن الأخرى، أساساً عن طريق الإذاعة. وكانت الفرقة المعتادة تتكون من أحد المغنين، وعازف أرغن هندي صغير يُنفخ باليد، وضاربي الطبول وعازفي الرباب والأعود. وعلى الرغم من عدم تغيير الأسلوب، فقد كانت الفرقة تقدم كل مرة ألواناً مختلفة من الأغاني، تتضمن عدداً أقل من الأغاني الشعبية الرومانسية الخفيفة، التي تنتمي إلى الماضي، وعداداً أكبر من «الغزليات» الجادة الفارسية وخصوصاً ما يدور منها حول العاطفة الدينية، مع اهتمام غير معهود بغن القوالي، وهو فن الموسيقى الصوفية المعروفة في الهند وباكستان. كما قدمت الفرقة بعض الأغاني الجديدة عن أفغانستان، والتي تعبر عن آلام اللاجئين الأفغان وآمالهم.

وقد اتضح من الحديث مع بعض المسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمعية الهلال



John Bailey

بل والعليا من المتعلمين المقيمين في المدن (خلافاً للموسيقين في مشهد الذين كان معظمهم من أبناء أسر توارث صناعة الموسيقى دون حظ كبير من التعليم) وكانوا في العادة يقيمون روابط متينة مع راديو أفغانستان، وإلى جانب هؤلاء فإن في الولايات المتحدة جيلاً أصغر من الموسيقين الهواة، نشأ معظم أفرادها في أمريكا وتأثروا تأثراً كبيراً بالثقافة الأمريكية .

وكما هو الحال في مشهد، تعتبر حفلات الزفاف هي المناسبات الرئيسية للنشاط الموسيقي، ولكن هذه صورة حديثة من الحفلات تشبه ما كان يجري في كابل قبل عام ١٩٧٨، إذ يختلط فيها النساء بالرجال ويرتدي الجميع الأزياء الغربية. كما تقدم الحفلات أيضاً في قاعات باهظة التكاليف مثل قاعات فندق راديسون في فريمونت. وتتجلى في فرق فريمونت درجة عالية من المثاقفة (أو استيعاب الثقافة المحلية) بل إن الآلات التقليدية مثل الربابة والعود والطنبور يندر أن توجد اليوم في الولايات المتحدة. وما

يزال المؤدي الأول هو المغني المنفرد، وإن كانت الفرقة تستخدم اليوم آلات ذات مفاتيح وتضم الطبول الخاصة بها، وتستخدم البيانو الكهربائي. ويمكن اعتبار هذه الآلات صوراً مستحدثة للأرغن الهندي. ولكن الطبول التقليدية ما تزال مستعملة، وإن كان الأسلوب الموسيقي قد اكتسب الطابع الغربي إلى حد ما، وذلك باقتباس بعض المبادئ الإيقاعية البسيطة من الموسيقى الغربية.

ونشأ في السنوات الأخيرة الاتجاه إلى دعوة كبار المغنين الأفغان من باكستان لتقديم حفلات في عدة أماكن ولفترات طويلة في الولايات المتحدة. وعادة ما يكون هؤلاء من كبار الموسيقين من حي الموسيقين القديم في مدينة كابل، مثل أمير محمد، ورحيم بخش، والحاج حمانيغ. وكان تنظيم مثل هذه الحفلات من أنشطة رجال الأعمال الأفغان في السبعينيات خصوصاً في شهر رمضان، حيث تقام الحفلات كل ليلة في الفنادق والمقاهي وما إليها في بعض المدن مثل هرات.

ويدرك زعماء الجالية الأفغانية ما لهذه الحفلات من فوائد مؤكدة لهذه الجالية في فريمونت، ومن بينهم شير أحمد مدير الهيئة الدولية لخدمات المهاجرين. وعمله لا يقتصر على الأفغان بل يمتد ليشمل جنسيات مختلفة كثيرة، مما أتاح له منظوراً خصباً متعدد الثقافات، وهو يرى أن الموسيقى عامل من عوامل التكامل، إذ يلتئم حولها شمل أفراد الجالية، كما تساعد في الحفاظ على الثقافة الأفغانية والهوية الأفغانية. وقد قال لي في هذا الصدد:

« تعمل الموسيقى على تحقيق الوحدة بين الأفراد، شباباً وشيوخاً، وتعيننا على عدم فقدان هويتنا. والاختلافات قائمة ولاشك بيننا نحن الأفغان، لكن وقت الحفلات هو الوقت الوحيد الذي ننسى فيه كل ذلك. جميع الأفراد من شتى المناطق ومن شتى اللغات يأتون لشراء تذاكر حفلاتنا وحضورها ».

ويرى شير أحمد أن بعض مجتمعات المهاجرين التي وجهت استثماراتها إلى الحفاظ على ثقافتها قد استفادت فائدة كبرى، وأن الأفغان لم يحققوا نجاحاً كبيراً في هذا الصدد، وذلك من أسباب بعض مشكلاتهم الصحية في رأيهم. وهو يعتقد أن الموسيقى قادرة على أن تنهض بدور علاجي في حياة الأفراد، ويروي الحادثة التالية دعماً لوجهة نظره: جاء قبل عامين مغنيان من باكستان هما نعمة ومنجل، ودعا ذات مساء إلى منزله، وكان من بين الضيوف الحاضرين مؤرخ وصحفي أفغاني بارز تقدم به العمر يدعى جول أحمد كارزاي، وكان له عشق مشبوب بالموسيقى. وبعد العشاء طلب

الموسيقون أن يعزفوا له الموسيقى التي يحبها، واستمروا يعزفون حتى الثانية صباحاً. وكان كارزاي عندما وصل في بداية السهرة يعاني من الوهن البالغ الذي اضطره إلى أن يستند إلى شخصين، ولكنه كان قادراً عند انتهاء الحفل على السير وحده دون مساندة. وكل من لديه إلمام بطاقة الموسيقى العلاجية وقدرتها على تخفيف الآلام في الغرب سيجد هذا المثال مألوفاً، فهو يوضح قدرة

الموسيقى على تجديد النشاط. وإدراكاً من الهيئة الدولية لخدمات المهاجرين للدور الهام الذي تضطلع به الموسيقى، فقد بذلت ما في طوقها من جهد لعقد دورة دراسية لتعليم الموسيقي الأفغانية التقليدية، خصوصاً الغرف على آلي الأرغن الهندي والطلبلة، واستعانت في ذلك

بالأستاذ عاصف محمود، وهو موسيقي فذ من كابل، يقيم عادة في لندن، وهو يزور فريمونت فيقضي فترات طويلة يدير فيها دورة تعليم الموسيقي الأفغانية. ويعتقد شير أحمد أن العمر لا يمهل كبار الموسيقين الأفغان، فإذا لم يتلق الشباب العلم منهم ويتقدموا لحمل الشعلة فسوف تنقرض الموسيقى الأفغانية؛ فلو تعلمتها فئة قليلة الآن، فسوف يمكنها أن تورثها للآخرين.

ربما كان هذا الكلام ينطوي على بعض التفاؤل غير الواقعي، فالجاليات الأفغانية التي تقيم - مثل جالية فريمونت - بعيداً عن أفغانستان، في حاجة إلى خبير يقيم احتياجاتها الموسيقية وأفضل السبل لتلبيتها. ولذلك فمن غير المحتمل أن تنجح محاولة الحفاظ على «الموسيقى التقليدية» في الأجل الطويل، إذ يحتاج الموسيقون في فريمونت إلى الدعم والاعتراف بوجودهم حتى يتمكنوا من وضع الموسيقى الحديثة التي تحمل السمات

الغربية دون أن تفقد طابعها الأفغاني المتميز. ومن شأن هذا أن يساعدهم على صوغ هوية جديدة أفغانية وأمريكية معاً.

الخلاصة

يدل النشاط الموسيقي الأفغاني في مشهد وفريمونت على أن الموسيقى تنهض بدورين مختلفين في حياة اللاجئين. إذ إن إيران، بسبب قربها المكاني والثقافي من أفغانستان، تمثل ملجأً آمناً مؤقتاً لمجتمع اللاجئين الذين سوف يعودون، على الأرجح، إلى بلادهم، وإن كان ذلك على أسس جديدة من الإقامة فترات دورية لزيادة الفائدة.

ويبدو أن دور الموسيقى هنا يقتصر على المساعدة في إرساء طرائق العيش السوية والمطمئنة والناضجة والقادرة على الصمود في وجه الأزمات حتى يحين موعد العودة إلى مستقبل مشرق في الوطن. أما في الولايات المتحدة، فربما فطن اللاجئين الأفغان إلى أنهم ربما لا يعودون إلى الوطن، وأن عليهم من ثم أن ينتفعوا إلى أقصى حد بما هو متاح لهم في أمريكا. وتمثل الموسيقى هنا إحدى الوسائل التي قد تعينهم على صوغ هوية جديدة باعتبارهم من المواطنين المقيمين بصفة دائمة، إلى جانب توفير العلاج النفسي على المستويين الفردي والجماعي.

كاتب المقال هو جون بيلي، أستاذ علم الموسيقى العرقية في كلية غولد سميث بجامعة لندن. وقد قام بدراسات ميدانية في تخصصه في مدينتي هرات وكابل لمدة عامين في السبعينيات، وأجرى المزيد من الأبحاث في الموسيقى الأفغانية في باكستان وإيران وبريطانيا وأمريكا. والمقال بمثابة تقرير تمهيدي في إطار المشروع الدراسي الجاري تنفيذه بعنوان «الموسيقى والهوية والعلاج في مجتمعات الأفغان خارج ديارهم».

١. Reyes Adelaida, "Songs of the Caged and Songs of the Free", 1999, Philadelphia: Temple University Press.

٢. معنى الموسيقى عند «طالبان» أصوات الآلات الموسيقية، سواء صاحبها الأصوات البشرية أم لا. أما الأغاني التي لا تصاحبها الموسيقى فلا تدخل في تعريف الموسيقى. ولا يعترض «طالبان» بل إنهم يذيعون في راديو الشريعة (راديو أفغانستان سابقاً) ترتيل القرآن الكريم وشتى ألوان الأناشيد الدينية، بما في ذلك الأغاني المكتوبة بلغة الباشتو، والتي تضم نصوصاً دينية، وما يمكن اعتباره شبيهاً بالألحان الفولكلورية.

٣. يتميز هذا التراث الموسيقي بالتركيب والتعقيد، إذ يضم عناصر من المؤلفات الموسيقية للعديد من الجماعات العرقية الإقليمية، إلى جانب التأثير الكبير للموسيقى الكلاسيكية والنظرية الموسيقية لشمال الهند.

٤. على نحو ما يتضح في فيلم بعنوان: أمير: حياة موسيقي من بين اللاجئين الأفغان في بيشاور، باكستان (Baily J, 1985, London: Royal Anthropological Institute)

٥. Lomax A 'Folk Song Style'. American Anthropologist, 1959, 61 (6):927-954.

٦. Lipson, J G and Omidian, P A Afghan Community Health Assessment, San Francisco Bay Area, 1993, California: Dept. of Health Services.

دور الفن في رعاية وحماية الأطفال النازحين نفسياً واجتماعياً

بقلم: بوفيكاتور نيلوند، وجان كلود ليغران، وبيتر هولتسبرغ

تعد الرعاية والحماية النفسية الاجتماعية للأطفال المعرضين للصراعات المسلحة والنزوح عنصراً بالغ الأهمية من عناصر التحرك الإنساني بهذا الشأن.

شبكة الأمن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية المتطورة التي تؤدي وظيفتها. وتشمل الأنشطة القائمة، اللعب الجماعي والرياضة البدنية والأنشطة الثقافية مثل الفن والرسم والمسرح وإنشاء المنتزهات الترفيهية.

وهيكل المدرسة من الأهمية بمكان في هذا الصدد لأنه يقوم بوظيفتين: الأولى، التعامل مع حاجة الأطفال إلى السواء والشعور بالاستقرار. والثانية، أنها المنتدى الذي تجري من خلاله مخاطبة الأطفال باستخدام الفن. فالمدارس إذن تلعب دوراً جوهرياً، كما يجري تدريب المعلمين والمربين على التعامل مع هذه القضايا والتعرف على الأطفال المعرضين للاضطرابات ومساعدتهم بالتالي، كما يتضح مما يلي:

نظراً لأهمية التعليم الرسمي في سري لنكا، باتت أسر النازحين والعائدين ترى أن إلحاق أطفالها بالمدارس أمر له أولوية قصوى. وقد تبين لليونيسيف في سري لنكا أن العديد من هؤلاء الطلبة المسجلين مازالوا يعانون بشدة من آثار الصراع المسلح، وأن المدرسين في وضع فريد يتيح لهم ملاحظة من يعانون من مشكلات التكيف من الطلبة. وقد بدأ الصندوق برنامجاً تدريبياً لمدرسي المرحلة الابتدائية يهدف إلى مساعدتهم في التعرف على الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال النازحين، لتوجيه برامج الرعاية إليهم أو تحويلهم إلى الجهات المختصة.^٤

أوطانهم إلا بالفئات. ومع أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخلياً توفر بعض التوجيهات بصدد التعامل معهم، إلا أنها لا تخص الطفل إلا بالندر اليسير.

ويتناول هذا المقال تجربة اليونيسيف في استخدام الفن في برامج الرعاية النفسية الاجتماعية والحماية لمساعدة الأطفال النازحين، كما يبرز معالم بعض الدروس الأساسية المستفادة من تلك التجارب. وجدير بالذكر، أن مصطلح «الحماية» في سياق المقال يشمل «كل الأنشطة الهادفة إلى توفير الاحترام لحقوق الفرد وفق نص وروح القوانين ذات الصلة»^٣. يتضح مما سبق ذكره، أن المقصود بالحماية في هذا السياق لا يقتصر على درء الخطر بالضرورة، بل إنه يشير إلى الحماية بمعناها الأعم. ومما تجدر ملاحظته أيضاً، أن اليونيسيف لا تضطلع بمفردها بهذه المهمة بل تشاركها فيها منظمات غير حكومية محلية ودولية وهيئات حكومية: مثل سارفوديا في سري لنكا أو رادا بارن في السودان أو وزارة العمل في أفغانستان.

هيكل التنفيذ

تحاول اليونيسيف عند تنفيذها البرامج النفسية الاجتماعية، الاستعانة بالهيئات المتوافرة مثل المدارس ومراكز الشباب ورعاية الطفل والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. ومن ضمن الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر:

... يوجد في أشد المناطق المتضررة أطفال كثيرون يعانون من صدمات نفسية وبحاجة إلى الرعاية النفسية والحماية. وتطبق اليونيسيف برنامجاً بالتعاون مع الوزارات والمنظمات غير الحكومية بهدف التعامل مع الظروف النفسية الاجتماعية لمن يعانون من آثار الصدمة من الأطفال. ومما يسهل تنفيذ المشروع، كفاءة

المادة ٣٩ من اتفاقية حقوق الطفل بأهمية الرعاية النفسية والاجتماعية، كما يبين من تعرضها لحق ضحايا الصراعات المسلحة من الأطفال في التعافي النفسي وفي العودة إلى الاندماج في مجتمعاتهم. وقد أصبح التركيز على توفير أنشطة للأطفال تعمل على إيجاد بيئة «سوية» آمنة بدلاً من اللجوء للتحليل النفسي أو العلاج النفسي، محط اهتمام متزايد.^١

واتبعت سياسة «صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة» (اليونيسيف) اتجاهاً مماثلاً فيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد بيئة مواتية تؤدي إلى تعافي الطفل وإعادة اندماجه في المجتمع، بما في ذلك توفير فرص التعليم فضلاً عن تنظيمها أنشطة أخرى من ضمنها منشآت للعب والأنشطة الفنية. ومن المعروف أن نمو الطفل عملية دينامية معقدة تشمل النمو في حد ذاته بالإضافة إلى ما يطرأ على مراحل المختلفة من تغيير. لذلك، يجب التوصل إلى مداخل تعيد استمرارية نمو من تعرضوا للصدمة من الأطفال إلى مسارها السابق. ومن ضمن المناهج التي ثبتت لليونيسيف نجاحها في هذا الصدد، استخدام الفن بما في ذلك المسرح والموسيقى وتحريك الدمى (العرائس) والرسم.

ولا شك أن الأطفال النازحين، ولاسيما من النازحين داخلياً، يقاسون ضرباً من المعاناة بصورة تفوق آثرابهم. وعلى عكس اللاجئين، الذين أعد المجتمع الدولي لهم نظاماً لرعايتهم، مازال النازحون داخلياً يعتمدون على الترتيبات التي تتخذ في كل حالة من حالاتهم على حدة، وعلى جهود التنسيق بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تبذل من أجل حماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم. وبالنظر إلى عدم وجود أي صك قانوني دولي يحدد حقوق النازحين داخلياً ولا وكالة متخصصة في مساعدتهم وتوفير برامج الحماية لهم، لا يحظى السكان النازحون داخل

وجاءت مبادرة عام ١٩٩٩ التي قامت بها اليونيسيف في ألبانيا لتهيئة «أنواع من البيئة مواتية للطفل» كخطوة هامة في مكان يخلو من البنية الأساسية. وكان أحد أهداف المبادرة المذكورة توفير مجموعة مختلفة من الخدمات الأساسية المتكاملة للأطفال وأمهاتهم وفق أعمارهم وحاجاتهم في مكان واحد. ومنها على سبيل المثال: رعاية الأطفال الصغار، والأنشطة الخاصة بالأطفال الذين لم يبلغوا سن دخول المدرسة وأطفال المرحلة الابتدائية، والأنشطة الترفيهية، والإرشاد النفسي، والتدعيم النفسي الاجتماعي، وتلبية الاحتياجات الصحية والغذائية الأساسية، والتعليم. وقد ثبت أن إشراك الأطفال



أطفال يرسمون صوراً تعبر عن واقعهم الجديد في تولزايو غوسلافيا السابقة

أنواع الفن المستخدمة في توفير الرعاية النفسية الاجتماعية وإضفاء الحماية

- إن استخدام الفن وسيلة ناجعة لأسباب متعددة، من ضمنها:
- أنه يوفر طريقة للتعامل مع القضايا الحساسة بصورة إيجابية ويسهل على الأطفال استخدامها.
- أن الاستعانة بالفن تسهل التواصل مع الطفل بصورة تتفق مع مستواه العقلي، لأن الفن يتبع المعنى الذي يريده له المتلقي أو المؤدي.
- أنه يتيح للأطفال فرصة التعبير عن أنفسهم وإضفاء المعاني على مشاعرهم بحيث لا تظل تلك المشاعر حبيسة النفس بسبب الخوف أو الارتباك الناتجين عن وضع هؤلاء الأطفال. والفن أيضاً وسيلة للقضاء على عزلة الأطفال الذين تعرضوا للصدمات أو نزوحاً في وطنهم.

وغني عن البيان، أن الثقافة تلعب دوراً محورياً في البرامج النفسية الاجتماعية. وعادة ما تحترم التدخلات المستندة إلى الجوانب الثقافية المعتقدات والأعراف، التي تشكل إطار الممارسات الاجتماعية المحلية الدارجة، وتحرص على أخذها في الاعتبار. ولقد تمكنت المجتمعات المحلية على مدى قرون من الزمان

الموقف الراهن. وممارسة الأنشطة، التي تعزز من قدرات الطفل على التعبير المباشر أو حتى من خلال مشاهدة العروض الفنية كمتفرج، تتيح له وسيلة لموازنة عواطفه وأحاسيسه. كما أنها تشعر الأطفال بأن ما أصابهم من محن وأرزاء ليس قدرهم هم وحدهم، بل قدر غيرهم كذلك، فالكمل في الهم سواء.

- وهي تسمح للطفل بالتعامل مع حاضره. إذ تتيح الأنشطة الفنية عند تطوئها على نحو يتفق مع ثقافة بيئة الطفل فرصة تنظيم أنشطة بعيدة عن العنف تسهل تواصل وتفاعل الأطفال فيما بينهم ومع غيرهم. وتُبعد هذه الأنشطة الأطفال عن أنشطة ضارة أخرى، مثل تعاطي المخدرات وتجنيدهم في الجيوش واستغلالهم جنسياً.

- كما أنها من ناحية أخرى تساعد الطفل على التعامل مع المستقبل. فالأداء الفني يفتح الأبواب المغلقة في نفس الطفل ويحرر انفعالات حبيسة اضطر إلى كبتها. كما أن الأنشطة الاجتماعية تعرض في نفوس الأطفال، مع مرور الوقت، إحساساً بالأمل في المستقبل بتشجيعهم على رواية قصصهم ووضع الأحداث في حجمها الصحيح من خلال تلك الرواية. وكلها طرق تتيح للطفل فرصة مواصلة الحياة وتمنحه نظرة إيجابية للمستقبل.

في اختيار الأنشطة وتنفيذها كان من العوامل الرئيسية في إنجاح هذه المبادرة.

العودة إلى السواء

عندما يتعرض أي طفل في أي مكان في العالم لأحداث تهدد حياته بالخطر، تتضح معاناته الانفعالية من تغير سلوكه بصورة أو بأخرى أو من تأخر نموه واختلاله مما يضر بأسس نموه الصحي.

أما البرامج النفسية الاجتماعية فتتكون من أنشطة منظمة صممت لرفع مستوى نمو الطفل النفسي الاجتماعي، وتدعيم عوامل الحماية التي تحصر آثار الظروف المعاكسة. ومن نافلة القول، إن العودة إلى حياة أسرية مستقرة وشعور الطفل بالسواء هما من أكثر تلك العوامل أهمية. فاتباع العادات الأسرية اليومية يزرع في نفس الطفل الإحساس بأن لحياته معنى وهدفاً ومنتقاً، كما يتيح له فرصة العودة إلى القيام بدوره في الحياة على أفضل نحو مستطاع. كذلك، فإن إتاحة الفرصة للطفل لكي يعبر عن نفسه عامل أساسي. فالأطفال بحاجة إلى قنوات مناسبة يروون من خلالها قصتهم ويُسَمعون أصواتهم من خلالها للغير، فضلاً عن حاجتهم إلى الإحساس بأن رسالتهم قد لاقت أذناً صاغية. ويتضح بهذه المناسبة عدد من مزايا الأنشطة الفنية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أنها تتيح للطفل فرصة التعامل مع ماضيه، فممارسة الفن تسمح له بالفكاك من أسر



من تطوير إمكانات نفسية اجتماعية نتيجة للتحديات اليومية التي تفرضها الأزمات. وقد تشمل تلك الإمكانيات الثقافية، أنماطاً تقليدية من تربية الأطفال، وطقوس الحداد، وشعائر علاجية، ومعايير لرعاية الأطفال، وطقوس للتطهر. وتعد صور التعبير الفني، كالرقص والغناء وتلوين الجسم، أدوات أساسية لسبل العلاج التي أبدعتها هذه الثقافة.

وجدير بالذكر، أن لكل حضارة صورة من صور الفن خاصة بها تسمح بالتعبير عن المشاعر وتوضيحها مما يسهل استخدام الفن كوسيلة لمخاطبة نفس الطفل لأن الآلية اللازمة لتلقيها موجودة بالفعل. إلا أن استخدام الفن يحتاج إلى حساسية وحذر بالغين، مما يتطلب من مستخدمه الإلمام بالثقافة المحلية واستشعارها. كما ينبغي أن يتمكن الأطفال من التجاوب الانفعالي مع ما يعرض عليهم من شخصيات وحركات تعبيرية. ويجب أيضاً على الكبار والمؤسسات المحيطة بالطفل تدعيم ما يتعلمه.

الرسم والتلوين

يمكن للأطفال من خلال استخدام الألوان التعبير عن انفعالات يصعب عليهم التعبير عنها شفاهة، ويمكن بالتالي للآخرين فهم مشاعرهم. وهذا النوع من الفن، شأنه شأن التمثيل، يثبت للطفل أن في الحياة أشياء أخرى غير ما يمر به حاضر من محن.

الرقص والموسيقى

يمثل التواصل غير اللفظي الذي ينطوي عليه عزف الموسيقى والرقص والتمثيل الإيمائي (البانتوميم) وسيلة تواصل يستخدمها الأطفال قبل تمكنهم من الكلام. لذلك، تعد تلك الوسائل أداة خلاقة سواء لتمكين الطفل من التعبير عن نفسه أو لتمكين الكبار من التواصل مع الأطفال، فضلاً عن أن هذا اللون من الإبداع والأداء الفني لا يتطلب نفقات باهظة. فبوسع المرء استخدام الإيماءات والأصوات، وكذلك يمكنه صنع معدات وملابس بسيطة بالاستعانة بالمواد والأشياء التي تستخدم في الحياة اليومية.

التمثيل

التمثيل وارتداء الملابس المسرحية وتحريك العرائس كلها أمور تتيح للأطفال حرية تجسيد انفعالاتهم من خلال تلبس شخصية أو كيان آخر. كما يستخدم التمثيل كوسيلة للترفيه يشارك فيها الأطفال بدور رئيسي، وفي الوقت نفسه هي وسيلة لإشراكهم في التعبير عن موضوع يهمهم، كما يتضح مما يلي:

دعت اليونيسيف فرقاً مسرحية من بلاد أخرى للحضور إلى مخيمات اللاجئين التي أقيمت على الحدود الفاصلة بين كوسوفو وألبانيا ومقدونيا المجاورتين، وذلك لإضفاء لمسة بهيجة على حياة سكان المخيمات اليومية، التي يسودها مزيج من الترقب المحموم والصراع من أجل الحفاظ على الكرامة. وكانت الفرقة المسرحية تتعاون مع الأخصائيين النفسيين الموجودين في المخيمات لحث الأطفال على التعبير عن أنفسهم.

وتمحضت جهودهم عن نتائج إيجابية. فعلى الرغم من بقاء المخيمات قائمة وعدم تغير الوضع السياسي، أتاحت للأطفال الفرصة لكي يتصرفوا كأطفال عاديين ويستمتعوا بالمشاهدة في مقاعد المتفرجين، ولو للحظة قصيرة يتحررون فيها من شعورهم الدائم بأنهم باتوا أشياء يتابعها العالم ويراقبها عن طريق وسائل الإعلام.

تحديات تواجه استخدام الفن في البرامج النفسية الاجتماعية

يشعر الكثير من منتقدي البرامج النفسية الاجتماعية أن إنفاق الأموال والإمكانات في سبيل أهداف نظرية مثل توفير الرعاية النفسية

ففي كرواتيا، استُخدمت مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية في مساعدة الأطفال الذين عايشوا حرب البلقان وشردوا بسببها. وكان من ضمن مكونات برنامج «لنساعدكم على النمو» تفقيه المعلمين وتنظيمهم وتزويدهم بالمنشآت والمواد اللازمة. كما كان من محتويات برنامج «التعافي على خطوات» استخدام العلاج بالفن لمساعدة الوالدين والطفل على التعبير عن الانفعال وتجسيده. وقد حسن اليونيسيف النظام التعليمي البالغ الأهمية في مساعدة الأطفال الذين يعانون من صدمة الحرب والنزوح، وذلك من خلال عملية ذات ثلاثة مستويات:

1. مساعدة الأطفال أنفسهم بصورة مباشرة
2. مساعدتهم بصورة غير مباشرة من خلال تدعيم معلمهم وآبائهم بصورة خاصة حتى يحسنوا فهم الآثار التي تركها العنف على الأطفال، مع إشعارهم بأهمية التواصل مع الأطفال وإدراكهم لأهميته
3. الاستعانة بالأنشطة الإعلامية وحملات التوعية العامة لنقل رسائل توضح الجوانب الإيجابية للتعليم المدرسي والتربية.

والاجتماعية للأطفال إنما هو أمر يندرج تحت بند الكماليات التي ليس لها ما يبررها بالرغم من تسليمهم بأهميته. وعلاوة على ذلك، يزعم هؤلاء النقاد أن الطريقة الوحيدة لتعافي الأطفال هي تحسين الظروف الاقتصادية المحيطة بهم. ولكن تكلفة إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي قليلة جداً مقارنة بجوانب الإنفاق الأخرى، ويمكن لهذه البرامج أن تغل فائدة كبيرة للطفل.

ومن الصعب إظهار نتائج ملموسة لبرامج العلاج النفسي، ومن ثم يتعذر تقييمها. ولما كانت الكثير من هذه البرامج تدرج تحت بند الاستراتيجية الوقائية، لذا لا تتضح نتائجها بسهولة. وفي نفس الوقت، ينبغي الاعتراف بأن استخدام الفنون في هذه البرامج لا ينجح في كل الأحوال، وأنه ربما لا يكون الطريقة المثلى بالنسبة لكل طفل. ولكن ذلك الرأي يجب أن يوازن مع حق الطفل في اللعب والتفاعل مع أقرانه.

وينحو بعض منتقدي الاستعانة بالفن في العلاج النفسي إلى وصف هذا الأسلوب بأنه مفهوم غربي، وأن هناك وسائل تدعيم نفسية اجتماعية وتدخلات هامة أخرى أكثر توافقاً مع خلفية الأطفال الثقافية. وبهذه المناسبة، لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن البرامج النفسية الاجتماعية التي تستعين بالفن ليست غاية في حد ذاتها، وأن أخذ وجهات نظر الأشخاص المعنيين في الاعتبار هي جانب مفيد من المعايير اللازمة للتحقق من فوائد وصلاحيته الأسلوب المستخدم.

استراتيجية ذات شقين

الفكرة التي تستند إليها جهود اليونيسيف بسيطة، ومفادها أنه ينبغي عند وضع برامج مؤسسة على منهج يراعي حقوق الإنسان أن تولى حقوق الطفل بمختلف أنواعها الاعتبار اللازم. وتهدف اليونيسيف إلى تحقيق ما يلي:

١. توفير خدمات اجتماعية مناسبة في كافة القطاعات للوصول إلى الأطفال المهددين بالخطر ومساندتهم.

٢. وضع مبادرات محددة الأهداف موضع التنفيذ للوصول إلى الأطفال المحرومين الذين لا تشملهم البرامج الرئيسية أو تغفلهم.

ومن ضمن برامج التدخل التي تستهدف مساعدة الأطفال، برنامج «عودة الفرحة» المطبق في كولومبيا، حيث تقوم فرق محمولة بالتوجه إلى نهر أتراتو لتطبيق البرامج النفسية الاجتماعية على أطفال ما كان يتيسر معالجتهم عن غير هذه الطريقة. ومن نافلة القول، إن الاكتفاء بتدعيم البنية الأساسية لن يفي بمطالب الحماية الخاصة للأطفال الذين هم بحاجة ماسة للرعاية والحماية

النفسية الاجتماعية. كما أن التجربة توضح أن النظم تتغير ببطء، وأن المبادرة بالتدخل أفضل من تأجيله.

بناء القدرات من خلال البرامج النفسية الاجتماعية وإشراك اليافعين فيها

اتجهت اليونيسيف، من واقع الدروس المستفادة من مشاركتها على مر سنوات طويلة في إعداد برامج الرعاية والحماية النفسية، إلى التركيز على نحو متزايد على الالتزام بالمبادئ الإنسانية، بما في ذلك مبدأ إشراك المجتمعات المحلية وبناء القدرات حتى تتحقق الاستمرارية المنشودة. والمثال على ما سبق ذكره هو إشراك مجتمعات النازحين داخلياً في تصميم البرامج في كولومبيا وتوصيلها إلى الأشخاص المستهدفين بها، كما يتضح مما يلي:

... لقد جرى اختيار المسؤولين عن الألعاب العلاجية والأنشطة الترفيهية [بما في ذلك فن تحريك الدمى (العرائش) والغناء والرقص]، التي كانت عنصراً هاماً من برنامج «عودة الفرحة»، من بين [شباب] النازحين داخلياً، كما شكّلت «مجموعات إناجيه» من بين النازحين لصنع الحقائق التي تحمل على الكتف واللعب والمواد الأخرى التي يحتاجها البرنامج. وكان من ضمن مواد التدريب على برنامج «عودة الفرحة» دليل المتطوع الذي مكّن اليافعين من إنجاز عملهم بتزويدهم بالمعلومات الأساسية المتعلقة بنمو الطفل في مرحلة مبكرة، ومواصلة تأكيده للدور الرئيسي للأسرة وكيانات المجتمع في تحقيق رفاهية الطفل. كما طُلب من المتطوعين من أفراد المجتمع نقل خبراتهم إلى غيرهم من النازحين ومجتمعات اللاجئين العائدين، مما أدى إلى تدعيم مكانتهم وتعزيز شعورهم باحترام الذات. وجدير بالذكر، أن عدداً من شباب النازحين اختيروا لقيادة جماعات اللعب، الأمر الذي دعم مكانتهم في المجتمع في وقت كانوا يتعرضون فيه لضغوط شديدة في مرحلة حساسة من حياتهم».

الدروس الرئيسية المستفادة

- ينبغي تطبيق البرامج النفسية الاجتماعية من خلال الهياكل القائمة حيثما وجدت. أما في حالة عدم توافرها أو ضعف بنيتها، فقد يحتاج الأمر إلى تأسيس أماكن معينة للنساء والأطفال تطبق فيها البرامج النفسية الاجتماعية بطريقة شاملة.
- تتيح الرعاية والحماية النفسية الاجتماعية للأطفال فرصة للتعامل مع ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، وتلك ضرورة تفرضها العودة إلى السواء. كما يجب أن يتجاوز محط الاهتمام مجرد تلبية احتياجات الطفل المادية.

- لقد ثبت أن الفن بصوره المختلفة وسيلة ناجحة من وسائل الرعاية والحماية النفسية الاجتماعية. وهو أيضاً جانب من الفعل الإنساني تتضح أهميته يوماً بعد يوم.

- من حق الأطفال الحصول على الرعاية والحماية النفسية والاجتماعية. لذلك تعد برامجها ضرورية لتعافي المجتمع بصفة عامة. وقد ثبت أيضاً أن الاكتفاء بتدعيم البنية الأساسية لا يكفي في حد ذاته، بل هناك حاجة إلى برامج محددة الهدف تضمن التعافي النفسي الاجتماعي والاندماج في المجتمع.

- يجب أن تتضمن البرامج عنصراً يشارك المستفيدين ويبنى قدراتهم، وهذا لن يقصر فائدة هذه البرامج في حد ذاتها على الأطفال، بل سيعود بالخير على المجتمع كله عند تنفيذها.

يعمل كاتبو المقال في هيئة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة. والآراء الواردة في المقال تمثل وجهات نظرهم، التي ربما لا تشاركهم فيها بالضرورة اليونيسيف أو الأمم المتحدة.

للحصول على معلومات معينة عن القضايا المثارة في المقال، الرجاء الاتصال بمواقع الإنترنت الآتية:
www.unicef.org/emerg
www2.essex.ac.uk/c&acu/
www.warchild.org
www.reliefweb.int/library/documents/

- ١ راجع التقرير الصادر عن الحلقة الدراسية بشأن البرامج الإقليمية حول الرعاية النفسية الاجتماعية والحماية، الاتصال باليونيسيف قسم حماية الطفل، UNICEF, UN Plaza, New York, NY 10017, USA
- ٢ وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2 بتاريخ ١١ فبراير/ شباط ١٩٩٨
- ٣ تحددت أغراض الحماية في ورشة العمل الثالثة للحماية الخاصة بحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي استضافتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف من ١٨ إلى ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩.
- ٤ «بعثة إلى سري لنكا بهدف تطوير العمل الميداني بشأن النازحين داخلياً». مكتب برامج الطوارئ التابع لليونسيف، عام ١٩٩٨، متوافر أيضاً في موقع الإنترنت: www.unicef.org
- ٥ راجع مقصود م. «مساعدة الأطفال على مجابهة ضغوط الحرب - دليل للمعلمين والآباء»، هيئة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، ١٩٩٣.
- ٦ كاديل أ. «الفن وفوائده العلاجية»، اليونيسيف، نشرة المعلومات لسنة ١٩٩٩، مقدونيا.
- ٧ «بعثة إلى كولومبيا بهدف تطوير العمل الميداني بشأن النازحين داخلياً». يمكن الاطلاع عليه في موقع الإنترنت: www.unicef.org

الأطفال النازحون داخل أوطانهم وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً: استخدام المسرح والرسم والموسيقى والرياضة البدنية

بقلم: ناظم أخوندوف

٣. الموسيقى

تخاطب الموسيقى الشعبية (الفولكلور) آلية التأثير النفسي الجسمي للموسيقى، وهي آلية قديمة قدم الزمان تنشأ من تضافر أنغام الموسيقى والنص والإيقاع. وهي تأثيرات يمكن إلى حد ما وصفها بأنها قابلة للتنبؤ وبالمنطوية وبأنها لا تترك هامشاً كبيراً للتداعيات الشخصية للظهور. ويبدأ كل درس بالأغاني المحتوية على عنصر حزين (يستغرق ١٠-١٥٪ من الوقت)، ثم أغان ذات محتوى انفعالي محايد (تستغرق ٢٠-٢٥٪ من الوقت)، ثم تأتي الأغاني والرقصات ذات المحتوى المتفائل الفرح (٦٠-٧٠٪).

٤. الرياضة البدنية

تتيح الرياضة فرصاً أقل للتدخل الموجه في مشكلات الطفل النفسية، بيد أن لها تأثيراً أقوى على مشكلات السلوك. وتستخدم شعبة الرياضة بصفة عامة الألعاب الجماعية، مثل مباريات سباق التتابع. ومن ضمن نتائج الرياضة تحسين الصحة النفسية والعلاقات مع الآخرين والتأهيل. كما أن المباراة توفر ظروفاً تواتي التعامل مع خصائص الطفل الشخصية، مثل الانزواء والأناية والاكنتاب والإحباط.

التطبيق

يمكن تطبيق طريقة التأهيل النفسي الاجتماعي السابقة، التي تتسم بالتعدد وتعدد الجوانب، على الأطفال النازحين داخلياً، وذلك على ثلاثة مستويات مختلفة مع الاستعانة بخبراء من تخصصات مختلفة، كما يتضح مما يلي:

المستوى الثالث: يتطلب وجود أخصائيين:

طبيب نفسي أو أخصائي نفسي، وقائد جماعة محترف تناسب خلفيته مواصفات الشعبة المعنية (مخرج مسرحي أو فنان، إلى آخره). ويصمم الطبيب النفسي عناصر نص مسرحي لاستخدامه في الشعبة؛ أما قائد الجماعة فينقد النص، ويضفي عليه عناصر تشويق لاستئثاره اهتمام الأطفال.

من الأطفال النازحين داخل وطنهم من هم بحاجة للعلاج

النفسي، ومنهم من لا يحتاج إلا للتأهيل الاجتماعي والتعليمي.

على أنه ضرب من ضروب العلاج الطبي، بل على أنه جزء من الأنشطة الإبداعية والترفيهية.

١. المسرح

لهذا النوع من النشاط جذور مشتركة مع الدراما النفسية (السيكودراما) التي ابتكرها ج. مورينو^١. بيد أن الفرق بينهما يكمن في أن الأطفال لا يمشون على المسرح خبراتهم ومشكلاتهم الخاصة، بل يتم تناول مشكلاتهم بصورة غير مباشرة في المسرحية. ويقوم الأطباء النفسيون وعلماء النفس بمواءمة «الحكايات» والأساطير مع حالات الأطفال وإضفاء طابع فردي مميز عليها حتى تناسب الطفل الممثل. وتنصف شخصوس المسرحية وخبراتها وسلوكها، وطريقة حلها للمشكلات – الأهم من أي شيء آخر – بعلاقتها الوثيقة بحياة الأطفال النازحين.

٢. الرسم

يستند المنهج المطبق في شعبة الرسم على طريقة العلاج بمزاولة الرسم، والاختلاف بين الأثنين يكمن في طريقة اختيار الموضوعات. ففي المرحلة الأولى أو «المرحلة التشخيصية»، تُترك للطفل حرية اختيار الموضوع. وفي معظم الأحيان، يعبر الأطفال عن تجاربهم الأليمة في رسومهم. أما في المرحلة التالية، فيطلب من الطفل رسم صور لموضوعات مختلفة تماماً، مثل «أسوأ يوم في حياتي» (رسم واحد)، و«أفضل يوم في حياتي» (ثلاثة أو أربعة رسوم). وبعد عدة دروس، يطلب من الأطفال مرة أخرى اختيار الموضوع. وقد تبين أنه بعد رسم عدة موضوعات اختيارية، ينخفض عدد الأطفال الذين يرسمون تجاربهم الأليمة بصورة كبيرة. ومن الأهمية بمكان، توجيه الطفل نحو موضوعات تتصف بالخير والحنان والإيجابية، سواء بتذكرها من ماضيه أو إسقاطها على مستقبله، بعد التأكد من أنه عبّر عن واقعه من خلال رسومه.

لكن تقسيم الأطفال على النحو السالف الذكر وفصل أصحاب المشكلات النفسية عن غيرهم على مرأى ومسمع من الغير، غير مستحب أو مستساغ. وفي الوقت نفسه، من الخطأ أن نكتفي بالأنشطة الاجتماعية ونغفل الأطفال الذين يعانون من الصدمة النفسية الشديدة. ويلخص هذا المقال العناصر الرئيسية لبرنامج نفذته المجلس التربوي للنازحين بالتعاون مع مؤسسة «بوتا» الإنسانية للطفل (منظمة أذربيجانية غير حكومية) لتوفير الرعاية النفسية الاجتماعية للأطفال النازحين في أذربيجان فيما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩. والمنهج المتبع في تطبيق البرنامج يتصف بتوازن العناصر «العلاجية» و«الاجتماعية» التي يتضمنها التأهيل النفسي الاجتماعي العادي، مع تجنب تصنيف الأطفال إلى معتلين وأصحاء، وإشراكهم في أنشطة المسرح والرسم والرياضة البدنية والموسيقى.

المنهج المتبع

والقاعدة الأساسية المتبعة هي «إعادة بناء عالم الطفل»، وركيزتها الأساسية حاجة الأطفال إلى اللعب، مع ما تعنيه تلك الحاجة من ضرورة التعاون مع الآباء والأمهات والمعلمين مع الاستفادة من خبرة الشيوخ لإعادة العلاقات الاجتماعية والأسرية والشخصية إلى سابق عهدها.

وللطفل حق المشاركة في شعبة واحدة من أربع: المسرح، والرسم، والرياضة البدنية، والموسيقى الشعبية (الفولكلور). وبناءً على طبيعة النصوص والألعاب المستخدمة، تختلف نوعية التدخل المطلوبة من حيث المستوى ومن حيث التركيز على الجانب الطبي النفسي أو على الجانب التعليمي، مع الحرص في جميع الأحوال على مراعاة حقوق الطفل. ويختار كل طفل الشعبة التي يفضلها. ونتيجة لحرية الاختيار، لا يفسر الطفل أو المجتمع بصفة عامة الاشتراك في هذه الأنشطة

وتطبق في نفس الوقت تدخلات طبية نفسية واجتماعية، وكذلك تدخلات تعليمية، ولكن بدرجة أقل.

المستوى الثاني: ويشمل طبيياً نفسياً أو أخصائياً نفسياً واحداً، وعددًا من الأخصائيين الاجتماعيين يتراوح بين أربعة وثمانية، من المدربين على أسس المنهج العلاجي. وتقتصر مهمة الطبيب النفسي على التعامل مع الأطفال الذين يسببون «المشكلات»، والإشراف على الأخصائيين الاجتماعيين (من أخطائهم الشائعة الاتجاه إلى التركيز على الأطفال الموهوبين أو الفقراء المحرومين دون غيرهم). وفيه تتركز التدخلات على الجوانب الاجتماعية التعليمية ويقل التركيز على التدخلات الطبية النفسية.

المستوى الأول: ويقتصر هذا المستوى على الأخصائيين الاجتماعيين فقط مع توفير التدريب المناسب لهم. وجدير بالذكر، أن التدخلات تطبق على المستوى النفسي التعليمي، وبدرجة أقل على المستوى الطبي النفسي، لأن عدد حالات العُصاب الخفيفة ينخفض بصفة تلقائية.

ويستند اختيار المستوى إلى ما يلي:

- مرحلة التأهيل النفسي
- ظهور الاضطرابات النفسية في الأطفال
- وجود طبيب نفسي أو أخصائي نفسي لديه خبرة بالعلاج النفسي والتأهيل الجماعي، وملم بطبيعة البيئة المعنية العرقية والإقليمية
- الموارد المالية.

تقييم النتائج

ينبغي أن يبين التقييم الآتي:

- مدى النتائج الملموسة التي حققها الجهد المبذول
- أنسب أنواع المساعدة والتدخلات النفسية الاجتماعية لجماعات الأطفال النازحين وتركيبتهم العرقية والثقافية

- أفضل أنواع المساعدة النفسية الاجتماعية الملائمة للعمل في كل مرحلة من مراحل النزوح
- الأنشطة التي يحبذ من الأخصائيين الاجتماعيين اختيارها لتحقيق أفضل مستوى من الفائدة للطفل النازح.

ونود بهذه المناسبة التعليق على تصريح ظهر في مقال أنيكا ميكوس كوس وسانيا ديرفيسكاديتش يوفانوفيتش^٢ مفاده: «... إن الزمن خير دواء. إذ تتحسن صحة معظم الأطفال النفسية وأدوهم لوظائفهم النفسية والاجتماعية بدون تدخلات نفسية اجتماعية». ولكن التجربة لا تؤيد صحة الرأي السابق بأي حال من الأحوال. فالتقييم المقارن للأطفال الذين شاركوا في أنشطتنا، والذين استبعدوا منها يشير إلى وجود فرق دال بين المجموعتين.

دروس مستفادة

- يجب أن يستند التأهيل النفسي الاجتماعي، ولا سيما في حالة الأطفال، إلى مزيج من الجانبين العلاجي والاجتماعي المبني على نتيجة فحص الطفل.

- استناداً إلى وجود الصدمات النفسية وخصائصها، يجب توفير عدد من الأنشطة النفسية الاجتماعية المتنوعة بالترتيب التالي: الأنشطة الطبية النفسية ثم تليها الأنشطة الاجتماعية التعليمية، وأخيراً الأنشطة الاجتماعية والتعليمية المحضنة (التعليم غير المقيّد بمنهج دراسي).

- وبالإمكان إعداد كل تلك الأنشطة بصورة جذابة ومفيدة من ناحية تعليمية للطفل من خلال تنظيم المباريات والألعاب في «الشعب»، مما يحول دون ظهور أفكار مسبقة أو تحيز. إن الكثيرين من أبناء ثقافتنا، بل وأبناء الثقافات الأخرى، مازالوا يعتقدون أن اللجوء إلى أية

مساعدة تحمل صفة «النفسية» تنطوي على أن متلقيها «مجنون» أو مصاب بمرض عقلي.

- إن الاستعانة بالألعاب في التدخلات يشجع إقبال الأطفال عليها بأعداد كبيرة ويتيح لهم فرصة التفاعل في جماعات مختلطة.

- تضمن حرية اختيار الطفل للشيعة حصوله على النشاط الذي يناسبه، وخضوع كل طفل لأنسب التدخلات.

- بناءً على الاحتياجات المطلوبة والموارد المتوافرة يمكن أن ينهض برنامج إعادة التأهيل النفسي فريق يجمع بين الأطباء النفسيين أو الأخصائيين النفسيين وبين الأخصائيين الاجتماعيين، أو يمكن الاكتفاء كحل بديل بعناصر مدربة من الأخصائيين الاجتماعيين على الطب النفسي والعلاج النفسي.

- من الأهمية بمكان فيما يتعلق بالمستويات الثلاثة المذكورة أعلاه، تدريب أخصائيين اجتماعيين من سكان المخيمات وتحويلهم من مجرد لاجئين إلى أخصائيين يتولون مهمة التأهيل النفسي لأبناء مجتمعهم.

لقد توصلنا إلى الاستنتاج التالي من واقع التجارب الميدانية ونتائج الدراسة: إن أفضل طريقة للارتقاء ببرامج التأهيل النفسي الاجتماعي، هي التحول من المنظومة الطبية النفسية المركبة إلى أنشطة ذات عناصر اجتماعية تربوية وتعليمية محضنة. ومما يجدر التنويه به، أن كل الأنشطة السابقة يجب تطبيقها على جميع الأطفال في المخيم، ولا سيما إذا كان المتوقع أن تستمر حياتهم هناك مدة طويلة.

ناظم آخوندوف طبيب نفسي، وأستاذ مشارك في معهد التدريب الطبي للعاملين، وهو أيضاً منسق طبي يعمل في مؤسسة «بوتا» الإنسانية للطفل.

البريد الإلكتروني: nazim@intrans.az

و«بوتا» يصدر أعداد كتاب يشمل المبادئ

الأساسية للمنهج الموصوف آنفاً بالإضافة إلى توصيات واضحة بشأن ألعاب مقننة لاستخدامها في التدخلات. الاتصال: BUTA, Najaf, Narimanov St, 5A, Apt. 17, Baku, Azerbaijan. Tel/Fax: +994 12 627432 البريد الإلكتروني: nazim@intrans.az

١ مورينو ج.ل. «أهم كتابات مورينو: مقالاته عن السيكودراما والأسلوب الجماعي والتلقائية»، ١٩٨٧، مطبوعات سيرينغر وشركاه، رقم الإيداع: ISBN 0826-15820X

٢ نشرة الهجرة القسرية، العدد الثالث، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨، ص: ٤-٧، اتصل بموقع الإنترنت: www.fmreview.org

أو بريد المحررين الإلكتروني لمزيد من التفاصيل.



المخيم «سي ١» الذي أقيم لإيواء مجموعة من السكان النازحين داخلياً في منطقة سايباباد، أذربيجان.

الصحفيون والسينمائيون الصغار: أطفال فلسطين في لبنان يسجلون حياتهم وأمانهم تجربة في التعلم الذاتي والفريقي

مركز الجنى - بيروت، لبنان

يعملان كصحفي وطبيبة، بينما زينب ورباب ووليد الفلسطينيون عاطلون عن العمل.

المشكلة التي واجهتنا في البداية كانت في رفض زينب اختيار الأمانة التي من المفترض أن تمثلها. كلنا نعرف أن زينب تريد أن تصبح محامية، وقد مثلت هذه الأمانة عندما بدأنا مشروع «الصحفيون الصغار» في العام ١٩٩٨، أي قبل سنة، عندما طلبنا من كل المشاركين أن يتقمصوا أمانهم. ماذا حصل خلال هذه السنة مما جعل زينب ترفض حتى فكرة تمثيل طالبة المحاماة؟ هل اكتشفت أنها لا تستطيع مواصلة هذه المهنة كونها فلسطينية؟ بعد إلحاح الفريق تختار زينب أن تكون شاعرة وتدرس الأدب.

رباب تحب السفر فتختار أن تكون مضيئة طيران، ووليد صاحب الصوت الحالم يريد أن يصبح مغنياً. في الكافتيريا يتبادل الأصدقاء تجاربهم منذ تخرجهم، وينتهي اللقاء والقصة بأغنية حزينة يغنيها ووليد، بينما يكتب محمد موضوعاً صحفياً لجريدته عن هذا اللقاء

بعد أن تحررت، وسهى الصغيرة.

قصة سيناريو

زينب، ووليد، رباب، محمد، ومنى مجموعة من السينمائيين الصغار من فلسطينيين لبنان، اختاروا أن يكتبوا سيناريو عن أمانهم، وكان أن تغيرت القصة مرات عدة، إلى أن تم تصوير الفيلم في النهاية.

الفكرة الأولى التي عمل الفريق عليها كانت عن خمسة أصدقاء لبنانيين وفلسطينيين يلتقون، بعد سنة من تخرجهم، في كافتيريا الجامعة. اللبنانيان محمد ومنى



سهى الصغيرة تحمل صورة سهى الكبيرة

صور في دفتر سمر

التقطت سمر صوراً لجدها وجدتها، وهما يحملان صوراً لوالدها وأختها الصغيرة اللذين استشهدا في الحرب، وهي صور تسكن غرفة الجلوس. وفي دفترها الذي يحتوي على صور وملاحظات عن عملها كصحفية صغيرة، وضعت سمر أيضاً صورة لطفلة تحمل صورة لفتاة، وكتبت تحتها «سهى الصغيرة تحمل صورة سهى الكبيرة». والحكاية أن كفاح فتاة فلسطينية مناضلة قضت ست سنوات في معتقل الخيام، الذي تديره إسرائيل في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان، مع سهى بشارة المناضلة اللبنانية، وربطت بينهما صداقة حميمة.

وحدث أن خرجت كفاح من المعتقل قبل سهى بشارة، وتزوجت ورزقت بطفلة أسمتها سهى. وتحاول سمر الآن أن تجمع بين سهى الكبيرة،



السينمائيون الصغار يحضرون سيناريو عن أمانهم



تصوير فيلم «كابوس حليم»

ومشاكل أصدقائه وموضوع التمييز.

في اللقاء التالي واجهتنا المشكلة الكبرى، الفريق غير راض عن السيناريو الأول. زينب ورباب ووليد يصرون على أن يحققوا أمانيتهم في الفيلم. وبعد شهرين إضافيين من العمل المضني لتركيب أمانيتهم في سيناريو متماسك يتحقق الفيلم. يكون محمد فيه الصحفي الذي يغطي معرض الصحفيين الصغار، الذي افتتح في المخيم، ومن خلال مقابلاته مع أعضاء الفريق يدخل مع الكاميرا عالم أمانيتهم، بينما نرى زينب وهي تخرج الفيلم، وقد اكتشفت خلال عملنا أن الإخراج هو عشقها الجديد.

صفحة من دفتر زينب

«أنا فتاة في السادسة عشرة من عمري، وأنا في فريق «الصحفيون الصغار». إنني اعترف بأنني كنت خجولة جدا، وعندما دخلت هذا الفريق عشت تجارب أحسست بعدها أنني أكبر سنا وأنضج تجربة. سنة ١٩٩٨ كانت سنة الخبرات بالنسبة لي وتعلمت بالتجربة».

زينب

كابوس حليم

سيناريو لمجموعة أطفال من مخيم برج البراجنة.

تعرف أحد أفراد فريق العمل مصادفة على ثلاثة إخوة يبيعون المرطبات في صيدا، ودخلنا معهم إلى عالمهم الذي سوف يبعث الحياة في قصة الفيلم ويطورها. الإخوة الثلاثة فريق يعمل خلال إجازة الصيف. تُحضّر المرطبات في البيت، ويبيع الإخوة في السوق، كلّ في قاطعه الخاص، ويجمع المردود في صندوق تعاوني يصرف منه الثلاثة، وهي مبادرة قاموا بها طوعيا لمساعدة الأهل في تغطية تكاليف تعليمهم، وهم من المتفوقين في المدرسة.

من المواضيع التي اختار الصحفيون الصغار إجراء تحقيقات حولها:

– أجرت مجموعة من الصحفيون الصغار سلسلة من التحقيقات المطولة عن الطريق الرئيسية التي من المزمع أن تخترق جزءاً من مخيم برج البراجنة، وتآكل مئات البيوت لتشكّل للألاف الفلسطينيين هجرة جديدة في سلسلة طويلة من الهجرات.

– حاولت مجموعة إجراء مقابلة مع مدير المخيم الموظف لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (UNRWA) استمرت سلسلة المحاولات ثلاثة أيام، كان المدير في كل محاولة يخلق عذرا ابتدئها بأنه لا يستطيع مقابلتهم من دون إذن

قصة الفيلم تبدأ بوفاة والد حليم، فيفكر حليم بترك المدرسة، ضد إرادة والدته ليساعد العائلة. وتبدأ والدته بالعمل كخياطة لتعيل الأسرة. اثنان من أصدقاء حليم يتقمصان شخصية مشعوذ ومساعدته لكي يؤمنا مدخولاً من الاحتيال على بسطاء العقول، بعدما اتضح لهم انها مهنة كسبية ورايحة. وليد جار حليم يتخرج طبيباً ولا يجد عملاً لأنه فلسطيني، فيختار الهجرة إلى ألمانيا. في ألمانيا يتعرض وليد لضغوط من محقق ألماني لتقديم معلومات عن أصدقائه من الشباب الفلسطينيين، فيرفض ويقتل في ظروف غامضة. وبعد هذه الأحداث يستيقظ حليم ويكتشف ان كل ما رآه كان كابوساً.

الإخوة الثلاثة

كتبت مجموعة أخرى من السينمائيين الصغار من مخيم شاتيلا سيناريو لفيلم عن طفل وطفلة يبيعان أوراق يانصيب في الشوارع، وينتهي الفيلم بالأطفال على شاطئ البحر وهم ينظرون إلى القمر ويتساءلون إن كانت الحياة هناك أجمل.

وبدأ البحث عن شخصيات للفيلم في مخيمات بيروت وغيرها، ولم نوفق في العثور على أطفال يعملون في الشوارع. وكِدنا نفقد الأمل، إلى أن

الأطفال، البطالة، وهجرة الشباب.

من آماني الأطفال

– طفل عمره ٧ سنوات قال «بدّي أرجع فلسطين على أرضنا».

– طفل يريد أن يصبح مهندساً ليبنى بيوتاً جميلة في المخيم مع ملاعب وبرك سباحة للأطفال.

– آخر يتمنى أن يكون المخيم نظيفاً وهادئاً.

– وصحفية صغيرة كتبت تحت صورة لحديقة صغيرة في المخيم: «أتمنى عندما أرجع إلى فلسطين أن يكون عندي حديقة مثلها».

من الأمور ذات الدلالة أن كل مجموعات الصحفيين اختارت، ومن دون تنسيق مسبق القيام بالبحث

في ثلاثة مواضيع رئيسية:

– فلسطين في ذاكرة الكبار.

– الأوضاع الحياتية في المخيم.

– آمانيات الأطفال.

أي أن الجيل الفلسطيني الرابع في الشتات وبعد خمسين عاماً على تشرد أجدادهم معني بـماضيهِ، وحاضرهِ، ومستقبلهِ.



«أتمنى عندما أرجع إلى فلسطين أن يكون عندي حديقة مثلها»



من نشاطات الصحفي الصغير: «فلسطين في ذاكرة الكبار»

الوكالة. وفي النهاية أبلغهم بأن الوكالة لم تأذن له. فما كان من الصحفيين إلا أن فتحوا مسجلهم وانهاكوا على المراجعين من أهل المخيم الذين صادف وجودهم في مكتب المدير بالسؤال: «ما رأيكم في خدمات الأونروا؟»

– من المواضيع التي فاجأت الفريق المشرف، وتدل على رهاقة حس الصحفيين، كان عن معاناة كبار السن الذين أصبح الكثير منهم يعاني الوحدة، مع هجرة كثير من أقربائهم خارج لبنان للبحث عن حياة أفضل.

– أحد المواضيع كان عن الشعارات على حيطان أزقة المخيم، حيث تغلبت الشعارات الدينية على الشعارات السياسية.

– من مشاكل الشباب التي عملوا عليها: تدهور التعليم، التسرب المدرسي، عمالة

ما هو المشروع؟

في عام ١٩٩٨، اجتمع ٢٧ طفلاً وطفلة أعمارهم بين ٩ سنين و١٢ سنة، من مخيمات بيروت، للبدء في مشروع سيستمر سنتين بعنوان **أطفال المخيمات يسجلون حياتهم وأمانهم**، سوف يمكنهم من العمل كصحفيين وسينمائيين، على مواضيع من اختيارهم، وسيناريوهات من تأليفهم.

وفر فريق من المنشطين من مركز الجنى، الأجواء لإكتساب الأطفال مهارات البحث، التفكير النقدي التحليلي، والتعبير الإبداعي عبر سلسلة من الأنشطة تضمنت:

– **مذكرات عائلية:** حيث أجرى كل طفل مقابلات مع أفراد عائلته.

– **الصحفي الصغير:** تشكلت مجموعات من الأطفال عملت لمدة خمسة أيام في مخيماتهم على مواضيع من اختيارهم مثل: حقوق الأطفال وأمانهم وألعابهم، فلسطين في ذاكرة الكبار، اقتلاع عام ٤٨، مشاكل الشباب، عمل المرأة، الفقر، الهجرة، الإعاقة، ومشاكل التعليم، والخدمات الصحية، والوضع البيئي.

– **كلمة وصورة:** وتضمن احتمالات استخدام وتفسير الصورة والكلمة، والكتابة الإبداعية.

– نشاطات تعبيرية، جسدية ودرامية.

– مشاهدة أفلام وتحليلها.

– **فيلم دقيقة:** يؤلف كل طفل فيه سيناريو فيلم طوله دقيقة، ويتعلم كيفية تصويره وإخراجه.

– **السينمائيون الصغار:** تشكل مجموعات تؤلف سيناريوهات، تمثل وتتعرف على مهارات تصوير وإخراج أفلام قصيرة.

من ثمار المشروع

معرض الصحفيين الصغار: لقد تم عرض صور الصحفيين الصغار في دول عدة، منها فلسطين، اليمن، قبرص، زيمبابوي والولايات المتحدة.

أفلام قصيرة: سوف يصدر عن المشروع ثلاثة أفلام قصيرة من عمل السينمائيين الصغار بإشراف مخرج ومصور محترفين.

كتاب مصور: تعمل مجموعة من الصحفيين الصغار على إخراج كتاب مصور يتضمن صفحات من دفاتر أبحاثهم عندما عملوا صحفيين في المخيمات، وأشعاراً ورسوماً لهم ولأطفال آخرين. وسيصدر الكتاب بلغتين (العربية والإنكليزية).

كتاب أنشطة: يعمل تربويون في مركز الجنى على إصدار مورد تعليمي يركز على شهادات جمعها الأطفال عن قضايا تهمهم مثل: مشاكل الشباب، التسرب المدرسي، الإعاقة، البطالة، الهجرة، التمييز، مشاكل كبار السن، والبيئة.

ويتضمن هذا المورد أنشطة تحفز الناشئة على القيام بأبحاث وتعبيرات إبداعية وأنشطة يشارك فيها أطفال آخرون.

معرض المشروع: نأمل بأن يتوج هذا المشروع بسلسلة من المعارض الجواله حول العالم تتضمن كل هذه الإبداعات. وتكون فرصة لتبادل الخبرات بين أطفال المشروع وأطفال العالم.

ينتمي أطفال المشروع إلى ثلاث جمعيات أهليه تعمل في الوسط الفلسطيني في لبنان هي: مؤسسة بيت أطفال الصمود، جمعية النجدة الاجتماعية، وجمعية المرأة الخيرية.

ويشرف فريق من مركز الجنى على هذا المشروع.



من تصوير «الصحفيون الصغار»

حالات عسيرة: النزوح الداخلي في تركيا وبورما والجزائر

بقلم: روبرتا كوهين

لا تستطيع المنظمات الإنسانية الدولية أن تصل بالعون إلى النازحين داخلياً في بعض البلدان.

تركيا: الضغوط الإقليمية

تعرض عدد يتراوح بين نصف مليون ومليونين من الأكراد للطرد قسراً من ديارهم في نطاق حملات الحكومة التركية لمناهضة المتمردين واقتلاع جذور أي تأييد «لحزب العمال الكردستاني». والواقع أن هذا الحزب قد قام هو الآخر بالاعتداء على المدنيين وقتل بعضهم وساهم في نزوح من نرح منهم، ولكن العمليات الحكومية كانت السبب الرئيسي في ذلك، إذ ورد أن الجيش التركي قد أجلى سكان ما يربو على ٣٠٠٠ قرية في الجنوب الشرقي من البلاد، منذ عام ١٩٩٢، وأحرق المساكن والحقول، وارتكب انتهاكات أخرى خطيرة أخرى لحقوق الإنسان ضد المدنيين الأكراد؛ فتكبد مئات الآلاف في أحياء مؤلفة من الأكواخ خارج المدن الكبرى محرومين من المرافق الصحية اللازمة، والرعاية الصحية، ومؤسسات التعليم وفرص العمل.

وعلى الرغم من الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها مراراً وتكراراً، فإنها لم تتخذ خطوات تذكر لتسهيل عودة الأكراد الذين طردوا قسراً إلى ديارهم، أو لمساعدتهم على الاستيطان في مناطق جديدة، أو لتعويضهم عما فقدوه من أملاك. كما أنها لا تسمح لأي جهة بتقديم المساعدة؛ فقد أغلقت المنظمة الإنسانية غير الحكومية الوحيدة

وعلى الرغم من أن تركيا وبورما تصوران المتمردين لديهما باعتبارهم من «الإرهابيين» وتتصدان لهم بالعمل العسكري، فإن المشكلات الأساسية مشكلات سياسية وتتطلب إجراء مفاوضات بشأن الحكم الذاتي أو غير ذلك من أشكال المشاركة في السلطة. وهذا شأن الجزائر أيضاً إذ تعتبر الحكومة الإرهابيين وحدهم مسؤولين عن أعمال العنف التي تؤدي إلى النزوح، ويحلو لها أن تتجاهل تأثير الدور الذي قامت به في هذا الصدد حين ألغت انتخابات عام ١٩٩٢ التي كان من المتوقع أن تفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ كما أن تقاعسها عن حماية السكان من المذابح وأعمال العنف التي تلت ذلك كان من الأسباب الرئيسية للنزوح الداخلي.

وقد واجهت الجهود الخارجية المبذولة للتأثير في الحكومات الثلاث صعوبات تتمثل في عدم طلب تلك الحكومات أية مساعدات خارجية، وفي احتمائها بدرع السيادة الوطنية «المقدسة»؛ فبورما مثلاً لا تريد الإقرار بوجود مشكلة النزوح الداخلي في البلد، وتركيا تقلل كثيراً من حجم المشكلة وحدتها، مؤكدة أنها تستطيع حل المشكلة بنفسها، على الرغم من

الأدلة التي تثبت عكس ذلك. فكل منهما يحاول أن يخفي مدى مساهمة سياساته أو أفعاله في نشأة الصراع والنزوح؛

وفي حالة الجزائر، نجد أن التدخل الأجنبي معناه تكذيب ما تؤكد الحكومة من أنها لا تدخر سعيها في رعاية المواطنين وأنها تسيطر على الموقف فيما يتعلق بأعمال العنف.

وقد عقد في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ مؤتمر في العاصمة الأمريكية واشنطن، تولى تنظيمه مشروع مؤسسة بروكينغز للنزوح الداخلي بالاشتراك مع اللجنة الأمريكية للاجئين، وقام فيه الخبراء الدوليون والمنظمات غير الحكومية بفحص محنة الأفراد النازحين داخلياً في البلدان الثلاثة السالفة الذكر، واقتراح بعض الاستراتيجيات الممكنة للتصدي لهذه الحالات العسيرة الثلاث^١.

قد يكون النازحون داخل أوطانهم في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية، وقد يستفيدون من الدعم الخارجي فوائد لا حصر لها، ومع ذلك فلا تكاد تتخذ أي خطوات أو توضع أي استراتيجيات للوصول إليهم. ولئن كان الصراع هو العامل الذي يحول دون ذلك في بعض الحالات، فإن ثمة حالات أخرى لا تطلب فيها الحكومات أي عون أو ترفض عموماً ما يقدم إليها منه. ويندر أن يرى مجلس الأمن أن مثل تلك الحالات تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين مما يبرر طلب الدخول.

وأهم الأمثلة على الحكومات التي نجحت في منع التدخل الدولي في مجتمعات النازحين داخلياً لديها حكومات تركيا وبورما والجزائر، وإن كانت الحال تختلف اختلافاً كبيراً في هذه البلدان الثلاثة. فالحكومة في كل من تركيا وبورما تعمدت إخراج النازحين من ديارهم حتى تقطع جميع الصلات الممكنة بينهم وبين حركات التمرد. أما النزوح في الجزائر فهو من النواتج الثانوية للصراع، أي الصراع الذي يدور أساساً بين الحكومة والجماعات الإسلامية المتمردة.

وينتمي النازحون في تركيا وبورما إلى طوائف الأقليات العرقية التي طالما عانت من سياسات الحكومات المتعاقبة الرامية إلى نبذهم وتهميشهم. وتعرضت الأقلية الكردية في تركيا التي تشكل نحو ٢٠ في المائة من السكان، منذ إنشاء الدولة نفسها، إلى محاولة إدماجهم في الدولة قسراً؛ فتعليم اللغة الكردية ممنوع، والإذاعة باللغة الكردية غير مشروعة، والقيود المفروضة على المطبوعات ووسائل الإعلام باللغة الكردية، وتعرض الأحزاب السياسية الكردية إما للحظر أو للمضايقات. أما في بورما فالأقليات العرقية تشكل ثلث عدد السكان أو أكثر من الثلث، وتضم طوائف الكارين، والمون، والشين، والشان، والروهينغيا، والكاشين، والكاريني، وهي تعاني من النبذ سياسياً واقتصادياً، ومن القيود المفروضة على التعليم العالي، ومحاولة الإدماج في الثقافة البورمية. بل إن طائفة الروهينغيا محرومة من الجنسية البورمية، في حين يتعرض غير البوذيين للاضطهاد الديني.

لم تستطع اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها ممارسة عملها في تركيا

التي كان يُسمح لها بالعمل في جنوب شرق تركيا؛ ولم يُسمح بدخول أية منظمة غير حكومية دولية إلى تركيا. بل إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها لم تستطع العمل في تركيا، ولم ترد الحكومة على طلب فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون النازحين داخلياً، بزيارة البلد.

ومع ذلك فإن بعض سبل العمل ما تزال مفتوحة، فبعد أن رفضت الحكومة التركية عدة مرات دخول مقرري لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، سمحت في عام ١٩٩٨ بزيارة المقرر المعني بالتعذيب، والفريق العامل المعني بحالات

الاختفاء. وقد عزا البعض ذلك التغيير في موقف الحكومة التركية إلى الانتصارات العسكرية التي أحرزتها على «حزب العمال الكردستاني»، وإلى رغبتها في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ والواقع أن ضغط الاتحاد الأوروبي يمثل أحد سبل الضغط على تركيا لتحسين سياساتها ومعاملتها للأكراد. إذ رفض الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ طلب انضمام تركيا - مستنداً في بعض حيثياته إلى انتهاكات حقوق الإنسان - كما قرر البرلمان الأوروبي عدم تقديم المعونة الإنمائية إلى تركيا. وإزاء اهتمام تركيا بالانضمام إلى الاتحاد، فلا شك أنه يستطيع الإصرار على أن تتخذ تركيا خطوات معينة فيما يتعلق بالنزوح القسري. وقد سبق لتركيا القيام بالعديد من الإصلاحات اللازمة حتى تتمكن من الانضمام في عام ١٩٩٥ إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي.

كما تستطيع الهيئة البرلمانية لمجلس أوروبا، التي سبق لتركيا الانضمام إليها، أن تنهض بدور رقابي أشد صرامة فيما يتعلق بالنزوح القسري ودفْع التعويضات والعودة. وقد أدت القضايا التي نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و«لجنة حقوق الإنسان» إلى إلزام تركيا بدفع نحو ٨٠٠ ألف دولار من التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكان معظمهم من الأكراد الذين دُمّرت مساكنهم وقراهم.

كما أن تركيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أنسب الهيئات الإقليمية لإيجاد الإطار السياسي اللازم لإجراء الحوار بين الحكومة التركية وقادة الأكراد؛ إذ يمكن للمنظمة المذكورة أن تقوم بالوساطة في المنازعات وأن ترسل بعثات لتخفيف حدة التوترات المحلية، وأن تعين بعض المراقبين الميدانيين. ورغم أن قرارات المنظمة لا تتخذ إلا باتفاق الآراء، فإن لديها إجراءاتها الخاصة للقيام بعمل ما من جانبها حين تتفاسد الحكومات عن التعاون معها. والمعروف أن النرويج، الرئيس السابق للمنظمة، والنمسا، الرئيس الحالي لها، قد قامت بدور بارز في لفت أنظار الأعضاء إلى حالات النزوح الداخلي في شتى أنحاء العالم. وقد أصبح هذان البلدان اليوم عضوين في اللجنة التنفيذية الثلاثية، ومن ثم يمكن حثهما على جعل المنظمة تنهض بدور أقوى إزاء قضية النزوح القسري وحقوق الأقلية الكردية.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا ترغب بصفة عامة في الضغط على تركيا على الصعيد الثنائي، فيما توافرت لديها الرغبة في تدعيم المبادرات المتعددة الأطراف داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ فقد ظلت الولايات المتحدة عقوداً تعتمد على تركيا، باعتبارها شريكاً استراتيجياً وعسكرياً، في المواجهة أولاً مع الاتحاد السوفيتي، وفي الآونة الأخيرة في العمليات العسكرية الجوية التي قامت بها ضد العراق، وباعتبارها جسراً يربطها بمنطقة

آسيا الوسطى. ولكن اتضاح زعزعة الاستقرار داخل تركيا دفع أعضاء الكونغرس وجهاز السياسة الخارجية إلى التشكيك في صحة منهج الولايات المتحدة. وحيناً لو قامت المنظمات غير الحكومية بالضغط على الولايات المتحدة لحملها على العمل، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إيجاد حل سلمي لقضية الأكراد، وعلى تدعيم مشاركة المنظمة المذكورة في رصد وتسهيل عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم.

وينبغي كذلك حث الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز المالية على النهوض بدور أقوى في هذا الصدد. وقد يكون من المفيد أن تحاول بعض المؤسسات، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي توسيع نطاق برامجها الإنمائية في الجنوب الشرقي (وهو أقل مناطق البلاد نمواً) وإنشاء مشروعات خاصة بالأكراد النازحين خارج المدن الكبرى، ومد يد العون في عمليات العودة. وحيناً لو طلب منسق إغاثة الطوارئ، الذي يمثل «الجهة المرجعية» بالأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، من الممثل/المنسق المقيم تقديم تقارير منتظمة عن أحوال النزوح وإدراج القضية في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة لوكالات الأمم المتحدة. ويُستحسن كذلك أن تعضد منظومة الأمم المتحدة طلب ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً لزيارة تركيا.

بورما (ميانمار): التركيز على المعونة الإنسانية

تعتبر سياسة النزوح القسري من السياسات التي تطبقها الحكومة العسكرية عمداً في بورما، لتحقيق أهداف ثلاثة: الأول هو تشتيت المناطق التي يمكن أن

تناوئ النظام الحاكم، والثاني هو قطع الروابط القائمة بين حركات التمرد للأقليات العرقية وبين المتعاطفين معها محلياً، والثالث هو تمهيد الطريق لتنفيذ مشروعات إنمائية واسعة النطاق. وهكذا قامت الحكومة على مدى السنوات العشر الأخيرة بإكراه مليون شخص أو أكثر على الخروج من ديارهم.

وقد اتسمت عمليات إعادة التوطين بالوحشية، وصاحبته أحداث الاغتصاب والسلب والنهب وإحراق الحقول ومصادرة الأراضي؛ وأما مناطق إعادة التوطين فكان معظمها يفتقر إلى مرافق البنية الأساسية وضرورات الحياة. كما كانت السلطات تجنّد كثيراً من المجندين للقيام بأعمال السخرة في مشروعات الطرق والسكك الحديدية والري أو للعمل «حمائين» لرجال الجيش. وانتهى الأمر

بالآلاف الذين حاولوا الهرب دون أن يتمكنوا من الوصول إلى حدود تايلند أو حدود البلدان الأخرى المجاورة (حيث تجمع ما يقرب من ٢٠٠ ألف من اللاجئين) بأن لجأوا إلى الاختباء في الجبال والغابات، وأصبحوا في أمس الحاجة إلى الطعام والمأوى والرعاية الطبية.

ولم تسمح الحكومة حتى الآن بزيارة منظمة العمل الدولية للبلاد، كما ظلت ترفض - على مدى السنوات الأربع الماضية - زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بميانمار والذي عينته لجنة حقوق الإنسان؛ بل ظلت ترفض زيارة المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مناطق الصراع. وقد اكتسبت صفة المنبوذ على المستوى الدولي بسبب رفضها الالتزام بنتيجة انتخابات عام ١٩٩٠ التي فازت فيها «الرابطة الوطنية للديموقراطية»، وبسبب بشاعة سجل حقوق الإنسان لديها.

وقد اختارت معظم الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان أن تفرض العزلة على نظام الحكم هناك؛ ولو أن بعض رسمي السياسات والخبراء قد اقترحوا اتخاذ بعض الخطوات لإقامة صلات محدودة معه بغرض الضغط عليه، قائلين إن الحكومة قد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية والسياحة والمعونة الإنمائية. وعلى الرغم من أن هدفها الشامل من ذلك هو تدعيم موقفها، وخصوصاً موقف العسكريين بها، فإنها تريد أن تحظى بالقبول على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب

يجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقوم بدور الريادة في الضغط لإرسال بعثة مشتركة بين هيئات الأمم المتحدة لتقدير احتياجاتهم.

التصدي للحالة الاقتصادية المتدهورة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة للضغط عليها من جانب الجهات التي قد تُقدم إليها المعونة، وذلك بالربط بين المعونة وبين الإصلاحات السياسية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ألمح مكتب الأمين العام للأمم المتحدة - الذي كان يبلح على إجراءات الإصلاحات^٢ - إلى أن الفرصة كانت متاحة، للحكومة وللمعارضة، للحصول على قروض من البنك الدولي بشرط إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة.

ولكن الحذر واجب بطبيعة الحال؛ إذ ورد في التقرير الذي أعده «معهد المجتمع المفتوح» أن معظم الأرباح المكتسبة من الاستثمارات الدولية «تؤول مباشرة إلى النظام الحاكم أو العصابة المحدودة من الجنود ورجال الأعمال المقرّبين من



قادة النظام^٣. وهكذا فيجب التأكد عند تقديم أية معونة إنمائية أن تعود الفائدة منها إلى المعوزين، وأن تشمل مناطق الحدود التي تقيم فيها الأقليات العرقية، وأن يجري تخطيط تقديمها وتنفيذها بعناية بحيث تشمل التعليم والصحة وإعادة غرس الغابات والبرامج الزراعية.

ولابد من التنويه بأن الحكومة دأبت على إخلاف وعودها بتقديم المعونة الإنمائية إلى جماعات الأقليات العرقية التي جنحت للسلم وألقت أسلحتها، مما يوحي لممولي البرامج الدولية بالنظر في إمكان تنفيذ المشروعات التي تعود بالفائدة على هذه الجماعات.

وريشما يتحقق ذلك يتعين على هيئات الأمم المتحدة العاملة في بورما، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، أن تضاعف من جهودها في إطار البرامج التي تنفذها فعلاً للتحقق مما يحتاج إليه النازحون داخلياً من معونة الإغاثة الإنسانية؛ بل يجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقوم بدور الريادة في الضغط لإرسال بعثة مشتركة بين هيئات الأمم المتحدة لتقدير احتياجاتهم. والواقع أن تقديم الأغذية والأدوية إلى النازحين داخلياً لم يحظ حتى الآن بالأولوية الواجبة؛ إذ توجد بعض العقبات، مثل صعوبة دخول البلاد، إلى جانب الخوف من أن تنتقل المعونة إلى أيدي العسكريين، ولا يستفيد منها إلا الحكومة؛ وذلك فضلاً عن النظرة الضيقة للجهات المانحة للمعونة، التي تركز على الأهداف الطويلة الأجل لإضفاء الديمقراطية على النظام الحاكم - بإعادة زمام السلطة إلى يدي أونغ سان سو كي و«الرابطة الوطنية للديموقراطية» - وتغفل الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين.

والواقع أن تدعيم البرامج التي تُنفذ عبر الحدود بصفة خاصة، بحيث يستفيد منها النازحون، من شأنه تلبية احتياجاتهم الإنسانية. وتدل أحداث التاريخ القريب على أن المنظمات الأهلية البورمية قد تمكنت من الوصول بالأغذية والخدمات الصحية عبر الحدود إلى النازحين داخلياً ممن يعيشون في عزلة. وكان من التطورات التي تبشر بالخير موافقة الحكومة في الآونة الأخيرة على طلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن يكون لها «وجود دائم في شتى الولايات الواقعة على الحدود». ومن شأن ذلك إتاحة الفرصة اللازمة لجمع المعلومات عن النازحين داخلياً وتقديم المساعدة إليهم. وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى تدعيم وجود هيئات الأمم المتحدة في مناطق الحدود أثناء محادثاته مع ممثلي الحكومة والمعارضة. كما يمكن حث حكومات المنطقة، مثل اليابان، على إثارة القضايا الإنسانية؛ ففي عام ١٩٩٨ قدمت الحكومة اليابانية

والديموقراطية معها، ولكنها يجب أن تشمل إعادة الاستيطان القسري وضرورة السماح للبعثات الإنسانية بدخول البلاد.

وما يزال عدد من الشركات الأوروبية والأمريكية يعمل في بورما مثل شركتي «توتال» و«أونوكال»، وورد أن السلطات تستخدم إعادة التوطين القسري والسخرة في بعض الأعمال الإنشائية مثل مد خطوط أنابيب النفط، مما يعود بفائدة مباشرة على هاتين الشركتين؛ بل إن المحاكم الأمريكية تنظر

معونة شبه إنمائية للمرة الأولى منذ عشر سنوات دون أن تضع أية شروط صريحة لذلك. ومن ثم لابد أن تتضمن استراتيجيات حقوق الإنسان والاستراتيجيات الإنسانية بصفة منتظمة حث الحكومة اليابانية على التعاون في تحقيقها، وينبغي - على غرار ذلك - حث حكومات رابطة دول جنوب شرقي آسيا، بعد أن وافقت على انضمام بورما إلى عضويتها في عام ١٩٩٧، على إثارة القضايا الإنسانية معها. وقد اقترحت تايلاند والفلبين التحلي «بالمرونة في التعامل» مع بورما وهي سياسة تدعو إلى مناقشة قضايا حقوق الإنسان

الخلاصة

مهما يكن من صعوبة أي حالة من الحالات، فلا بد أن تتوفر الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من حدة النزوح القسري. وتستطيع المنظمات الإقليمية، والحكومات المانحة للمعونة، والأمم المتحدة ممارسة الضغط في هذه الحالات. وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وخصوصاً «استخدام العنف في قمع الأقليات» يجب أن تكون لها الأسبقية على قضايا سيادة الدولة، وهذا من شأنه تشجيع مكتب منسق الشؤون الإنسانية على توجيه اهتمامه إلى حالات تركيا وبورما والجزائر.

وسوف يسوق البعض بطبيعة الحال الحجة القائلة بأنه من الأفضل إنفاق الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة الدولية على بلدان من الأرجح أن تتعاون معها، ولكن: ألا نخالف الضمير والمنطق إذا تجاهلنا ملايين النازحين داخل أوطانهم لا لشيء سوى أن حالتهم تعتبر أخطر من المعتاد؟

ومن المفروض أن توجه الأمم المتحدة اهتمامها إلى جميع النازحين داخلياً؛ وإذا كان أسلوب عملها هو التعامل مع الحكومات التي تطلب المعونة، فلا شك أنها تستطيع استخدام سلطتها التقديرية في مراقبة كل حالة على حدة والشروع في الإجراءات اللازمة لمساعدة الذين يقعون بوضوح في فجوات المسؤولية فيما بين الدول الأعضاء؛ فإذا لم تفعل ذلك كانت لا تنهض بمهمتها على الوجه الأكمل.

الكاتبة روبرتا كوهين هي المديرية المشاركة لمشروع مؤسسة بروكينغز الخاص بالنزوح الداخلي، وقد شاركت فرانسيس م. دينغ في تأليف كتاب عنوانه: **Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement** (Brookings, 1998). E-mail: rcohen@brook.edu.

١ شارك في تقديم المعلومات المعروضة على اجتماع ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ أربعة محللين من أعضاء لجنة اللاجئين الأمريكية هم بيل فريليك، الذي زار تركيا، وجانا ميسون وهيرام روبرت اللذان زارا بورما، وستيف إدمنستر الذي أجرى البحث في أوضاع الجزائر. انظر المراجع التالية:

Bill Frelick, *The Wall of Denial: Internal Displacement in Turkey*, USCR, November 1999

للمزيد من التفاصيل انظر صفحة ٤١ من هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»: Jana Mason, *No Way Out, No Way In: The Crisis of Internal Displacement in Burma*, USCR, Jan. 1999; and Steve Edminster, *Internal Displacement in Algeria: The Information Void*, USCR, Jan 1999.

٢ يتمتع الأمين العام بتكليف من الجمعية العامة باستعمال مساعيه الحميدة في إجراء محادثات مع جميع أطراف الصراع وتشجيع التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية.

Mason, quoting Open Society Institute, ٣ 'Burma, Country in Crisis' ١٩٨٨.

William Branigan, 'Rights Victims in Burma Want a US Company to Pay', *Washington Post*, 4-13-99.

قامت بالاعتداءات وارتكاب الفظائع دون تمييز ضد سكان المناطق الريفية.

وعلى الرغم من المشاكل التي تكثفت الاتصال بالذين اضطروا إلى الفرار، ومشكلات الأمن، ومعارضة الحكومة لقيام جهات أجنبية بتقصي الحقائق، إلا أن نقاط الدخول ما تزال قائمة وهي تتيح الحصول على المعلومات ومراقبة أحوال الذين يُجبرون على الفرار. إذ ما يزال الصحفيون المحليون يمارسون نشاطهم، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، رغم المضايقات والقيود المفروضة على هذا النشاط، بل إن بعض المنظمات غير الحكومية مثل «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»، و«الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان»، و«مجلس اللاجئين الجزائريين»، قد تمكنت من جمع بعض المعلومات عن النزوح القسري. كما تتمتع بعض هيئات الأمم المتحدة بوجود ميداني وخصوصاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمكن أن يعهد إليها بتقديم المعلومات اللازمة عن النازحين داخلياً على الرغم من عدم تعاملها بصورة مباشرة معهم.

حالياً قضية مرفوعة عليها بتهمة التواطؤ في هذه الأعمال. وما دامت سمعتهما قد أصبحت في الميزان الآن، فلعل الوقت قد حان لفتحهما على إعادة النظر في سياساتهما وأفعالهما، وإثارة بعض القضايا مع الحكومة مثل ضرورة تحاشي إخراج الناس من ديارهم، واتباع الإنصاف في التعامل مع العمال، وتعويض النازحين عما تعرضوا له بسبب النزوح.

الجزائر: الفراغ الإعلامي

لا نعرف إلا أقل القليل عن الأبعاد الحقيقية للنزوح الداخلي وأحواله في الجزائر، لأن الحكومة ترفض - بصفة عامة - السماح لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات اللاجئين بدخول الجزائر، خصوصاً منذ عام ١٩٩٧، وكذلك رفض زيارة كثير من الصحفيين. بل إن الذين ينجحون في القيام بزيارات ميدانية يواجهون القيود المتمثلة في تعذر وصولهم إلى النازحين والمخاطر الأمنية التي تكثفت ذلك، مما حال دون حصولهم على المعلومات الخاصة بالنازحين قسراً نتيجة لأعمال العنف. ويقدر بعضهم العدد الكلي بالآلاف، ويقدر البعض الآخر

أعدادهم بعشرات الآلاف

أو ما يربو كثيراً على

ذلك. أما المؤكد فهو أن

المواطنين الجزائريين

بدأوا يفرون منذ عام

١٩٩٢ من القرى إلى

البلاد والمدن الكبيرة

خوفاً من المذابح التي

يرتكبها أفراد الجماعات الإسلامية المتمردة،

وكذلك للفرار من القتال الدائر بين هذه الجماعات

وقوات الأمن الحكومية، بل وفيما بين المتمردين

أنفسهم.

ولما كانت قوات الجيش والأمن كثيراً ما تحجم عن

التدخل لوقف الاعتداءات على المدنيين (وربما

وصل عدد القتلى، حسبما ورد، إلى نحو ١٠٠ ألف)،

فقد غدا البعض يعتقدون أن أفراد قوات

الأمن ضالعون هم الآخرون بصورة مباشرة في هذه

الاعتداءات. وقد أشار البعض أيضاً إلى أن أحد

أسباب النزوح يتمثل في المشروعات الحكومية

للاستيلاء على الأراضي، وهي مشروعات لا يكاد

يُعرف عنها شيء.

وكانت المخاوف الدولية من قيام دولة إسلامية في

الجزائر دافعاً للبلدان الغربية على المؤازرة الضمنية

للحكومة العسكرية التي ألغت انتخابات عام

١٩٩٢، ولكن قوات الأمن التابعة لهذه الحكومة

اقترفت انتهاكات صارخة مثل الاعتقالات التعسفية،

والتعذيب، وحالات «الاختفاء». وفي غضون ذلك

لم يتوقف الإسلاميون عن ممارسة القتل دون هوادة

والبطش بكل من يرون أنه «عدو» للقيم الإسلامية

الأصلية، وكل من له صلة مباشرة بالحكومة، كما

يجب إيلاء الأولوية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحيث تصبح لها الأسبقية على السيادة الوطنية.

وكان أهم ما حدث أخيراً تولي حكومة مدنية زمام السلطة في إبريل/نيسان ١٩٩٩، وإعلانها العفو عن المتمردين الإسلاميين وتعهداها بكسر شوكة العنف؛ وإذا كانت صورة إنجازاتها لم تتضح بعد، فإن القرائن تشير إلى أنها قد تستجيب للضغط الأجنبي. بل لقد سمحت الحكومة، حتى في عام ١٩٩٨، لوفود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدخول البلاد، ثم أقامت مكاتب في شتى أرجاء الجزائر للنظر في حالات «الاختفاء». وبمقدور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حث الحكومة الجديدة على إنشاء مكاتب لحل مشكلات النزوح التعسفي، ودعوة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخلياً إلى زيارة البلاد.

وتستطيع وكالات التنمية أن تضطلع بدور ما في هذا الصدد أيضاً؛ فهي قادرة على استكشاف الآثار التي يخلفها نزوح سكان الريف على الإنتاج الزراعي الضعيف للجزائر وأزمة الإسكان في المدن. ويمكن أن تساعد برامج هذه الوكالات على استيعاب عدد محدود على الأقل من العاطلين الشبان الذين يمثلون نسبة تقدر بنحو ٧٠ في المائة من مجموع الشبان في الجزائر، فالأرجح أن ينضم العاطلون إلى صفوف المتمردين الذين تؤدي أنشطتهم إلى النزوح.

قضايا الألفية الجديدة

في هذا المقال يناقش خمسة أفراد بعض القضايا الأساسية في السنوات المقبلة، ويزكّون سبعة كتب صدرت في العقد الأخير (مشار إليهاب).

إقامة السدود والتهجير

بقلم إليزابيث كولسون

من الكتب المرشحة للقراءة ما يلي:

Fieldwork under Fire: Contemporary Studies of Violence and Survival, 1995, edited by Carolyn Nordstrom & Antonius Robben, Univ California Press. ISBN 0520089944.

Understanding Impoverishment: the Consequences of Development Induced Displacement, 1996, edited by Christopher McDowell, Berghahn Books. ISBN 1-57181-927-4.

أحوال النازحين. ولكن الحكومات ليست مرغمة على الالتزام بهذه التوجيهات بل إنها كثيراً ما تتجاهلها حين تملكها الرغبة في طبع الأرض بطابعها أو في تلبية احتياجات بعض القطاعات السكانية، أو هي تعتمد على تمويل هذه التوجيهات على نحو ما حدث في الآونة الأخيرة. ولكن ما يحيي الأمل في النفوس هو بروز حركة معارضة من بين المتضررين بتلك المشروعات، وإنشائها منظمات محلية ما فتئت توثق عرى صلاتها بالشبكات الدولية التي تذيب أنباء الخطط وتنشرها على الملأ قبل تنفيذها، وتكتسب الأنصار الذين يظهرونها في شتى أرجاء العالم، والذين نجحوا أحياناً في تجميد هذه الخطط وهي ما تزال رسوماً على الورق. وهكذا فقد أصبح علم العلماء موجهاً إلى الذين يقاومون التهجير حينما يطعم الأعراب في أراضيهم ومواردهم الأخرى، وكذلك إلى المسؤولين عن محاولة تخفيف آثار التهجير أو تحسين أحوال إعادة التوطين.

وإذا كنا لا نجد ما يوازي ذلك من أسباب التفاؤل إزاء القوى التي تخرج اللاجئين من ديارهم بسبب التطهير العرقي وغيره من أشكال العنف، فلقد غدا العلماء يدركون باطراد أيضاً أن البحوث التي تجري فيما يحدث بعد الاضطرابات والهزات الاجتماعية قد علمتنا دروساً كثيرة عما يحدث في دنيا اللاجئين الواقعية، بما في ذلك ردود أفعال الدول المضيفة لهم وطبيعة العوامل الثقافية التي تحكم عمل المنظمات الدولية المنشأة لمساعدتهم، ولكنها لم تحدث تأثيراً يذكر، أو لم تحدث أي تأثير على الإطلاق على مصالح القوى التي ما تزال تفرز اللاجئين والنازحين داخلياً؛ بل إنها لم ترد من رغبة الدول في استضافة أعداد أكبر من النازحين. ومن المشكوك فيه إن كانت قد غيّرت إلى حد كبير من سلوك الهيئات التي يضطر أفرادها إلى التعامل مع الذين ينطبق عليهم تعريف الضحايا الذين لا حول لهم ولا طول، وكثيراً ما يكون ذلك في ظروف تتسم بالضغوط القصوى.

وهنا أيضاً نرى بعض ما يشير إلى أننا بدأنا نتحرك إلى ما وراء البحوث الخاصة بالذين أُخرجوا فعلاً من ديارهم، ونصل إلى فحص أعمال العنف التي تسبق الخروج والمنفى؛ أي أننا نحتاج أولاً إلى النظر في الأحوال السابقة للخروج، والتي تسبق الحياة في المخيمات وأماكن اللجوء الأولى، وتسبق أماكن إعادة التوطين والعودة إلى الديار إذا كان ذلك ممكناً، أي أن نظر في القانون وإمكان محاسبة الآخرين عما

لن تفتقر « نشرة الهجرة القسرية » ولا الأستاذة المتفرغة بجامعة كاليفورنيا إلى ما تعالجه من موضوعات في العقود المقبلة، بل وربما على امتداد القرن الحادي والعشرين كله، إذا سارت الأحداث على منوال العقد الأخير، بل يبدو أن المستقبل يضم لنا ألواناً من نزوح السكان على نطاق أكبر وأوسع، وسوف يكون بعضها راجعاً إلى التحولات البيئية التي ربما أصبحت محتمة مثل ازدياد حرارة الجو وارتفاع مستوى سطح البحر بحيث يطغى على المناطق المنخفضة من البر؛ وأقصى ما تأمله إزاء هذه التغيرات هو التقليل من آثارها، وإن كانت سوف تؤدي قطعاً إلى تفاقم العداة للمهاجرين، وهو الذي يبدو حالياً بوضوح وجلاء في تضالّ الفرض المتاحة للاجئين والنازحين داخلياً، والذي يزيد من الضغوط التي تتعرض لها الموارد التي أصبحت مثار النزاع منذ عهد قريب. وعلينا إذن أن ن فكر ملياً في الخطوات التي ينبغي على العالم أن يخطوها حتى ينجح في مواجهة مثل هذه الهجرات، منتفعين في ذلك بالدروس المستفادة من خبرتنا بموجات النزوح القسري في القرن العشرين.

ويتضح من البحوث التي أجريت في المشروعات الواسعة النطاق التي أدت إلى تهجير السكان لإتاحة المكان اللازم لبناء السدود ذات محطات توليد الطاقة الكهرومائية، ولتنفيذ مشروعات الري وما يماثلها من المشروعات، أن هذه المشروعات نادراً ما تعود بالفائدة على المهجرين. وأما الفوائد التي تعود على المنتفعين بها فعلاً، والذين يقيمون عادة في المدن ويتمتعون بالسلطة السياسية والاقتصادية، فتقابلها في العادة - وفي الأجل الطويل - بعض الأضرار التي تلحق بالبيئة، وانخفاض الإنتاجية بسبب انخفاض مستويات المياه الجوفية وبسبب الأخطار التي تهدد الأنظمة النهرية وتراكم الطمي والغرين آخر الأمر أمام السد. وعندما بدأ الأكاديميون دراسة الهجرة القسرية المرتبطة بالتنمية، كانوا يريدون إيجاد السبل اللازمة لتقليل أضرارها على المهجرين. لكن ما أن طوى القرن صفحته حتى انتهى كثيرون إلى أن الأضرار الناجمة عن ذلك سوف تحبط الجهود المبذولة، بوجه عام، إذا كانت القرارات المتخذة تستند إلى تقييم النتائج في الأجل الطويل.

وقد كان لهذه البحوث بعض التأثير على الوكالات الدولية التي تشارك في تخطيط وتمويل جهود التدخل الكبرى، ويشهد على ذلك ما أصدره البنك الدولي من مبادئ توجيهية إلى تقييم الآثار الاجتماعية الناجمة عن تنفيذ أي مشروع وتحسين

مسؤولية المؤسسات الدولية

بقلم ب. س. تشيميني

كلية الدراسات الدولية،
جامعة جواهر لال نهرو

من المفترض بصفة عامة أن المؤسسات الدولية من القوى التي تعمل على إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان^١ ولكن هذا الافتراض يكذبه الواقع الفعلي . فإذا كان هناك عدد من المؤسسات الدولية تدعو، هي وما لديها من مبادئ، إلى إحقاق حقوق الإنسان، فإن سياسات البعض الآخر تقوّض الديمقراطية وتؤدي إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، دون أن يعترها القانون الدولي مسؤولة عن أفعالها غير القانونية .

وتزداد الأدلة مثلاً على أن برامج الإصلاح الاقتصادي (أو ما يسمى بالتكليف الهيكلي) التي توصي مؤسسات التمويل الدولية بتطبيقها في بلدان العالم الثالث لا تقتصر آثارها على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوب تلك البلدان، بل إنها أيضاً توجد الظروف التي يمكن للزعماء الذين لا يتحلون بالمسؤولية أن يشعلوا فيها نيران الصراعات الطائفية/العرقية، مما يسفر عن انتهاكات جسيمة للحقوق المدنية والسياسية، وهي التي تعتبر السبب الأول لضروب النزوح الجماعي . كما تتوافر الأدلة الكافية على أن البلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي تُحجم عن استضافة اللاجئين، بل تضطر في حالات كثيرة إلى انتهاك المبدأ الرئيسي بين مبادئ القانون الدولي الخاص باللاجئين، وهو مبدأ عدم ردّهم على أعقابهم^٢ (مبدأ عدم الرد)؛ أو بعبارة أخرى، نجد أن المشروع الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية الذي يرمي إلى التحرر الاقتصادي يمثل تهديدات خطيرة للديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى حالات نزوح واسعة النطاق، حتى مع تفويض مبدأ ممارسة اللجوء . وهكذا فإن إحدى القضايا الرئيسية التي لا بد من التصدي لها في الأعوام المقبلة هي قضية النص في القانون الدولي على محاسبة المؤسسات المالية الدولية على سياساتها وأفعالها .

وعلى غرار ذلك، وإن يكن على مستوى مختلف، لا بد من جعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها

في تقديم المساعدة والحماية للاجئين، مسؤولة عما تفعله أو ما تتفاسد عن فعله . وعبارة أخرى يجب أن تكون المفوضية مسؤولة من وجهة نظر القانون الدولي عن أية مخالفة للمهام المنوطة بها . ومن المؤسف أن المفوضية العليا «ما تزال غير خاضعة للمساءلة إلى حد بعيد»^٣؛ ففي على سبيل المثال غير مسؤولة بموجب القانون الدولي «إذا أخطأت في إعلانها بأن إحدى دول المنشأ [أي التي خرج منها اللاجئون] مأمونة لعودتهم، أو إذا أغلقت أحد المخيمات وسمحت أو سهّلت عودة بعض اللاجئين إلى أوطانهم حيث يواجهون الاضطهاد» .

وإذا كانت المؤسسات الدولية تتمتع بشخصية قانونية وحقوق معينة (في تقديم المساعدة الإنسانية وتلقي الطلبات وما إلى ذلك) فإن هذا يستتبع تحملها المسؤولية، وذلك مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي^٤ يتعلق بوقوع المخالفات القانونية وتوابعها، وخصوصاً دفع التعويضات عن الأضرار التي تسببت فيها . ومن المؤسف أن القانون الخاص بمسؤولية المؤسسات الدولية لم يوضع بعد، وإن كنا لا نستطيع أن ننكر، من ناحية أخرى، أن ثمة حاجة ماسة إلى صياغة وثيقة قانونية واعتمادها في العقد المقبل، حتى ولو كانت غير ملزمة، بحيث تبين بالتفصيل المبادئ والمعايير التي تحكم مسؤولية المؤسسات الدولية .

Orford A 'Locating the International: Military and Monetary Interventions after the Cold War', *Harvard International Law Journal* 38:443-485, 1997.

Rutinwa B 'The Tanzanian Government's Response to the Rwandan Emergency', *Journal of Refugee Studies* 9:291-302, 1996.

Gilbert G. 'Rights, Legitimate Expectations, Needs and Responsibilities: UNHCR and the New World Order', *International Journal of Refugee Law* 10:349-388, 1998.

Brownlie I *Principles of Public International Law*, 1990, Oxford University Press, Fourth edition.

حقوق الإنسان أو التقليل منها . وكان آخر الشواهد على ذلك أحداث كوسوفو وتيمور الشرقية، وإن كانت حالات التدخل المذكورة قد زادت من تبيان مدى التناقض في أنماط استعداد المجتمع الدولي للتدخل .

فأولئك الذين شاء حظهم العاثر أن يولدوا في المناطق الواقعة على هامش الدول ذات السلطان والنفوذ يحملون عبئاً مضاعفاً ثلاثة أضعاف؛ فوجود تلك المناطق على هامش الاقتصاد العالمي يؤدي إلى استمرار الفقر وشتى ألوان الصراع، وهذا هو العبء الأول؛ وأما الثاني فيرجع إلى عامل البعد، فالمثل يقول إن البعيد عن العين بعيد عن القلب (إلا لتجار الأسلحة الصغيرة)، ولذلك لا يكاد أحد من القادة أو المشاركين في تلك الصراعات يجد الحافز، إيجابياً كان ذلك أم سلبياً، لاحترام القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن احترام اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقيات السلام . وأما العبء الأخير فهو انتظام البؤس وتواتره، لأن المجتمع الدولي عاجز أو عاجز في معظم الحالات عن ممارسة الضغط لإنهاء الصراع أو عن

عندما يضطر الإنسان إلى الهجرة، فإن البقعة التي ينتمي إليها في هذا العالم هي التي تحدد إلى درجة كبيرة ما إذا كان الآخرون سوف يتدخلون لمساعدته، وإلى أي مدى يكون تدخلهم، وكذلك مدى تمتعه بقدر ما من الحماية، وتلبية حقوقه الإنسانية الأساسية مثل الماء والطعام والمأوى وما إلى ذلك من الضروريات الأخرى . ولقد شهد النصف الأخير من القرن المنصرم من التطورات ما كان موضع ترحيب لدينا ألا وهو الاعتراف بحق اللاجئين والنازحين في الحماية، وازدياد استعداد المجتمع الدولي لتقديمها، ولو كان ذلك على حساب تقليص السيادة الوطنية؛ فالحماية هي مفتاح تمكين الناس من تحقيق كل حقوقهم الإنسانية الأساسية الأخرى . وكان التقدم في هذا المضمار بطيئاً وغير منتظم - على نحو يبعث على الخجل في بعض الأحيان - ولكنه تحقق ولا يمكن إنكاره . فمهما تكن النزاع التي حدثت بالمجتمع الدولي إلى التدخل، ومهما كان من اختلاطها وتضاربها، فلقد نجح (على تأخر ذلك النجاح) في وضع حد للهجرات القسرية وانتهاكات

الاتساق والاقتناع

بقلم دافيد براير

مدير منظمة أو كسفام - بريطانيا

Michael Ignatieff, *The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience*, 1998, Owl Books. ISBN 0805055193.





Fergal Keane, *Letter to Daniel-Dispatches from the Heart*, 1999, Penguin UK. ISBN 014026289X

التدخل لتوفير الحماية لضحاياه.

عدد من العوامل السياسية المحددة والمصالح المتنافسة، على نحو ما حدث في جمهورية الشيشان. ومع ذلك فإننا نشهد السياسيين الآن وقد بدأوا على الأقل في التصدي للتناقضات؛ ويندر أن نجد اليوم من يلتمس لهم الأعذار أو يقول «إن الأمر لا يعنيني في شيء». وذلك ضرب من ضرب التقدم، إذ لا بد أن يسبق الفكر العمل؛ وقد يتمثل أحد العوامل المؤثرة الكبرى في ارتفاع قامة القانون الجنائي الدولي وطول ذراعه - أي قدرته اليوم على محاسبة المجرمين عن أفعالهم، بما في ذلك انتهاكاتهم للقانون الإنساني الدولي.

ولكن العمل في آخر الأمر منوط بنا نحن، شعوب الأمم المتحدة، فعلينا أن نواصل توجيه السياسات إلى الوجهة الصحيحة. ونحن قادرون على تحقيق ذلك بقوة عقائدنا الثقافية والخلفية، وبقوة معاييرنا وتوقعاتنا، وأهمها إيمان الكثيرين بأن هناك من الأمور ما لا يجوز قبوله، وبأنه لا بد من القيام بعمل ما.

ورغم ما يتردد من الدعوة إلى الاتساق، إلا أنه قلما أجهد الزعماء السياسيون أنفسهم لتقديم الحماية والغوث إلى مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين الذين يتعرضون للطرود والتنقل في المناطق الشاسعة في وسط وغربي إفريقيا وغيرها من بقاع العالم، مما يتسبب في إيجاد أو تفاقم معضلات الاختيار الخطيرة والخيارات الأخلاقية العسيرة التي تواجه وكالات المعونة. ويتعرض موظفو الإغاثة للقتل عمداً في بعض المناطق فلا تستطيع منظماتهم مساعدة من تريد مساعدتهم من الناس. وقد يكون السماح لهذه المنظمات بتقديم المساعدة مشروطاً بثمن معين في مناطق أخرى، مثل التعرض لخطر تأييد استراتيجيات عسكرية مريبة ترمي إلى تجميع (أو تفريق) السكان المدنيين.

والسؤال الذي يثور إذن هو: ما الذي ينبغي أن نفعله؟ وليست الإجابة عليه يسيرة، وكثيراً ما يعوق الرد عليه

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والألفية الجديدة

بقلم جيف كريسب

رئيس وحدة التقييم وتحليل السياسات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين



Adam Hochschild, *King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror and Heroism in Colonial Africa*, 1998, Houghton Mifflin Co. ISBN 0395759242

ما هي القضايا التي ستشغل بال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السنوات الأولى من الألفية الجديدة؟ إن الأزمات التي واجهت المنظمة في السنوات الأخيرة كانت تتسم بملامح غير متوقعة، مما يجعل من العسير تقديم إجابة مؤكدة لهذا السؤال، ولو أن هناك عدداً من المحاور التي يبدو من المرجح أن تسيطر على جدول أعمال المفوضية.

من أولى أولويات المفوضية تدعيم قدرتها على الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ والاستجابة لها - وهي المهمة التي بدأت في الأيام الأولى من أزمة كوسوفو، وتعرض أثناءها أداء المفوضية للفحص الدقيق والانتقاد الشديد من جانب الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وكان من الملامح المميزة لحالة الطوارئ الخاصة باللاجئين في ألبانيا ومقدونيا تقديم المعونة على أساس «ثنائي»، أي أن أهم الجهات المانحة للمعونات قدمت نسبة كبيرة من مساعداتها من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية ومن خلال قواتها المسلحة الوطنية. وسوف ترقب المفوضية العليا ذلك الاتجاه باهتمام شديد، بسبب ما يترتب عليه من نتائج مهمة لدور المنظمة، وكذلك للحفاظ على معايير متمسقة فيما يتعلق بحماية اللاجئين ومساعدتهم.

أما المسألة الثانية فهي إن المفوضية العليا سوف تبذل جهوداً إضافية لضمان السلامة البدنية للاجئين، وهي القضية التي برزت نتيجة عدة اتجاهات نجمها فيما يلي: ازدياد عدد الهجمات المسلحة على اللاجئين؛ ووقوع مخيمات اللاجئين بصورة منتظمة تحت سيطرة العناصر المسلحة وغيرها من الجماعات التي لا تتكون من اللاجئين؛ ثم ارتفاع مستويات الجريمة، وأنشطة العصابات الإجرامية وأعمال العنف التي تسود حالياً في كثير من المناطق التي يقيم اللاجئون فيها. وسوف تركز المفوضية في محاولتها التصدي لهذه المشكلات على المبادرات التي تتجاوز وظائفها التقليدية من حماية المخيمات وإدارتها، وإن كانت لا تصل إلى حد التدخل العسكري واستعمال القوة. وقد تتضمن هذه

المبادرات مثلاً نشر قوات الشرطة المدنية الدولية والمراقبين، والاستعانة بترتيبات الأمن الخاصة بالمجتمع المحلي أو المستأجرة، إلى جانب الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة أجهزة الأمن والشرطة المحلية.

والقضية الثالثة التي سوف تشغل بال المفوضية العليا بصفة خاصة في الألفية الجديدة هي العمل على إحلال التكامل الاجتماعي والمصالحة في البلدان التي شهدت نهاية الصراعات الوحشية - مثل كوسوفو، وليبيريا، ورواندا، وسيراليون، وتيمور الشرقية - وهي مجرد أمثلة محدودة. وكانت جهود المجتمع الدولي تتركز حتى الآن في «المعدات الثقيلة» الخاصة بالتعمير، مثل إصلاح المدارس والمراكز الصحية، وإصلاح البنية الأساسية التي لحقت بها الأضرار، وإنشاء نظم للإمداد بالمياه والمرافق الصحية، دون أن يوازي ذلك اهتمام بإيجاد الظروف الكفيلة ببث الشعور بوحدة الهدف بين الأفراد والجماعات التي ارتكبت ضد بعضها البعض انتهاكات رهيبه.

أما الأمر الأخير الذي يشغل بال المفوضية العليا اليوم، وسيشغلها على امتداد السنوات المقبلة، فهو إيجاد الحلول اللازمة لعدد من مشكلات لاجئي العالم التي طال عليها الأمد. فالذين يتناولون قضية الهجرة القسرية من علماء وممارسين على حد سواء، يميلون إلى التركيز على الحالات التي تتميز بالحركة، سواء كان ذلك في صورة حالة طوارئ جديدة أو حالة عودة اللاجئين إلى أوطانهم على نطاق واسع. وهكذا فهم غالباً ما لا يلحظون أو يتجاهلون الظروف التي كان اللاجئون يقيمون تحت ظلها في المنفى سنوات طويلة، دون أي أمل في انتهاء محتنتهم. ومع ذلك فإن ملايين الناس في شتى أنحاء العالم يمرون بهذا الوضع الآن، من أفغانستان، وأنغولا، وبوتان، وإريتريا، والصومال، والسودان، على سبيل المثال. وهكذا فإن أحد الأهداف الرئيسية في الألفية الجديدة يجب أن يتمثل في وضع هذه المشكلات المنسية التي يعاني منها اللاجئون على قمة جدول أعمال المجتمع الدولي.



Philip Gourevitch, *Farrar Straus & Giroux, We Wish to Inform You That Tomorrow We Will be Killed With Our Families: Stories from Rwanda*, 1998, ISBN 0374286973

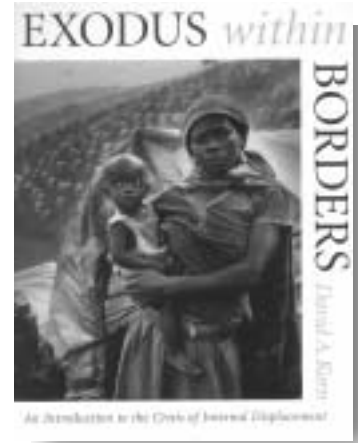
يساعد هذان الكتابان على توضيح ما تتسم به الأزمة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى من صعوبة واستعصاء؛ فالأول يؤرخ لنظام نهاب جشع أنشأه ملك بلجيكا في الكونغو؛ والثاني يقدم وصفاً قوياً للإبادة الجماعية في رواندا، من المنظورين السياسي والشخصي.

حماية النازحين داخلياً

بقلم فرانسيس م. دينغ

ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً

David A Korn,
Exodus within Borders,
1998, Brookings Institution.
ISBN 0-8157-4954-6.



شهدت السنوات الأخيرة من الألفية الثانية أحداثاً صاخبة؛ إذ جعل العالم يتطلع في استنكار وقد هاله تدفق مئات الآلاف من اللاجئين عبر الحدود اليوغوسلافية من كوسوفو إلى مقدونيا وألبانيا طلباً للحماية والمساعدة، بعدما أُخرجوا قسراً من ديارهم لا لسبب إلا اختلاف الجماعة العرقية التي ينتمون إليها. وبينما أُسرع المجتمع الدولي لمساعدة هؤلاء اللاجئين، استمر من بقي في كوسوفو من أهلها في التعرض لأهوال صراع لا يميز بين المقاتلين والمدنيين. وفي تيمور الشرقية قامت الميليشيات بإرهاب العشرات من أبناء الجزيرة فاضطروا للفرار من ديارهم حفاظاً على أرواحهم. وتعرض الأبرياء من أبناء سيراليون المدنيين لتمزيق أوصلهم في الأحداث البشعة التي لا يحصيها العد، والتي وقعت في غمار الصراع الدائر في ذلك البلد، وفي إطار محاولة تخويف السكان وإرغامهم على الخروج من ديارهم. وتوجد نماذج أخرى لا حصر لها تصور نطاق الأزمات الهائلة التي واجهناها وما نزال نواجهها، والتي أدت إلى تجريد الملايين من ممتلكاتهم وتشريدهم.

وإذا كان النظام الدولي للاجئين قادراً على توفير حلول «جاهزة» للذين يفرون من وجه البطش والاضطهاد، وينشدون الحماية الدولية خارج حدود بلادهم، فما هي الحلول التي يمكن توفيرها لما لا يحصى من الآخرين الذين أُخرجوا من ديارهم داخل حدود بلدانهم في إطار الصراعات التي تكتسب باطراد طابع المنازعات الداخلية؟

إن وعي المجتمع الدولي يزداد بالنطاق الهائل لأزمة النزوح الداخلي التي يتعرض لها عدد يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون فرد على مستوى العالم كله. ولئن كانت المسؤولية الأولى عن حماية النازحين داخلياً تقع على عاتق الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، فلا بد أن يتعاون المجتمع الدولي مع الحكومات المعنية في تقديم الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً، لما لذلك من ضرورة حيوية؛ إذ تزداد الحاجة إلى الحماية والمساعدة الدولية عندما تفتقر الحكومات إلى الإرادة أو القدرة على رعاية أبنائها النازحين، ومن المأسى أن يكون ذلك هو الحال عندما يكون الصراع ناشئاً عن أزمات حادة في الهوية الوطنية أو مفضياً إليها.

ولقد دأبت «نشرة الهجرة القسرية» خلال العاميين المنصرمين على إطلاع المجتمع الدولي أولاً بأول على مدى التقدم في وضع معايير دولية للنازحين داخلياً، وهي الجهود التي تكثرت بوضع وثيقة «المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي»^١ ولم تلبث «المبادئ التوجيهية»، في غضون فترة محدودة، أن حظيت بمكانة دولية معترف بها، ولكن تحسين معاملة النازحين داخلياً على أرض

الواقع الفعلي، وهو الأمر الذي نحتاج إليه حاجة ماسة، يتطلب نشر «المبادئ التوجيهية» على أوسع نطاق ممكن. ولما كانت الوثيقة لا تنص على وجود آلية لمراقبة تنفيذ تلك المبادئ، فلا بد أن تتولى المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية القيام بهذه الرقابة بصورة منتظمة بحيث ترصد مدى اتفاق معاملة النازحين داخلياً مع «المبادئ التوجيهية» ورصد أية ثغرات في تطبيقها.

ويحدوني كبير الأمل في إنشاء آلية رقابة فعلية في غضون العقد المقبل على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، لضمان تنفيذ «المبادئ التوجيهية» على أوسع نطاق وبأشد الصور فاعلية، على امتداد العالم كله. ولن يتحقق تحسن ملموس في أحوال النازحين داخلياً، وتخفف وطأة محتنتهم، ما لم تلتمز جميع المستويات الحكومية ومستويات المجتمع المدني بما تنص عليه وثيقة «المبادئ» من واجبات، وما لم يضع المجتمع الدولي مراعاة هذه المبادئ بين أولوياته.

وقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات أخرى لزيادة فاعلية استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات النازحين داخلياً وتلبية هذه الاحتياجات في الوقت المناسب، فعمدت إلى منسق إغاثة الطوارئ، بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمسؤولية العمل كنقطة اتصال مركزية داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة أية قضايا تتعلق بالنازحين داخلياً، ومن ثم فهي تحاول زيادة قدرة الأمم المتحدة بصفة عامة على التصدي لحالات النزوح الداخلي من خلال التنسيق الفعال والتقسيم الواضح للمسؤولية فيما بين الوكالات الدولية. وما زلنا نجهل إن كان هذا المنهج التعاوني سوف ينجح، أو إذا كان الأمر يحتاج إلى ترتيبات أخرى ذات أهداف أكثر تحديداً.

١ النص متوافر باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية. وعلى من يريد نسخة بالإنكليزية أو الفرنسية أن يتصل بالعنوان التالي:

Allegra Baiocchi, OCHA, DC 1-1568, 1 UN Plaza,
10017 NY, New York, USA.

E-mail: baiocchi@un.org

انظر أيضاً: www.notes.reliefweb.int

وعلى من يريد نسخة بالعربية أو الإسبانية أو الروسية أو الصينية الاتصال بالعنوان التالي:

Erin Mooney, UNCHR, Palais des Nations,

Geneva 10, 1211 Switzerland,

E-mail: emooney.hchr@unog.ch

انظر أيضاً: Deng F and Cohen R *Masses in Flight*:

The Global Crisis of Internal Displacement,

1998, Brookings Institution; Deng F and

Cohen R (eds) *The Forsaken People: Case Studies of the Internally Displaced*, 1998, Brookings Institution.

قضايا للمناقشة

يناقش القراء في هذا الباب موضوع "دروس مستفادة من كوسوفو" الذي كان محوراً للعدد الخامس من المجلة.

قواعد جديدة للعبة

بقلم: آرثر. س. هلتون

ركز العدد الخامس من نشرة الهجرة القسرية على مضامين أزمة كوسوفو الأخيرة، بيد أن من يقرأ المقال يستطيع أن يعرف الكثير عن الاتجاهات الحالية السائدة في مجتمع الإغاثة.

كان التدخل في أزمة كوسوفو مؤشراً على ظهور قواعد جديدة للعبة على الساحة. إذ لم تعد أعمال القتل الجماعي والقمع الوحشي للسكان مسائل داخلية تحميها ادعاءات السيادة الوطنية من التدخل الإنساني الدولي، لاسيما بعد أن أصبح رجل الشارع يتوقع من حكومته أن تتدخل لإنقاذ الضحايا، وهو ما عبرت عنه وسائل الإعلام بتصويرها للبوؤس والمعاناة، وهذا بدوره أوجع تلك التوقعات، مما ولد ضغوطاً دفعت صناعات السياسة في أوروبا الغربية إلى التدخل. ولعل في الانتشار السريع الذي شهدته تيمور الشرقية أخيراً خير مثال على ما سلف ذكره.

ومن نافلة القول، إن طبيعة التدخل قد تختلف من حالة إلى أخرى. والملاحظ أن الأصوات باتت ترتفع بالتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول ضد رعاياها، ويأخذ هذا التنديد شكل سيل من التقارير وقرارات الإذانة والتوصيات ينهمر من مجموعة متنوعة من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهذه الظاهرة أسطع برهان على تعاضد شأن حركة حقوق الإنسان الدولية التي تجسدها منظمات مثل منظمة العفو الدولية. لقد أدخلت أزمة كوسوفو - كما ذكر ريتشارد كابلان في العدد الخامس من نشرة الهجرة القسرية - مفهوم استخدام القوة لأهداف «إنسانية»، حتى لو كان اللجوء إليها دون إذن مسبق من مجلس الأمن. وذلك استناداً إلى ما تمثله انتهاكات حقوق الإنسان من خطر على سلام العالم وأمنه. ويشعر مايكل باروتشيسكي بالقلق من هذا الاتجاه. لذلك، ينصح باستنفاد الجهود الدبلوماسية السلمية قبل اللجوء لاستخدام القوة. بيد أن استخدام الدبلوماسية يعتمد على وجهة

الأطلسي (باعتبار أن غارته تسببت في تشريد السكان) والحد من تفوقه العسكري. وإزاء هذا، فقد تعهد الحلف من جانبه بمساعدة اللاجئين وإعادتهم إلى ديارهم في أقرب وقت مستطاع. وكان هذا الدافع التكتيكي بلا شك أحد الأسباب الكامنة وراء السخاء، على حد وصف أليس بلوخ وماثوز جيبني، الذي أبدته البلدان الغربية في تقديم المساعدات. أما القول بأن هذا المجهود الحربي دلالة على اتساع دائرة التعاطف مع الغير، فتلك مسألة فيها نظر.

وقد يكون أهم درس مستفاد من أزمة كوسوفو هو أن استخدام اللاجئين كرهائن في الحروب يفرض ضرورة اتخاذ خطوات منسقة لمنح الفرد بقدر المستطاع الخيار بين البقاء أو الهروب أو اللجوء أو إعادة توطينه في بلد آخر. لذلك يعد برنامج إجلاء الكوسوفيين الإنساني صحيحاً من هذه الناحية بالرغم مما يدعيه البعض بأنه كان بمثابة لون من التواطؤ مع برنامج «التطهير العرقي» الذي كان الصرب ينفذونه. وعلاوة على ذلك، هناك ما يبرر التدخل الإنساني في ظروف مناسبة يندر ظهورها، مثل السعي لإنشاء مناطق آمنة بالفعل من أجل النازحين داخلياً. ولا شك في أنه يتعين على القوات العسكرية المتدخلة التأكد من سلامة السكان المعنيين كما يتضح من المشكلات التي أحاطت بأحداث سابقة أخرى (شمال العراق والبوسنة). وعلى أية حال، فإن إتاحة فرص الاختيار «للمستفيدين» - على حد قول مارك فنسنت - يشركهم بالضرورة في الترتيبات المعدة لحمايتهم ومساعدتهم وحل مشكلتهم.

آرثر هلتون، أحد كبار الباحثين في برنامج دراسات اللاجئين والتحرركات الوقائية في مجلس

العلاقات الخارجية.

للاطلاع على

مقالات العدد

الخامس من

نشرة الهجرة

القسرية، الرجاء

الاتصال بموقعنا

على الإنترنت:

www.fmreview.org



أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء أبناء

قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا

الصحة الإنجابية: ضرورة صحية منسية في حالات الطوارئ الإنسانية

بقلم: سامانثا غاي

في الوقت الذي كان فيه الطعام والماء والرعاية الصحية الأولية بانتظار جميع اللاجئين الهاربين من كوسوفو، كانت الاستعدادات المتعلقة بالصحة الإنجابية محدودة للغاية. وتكشف الدروس المستفادة من أوضاع اللاجئين على مستوى العالم بصورة واضحة عما يمثلته إغفال احتياجات الصحة الإنجابية من تهديد لحياة الكثيرين. ومن المؤسف، أن يُنسى هذا العنصر الأساسي من عناصر الإغاثة في حالات الطوارئ بصورة شبه كاملة مرة أخرى.

لقد وفرت بعض الوكالات الرعاية الصحية للأمر وطفلها التي تعد الناحية التقليدية للصحة الإنجابية، للاعتقاد السائد بأنها الحاجة الوحيدة التي تناسب أوضاع اللاجئين. ولكنها أغفلت في الوقت نفسه عناصر أخرى لهذا الجانب من الطب، مثل تنظيم الأسرة، وعلاج الأمراض الإنجابية، وطوارئ التوليد، والحماية من عواقب العنف الجنسي ومداواتها، ورعاية الأمومة.

وكان من جراء النقص في الخبرة التنظيمية وقيود التمويل وضالة الوعي بالإجماع الدولي على سياسة الصحة الإنجابية، أن هذا الجانب الصحي الهام لم يحظ بالاهتمام المطلوب. كما لاحظ المراقبون انعدام الرغبة في النهوض بمسؤوليته لدى الأفراد والمؤسسات على المستويين الميداني والتخطيطي. وقد أبرزت التجارب التي مر بها غالبية لاجئي كوسوفو في ألبانيا بصورة لا تخطئها العين العواقب العملية لتواني المؤسسات عن توفير برامج رعاية الصحة الإنجابية.

إن أزمات الطوارئ لا تقلل الحاجة إلى الخدمات الصحية الخاصة بالوظائف الإنجابية، بل تفرض المزيد من الأعباء، إذ يتحول كل من تنظيم الأسرة، وعلاج الأمراض التناسلية، وطوارئ التوليد، وخدمات رعاية الأمومة إلى مسائل ملحة. وكانت لاجئات كوسوفو يطالبن صراحة بخدمات ريفية المستوى من الصحة الإنجابية. وأفادت اللاجئات، وكذلك أعضاء اللجان الصحية في المخيمات، أن مؤسسة ماري ستوبس الدولية (MSI) كانت أول منظمة تناقش همومهم بشأن هذا الجانب الصحي. ولم تخف النساء في المخيمات وفي مستوصف تيرانا رغبتهم في الاستمرار في تلقي خدمات الصحة الإنجابية التي اعتدن عليها. وقد أيد إداريو المخيمات واللجان الصحية على حد سواء مطالب النساء بشأن ضرورة

توفير خدمات شاملة من هذا النوع. ومع ذلك، هناك ما يشير إلى تجاهل المنظمات غير الحكومية لمطالبهن بدرجة كبيرة. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل احتجت إحدى المنظمات الصحية غير الحكومية الدولية على وجود مؤسسة ماري ستوبس الدولية. وفي مخيمات أخرى، قاومت المنظمات غير الحكومية إنشاء خدمات الصحة الإنجابية. ولكن الجهود التي واصل فريق مؤسسة ماري ستوبس الدولية تقديمها كانت سبباً في التصديق على قرار توفير الرعاية الصحية الإنجابية بالرغم من معارضة الوكالات الأخرى. وعندما توقف تقديم تلك الخدمات في أحد المخيمات، أبدى لاجئو كوسوفو، نساءً ورجالاً، عدم استعداد للانتظار حتى ينتهي العمل في المرحلة الثانية من تدخلات الصحة الإنجابية المقترحة من الوكالات الأخرى، وكان أن توجهت مجموعة منهم من المخيم إلى المدينة المجاورة حيث طالبوا بالسماح لمؤسسة ماري ستوبس الدولية باستئناف نشاطها في تقديم خدمات الصحة الإنجابية.

ومن ضمن واجبات المسؤولين الصحيين توفير أرقى مستويات الرعاية المستطاعة لمن يقومون على خدمتهم. وبهذه المناسبة، لا يجب أن يغيب عن البال أن صحة الوظائف الإنجابية من حقوق الإنسان الأساسية، وأن الحرمان من خدماتها بمثابة انتهاك لتلك الحقوق. وتتوافر دلائل واضحة على أن وكالات كثيرة تتجاهل الاحتياجات الصحية الإنجابية للاجئين الموجودين في ألبانيا بالرغم من التوصيات الصريحة الصادرة من برنامج المركز الدولي للسلم والتنمية (ICPD) بهذا الخصوص، والمتضمنة في دليل الوكالات الميداني^١، والأهم من كل ذلك ما يطالب به اللاجئون أنفسهم.

وقد يستشهد معارضو توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين بالحاجة إلى التعامل مع قضايا أخرى أكثر إلحاحاً منها مثل تفشي الأوبئة، بالرغم من عدم ظهور أمراض معدية ذات شأن أثناء أزمة كوسوفو وعدم ارتفاع معدلات الوفاة. من هنا تتضح أهمية التساؤل عن سبب عدم توفير خدمات للصحة الإنجابية. لقد وزعت المنظمات غير الحكومية^٢ ووزارة الصحة الألبانية أطقماً من معدات الصحة الإنجابية^٣ في مرحلة مبكرة من الأزمة مما أثار حملة انتقادات، لاسيما من العناصر الكاثوليكية المتشددة. بيد أن هذه الخطوة الأولى باتجاه توفير هذا النوع من الرعاية، لم تتبعها أية تحركات أخرى لتوفير برامج شاملة لهذا النوع من الخدمات الصحية من خلال منافذ خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

هذا، ولا تزال مؤسسة ماري ستوبس الدولية ماضية في توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين المتبقين في ألبانيا فضلاً عن مساهمتها في تدعيم النظام

الصحي المحاصر من كل جانب. وتعمل وكالات أخرى في المنطقة على توفير خدمات الصحة الإنجابية منها: منظمة «كبير» في مقدونيا وكوسوفو، ولجنة الإنقاذ الدولية التي فرغت لتوها من مهمة تقييم الاحتياجات النفسية الاجتماعية في كوسوفو.

إن صحة الوظائف الإنجابية ليست ترفاً أو مسألة اختيارية، بل ينبغي دمجها في إطار الرعاية الصحية الأساسية في الوقت المناسب. وليس ثمة مبرر لتأجيل توفير خدماتها أو إغفالها حتى لو كانت تتطلب ترتيبات أو موارد خاصة.

سامانثا غاي مديرة مبادرة الصحة الإنجابية
للاجئين في مؤسسة ماري ستوبس الدولية.
البريد الإلكتروني: sam.guy@stopes.org.uk
موقع الإنترنت: www.maristopes.org.uk

ملحوظة: نشرت مجلة شبكة اللاجئين، السلف السابق لنشرة الهجرة القسرية في عدد صادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، مقالاً عن «المرأة والصحة الإنجابية». ومقالات ذلك العدد متوفرة في موقع نشرة الهجرة القسرية للإنترنت: www.fmreview.org

١ يوجد «دليل الوكالات الميداني بشأن الصحة الإنجابية في حالات اللاجئين» باللغة الإنكليزية، وتستصدر طبعات منه باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية والروسية. ويوسع الوكالات التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية للاجئين أو النازحين داخل وطنهم الحصول عليه بالمجان من مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كما يمكن الحصول عليه من خلال ٣٣ وكالة مشاركة عن طريق موقع الإنترنت للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين: www.unhcr.ch

٢ رابطة تنظيم الأسرة الألبانية، أطباء العالم، ومؤسسة ماري ستوبس الدولية.

٣ أعدت وكالة تنظيم الأسرة التابعة للأمم المتحدة «طاقم الصحة الإنجابية» الخاص بحالات الطوارئ لتسهيل توصيل خدمات الصحة الإنجابية في الوقت المناسب وبصورة مناسبة أثناء المرحلة العاجلة الأولى من أزمات الطوارئ ولتخطيط الخدمات مع تطور الموقف.

المصالحة في كوسوفو

انتهت دراسة قامت بها أخيراً اللجنة الدولية للإنقاذ لتقييم الاحتياجات النفسية في منطقة كوسوفو إلى أن «المصالحة بين الأعراق، وإن كانت هدفاً جديراً بالبناء في الأجل البعيد، إلا أنها أمر متعذر في الوقت الراهن في كوسوفو الغارقة في الأمهات والتي تمر بنزعات الكراهية والرغبة في الانتقام من الصرب... فما من أحد من أبناء كوسوفو يتحدث عن المصالحة... حيث باتت الكراهية قاعدة مقبولة». ويوصي التقرير ببرامج لإرساء روح التسامح بين أبناء الأعراق المختلفة. يمكنكم زيارة موقع اللجنة على شبكة الإنترنت: www.intrescom.org/psychosocial.html

قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا

حالات الطوارئ الإنسانية وأهداف تؤدي لإصلاحها

بقلم: الفريق المتقاعد أوبالي كارونارنتي، سري لنكا

لقد أثار اشتراك العسكريين في الطوارئ الإنسانية جدلاً كبيراً أثناء وبعد هذا النوع من العمليات، وكانت حدة الخلاف تزداد كلما ازدادت صعوبة العملية. ويتضح من التقييم المحايد لهذه المواقف أن نفس نقاط الخلاف تظهر المرة تلو الأخرى، مثل: إنعدام الثقة المتبادلة، وسوء التنسيق، وعدم التعاون، وغياب العمل الجماعي المشترك. وكل تلك العوامل تعوق كفاءة المشروع المزمع تنفيذه مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان اللاجئين من الإنصاف في معاملتهم. وبالإمكان إنجاز الكثير لو تعاون كل الفرقاء الموجودين على الساحة.

كان من ضمن نتائج انتهاء الحرب الباردة تراجع الدور التقليدي للجيش وإيكال أدوار جديدة إليها. لذلك، لا مناص من قيام العسكريين في المستقبل بدور هام في حالات الطوارئ الإنسانية. بل ليس من المستبعد أن تصاف «الطوارئ الإنسانية» و«حماية البيئة» إلى المهام الأمنية «الخفيفة» التي يضطلع بها العسكريون، إلى جانب مهامهم الأمنية «الثقيلة» مثل شن الحروب ومكافحة الإرهاب.

وليس هناك مجال لمناقشة أي جهة أصلح من الأخرى للقيام بالجهود الإنسانية عند أخذ الخبرة في الاعتبار. فالخدمات الجليلة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لتخفيف معاناة اللاجئين ينهض عليها ألف دليل ودليل. بيد أن هناك مخاوف حقيقية لدى المنظمات غير الحكومية من أن تتعرض مبادئها للخطر في حالة دخول العسكريين للحلبة. ومما يضاعف من تلك المخاوف، ميل العسكريين إلى الاستعراض وبراعتهم في الدعاية. ولكن أزمات الطوارئ المعقدة بحاجة إلى تدخل الوكالات الإنسانية والعسكريين على حد سواء. لذلك تتضح أهمية التنسيق بين الجهتين لضمان نجاح العملية. وعلى كل من الطرفين تعلم احترام قدرات الطرف الآخر وسد أي ثغرات لديه. كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خير مؤسسة تقوم بالتنسيق بين الجهتين. وقد لعبت هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في معظم عمليات الطوارئ الإنسانية بالرغم من أنها في بعض الأحيان تتخذ كبش فداء لقصور وفشل

الحكومات. إن المكانة السامية للمفوضية العليا ودورها النافع أمر يجب التسليم به، كما يجب منحها كل ما تحتاجه من تدعيم لتقويتها وزيادة فعاليتها.

هذا، وقد آن أوان التخلص من المنظمات غير الحكومية «الصورية» التي تسيء إلى سمعة الوكالات الأخرى وتضعف الثقة فيها نتيجة لذلك. ولا شك أن السماح بالعمل للمنظمات غير الحكومية التي تدعوها المفوضية العليا فقط سوف ينحّي مشكلات المنظمات غير الحكومية المشوهة عن الساحة. وعند إعادة تقييم العمليات السابقة، يتضح أن المصالح السياسية الخاصة قد ألحقت أضراراً جسيمة بالجهود الفذة التي بذلها العسكريون والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. كما أن عدم التحديد الدقيق للصلاحيات وسوء توزيع الأموال وإضفاء طابع قومي على المخيمات، كلها عوامل ساهمت في تدني المعايير الرفيعة المتوقعة من الوكالات المسند إليها إدارة العمليات. وإذا كان تفضيل الدول التعاون مع جيوشها أمراً مفهوماً، فإن إضفاء طابع قومي على المخيمات أمر غير مرغوب فيه وله آثار سلبية على عملية اللجوء والإيواء برمتها. وجدير بالذكر، أن قرار إرسال الجيوش «بعد فوات الأوان» وسحبها قبل انتهاء الأزمة» قد سبب متاعب لا تحصى للمستغلين بالإغاثة فضلاً عن آثاره السيئة على رعاية اللاجئين. لذلك، يفضل أن تتخذ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هذه القرارات بالتشاور مع وكالات الإغاثة الرئيسية.

كما ينبغي وضع معايير موحدة واتباعها، وتشجيع التعاون لضمان حصول اللاجئين على معاملة أفضل. وينبغي ألا ننسى أن مصلحة اللاجئ هي أول ما ينبغي أخذه في الحسبان.

إن تحسين العلاقات بين العسكريين والمنظمات غير الحكومية سيؤدي بالضرورة إلى ظهور تعاون وتنسيق وكفاءة أفضل في حالات الطوارئ الإنسانية. والتدابير المذكورة أدناه سوف تساعدنا إلى حد بعيد على إيجاد حلول لمشكلات لم نستوعب بعد الدروس المستفادة منها ومازق نصادفها المرة بعد المرة:

● الاستعانة بالمؤسسات القائمة، مثل معهد التدريب التابع للأمم المتحدة في أيرلندا، ومركز دراسات اللاجئين في كندا، للقيام بدورات تدريبية لمجموعات منتقاة من العسكريين وأعضاء المنظمات غير الحكومية بشأن مواضيع من ضمنها: التخطيط في حالة الطوارئ، والمرافق الصحية، واختيار مواقع

المخيمات، وتدوين الحسابات، ومزايا العمل الجماعي. وعلى أن يكون الهدف من التدريب تحقيق معايير موحدة في جميع المخيمات، وإعداد منسقين ميدانيين بعيدي النظر للعمليات القادمة، وإعداد ونشر دليل للموظفين يحتوي على الموضوعات السالفة الذكر.

- تأسيس مراكز لتنسيق الطوارئ الإنسانية على أن ينشأ مركز في كل قارة تحت إشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وظيفته التخطيط والتنسيق في حالات الطوارئ تحسباً للعمليات القادمة.
- الاستعانة بموظفي المنظمات غير الحكومية والعسكريين (الموجودين بالخدمة والمتقاعدين) الذين ساهموا بصورة مشرفة في العمليات السابقة في مدارس التدريب ومراكز التنسيق.
- تغطية متساوية بالوسائل الإعلامية المقروءة والإلكترونية لأنشطة كافة الفرقاء بغض النظر عن جنسياتهم أو مركزهم في المنظمات.
- تكليف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع وتخصيص الأموال الممنوحة من وكالات الإغاثة الدولية والجهات المانحة حتى تتولى توزيع الحصص بين المنظمات غير الحكومية المشاركة.

ومن المتوقع أن يطلب من العسكريين والمنظمات غير الحكومية أثناء العقد المقبل القيام بعمليات «حماية البيئة». لذلك، من المحبذ جداً التذكير بإعداد مبادئ توجيهية وتعليمات بهذا الشأن.

من الدراسات التقييمية

صدر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في سويسرا دراسة جديدة بعنوان «أزمة اللاجئين في كوسوفو» دراسة مستقلة تقيّم استعداد وتجاوب المفوضية مع هذه الحالة الطارئة. صفحة ١٥٠. شباط/فبراير ٢٠٠٠ (مع ملاحق أضيفت في آذار/مارس ٢٠٠٠)

للسنسخة الإنكليزية الرجاء مراجعة هذا الموقع على شبكة الإنترنت:

www.unhcr.ch/evaluate/kosovo/toc.htm

مؤتمرات

مؤتمرات حديثة

المرأة في فلسطين

في ٢١ - ٢٣/١١/١٩٩٩ عقد برنامج غزة المجتمعي للصحة النفسية مؤتمره الدولي الرابع وموضوعه: « المرأة في فلسطين ». ضم المؤتمر ٨٠٠ مهني وباحث وأكاديمي وناشط اجتماعي وسياسي من ٢٠ بلداً لناقشوا مركز المرأة ومشكلاتها، وآمالها وطموحاتها، ودورها في قطاع التنمية.

احتوى برنامج المؤتمر محاضرات وورشات عمل على زوايا مستفيضة للموضوع الرئيسي، تلخص بعضها بالعناوين التالية:

- الجندر والتنمية
- المرأة والصحة والتربية والبيئة والثقافة
- المرأة والقانون الفلسطيني
- المرأة والعمل
- دور المرأة في مجال التنمية
- المرأة والنزاع السياسي
- المرأة والإسلام.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد حسام النونو، مكتب الشؤون العامة، برنامج غزة المجتمعي للصحة النفسية، ص. ب ١٠٤٩، غزة - فلسطين.

هاتف: ٢٨٦٥٩٤٩ ٢٨٦٥٩٤٩

فاكس: ٢٨٢٤٠٧٢

البريد الإلكتروني: pr@gcmhp.net

التدريب على التعامل مع النازحين في داخل الوطن في الفلبين

٢٦-٢٤ نوفمبر | تشرين الثاني ١٩٩٩: المجلس النرويجي للاجئين، كيزون

بالاشتراك مع اللجنة المسكونية المعنية بشؤون الأسر والمجتمعات النازحة، استضاف المجلس النرويجي للاجئين حلقة تدريبية بشأن « المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي » في كيزون في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد شارك في الحلقة الدراسية حوالي ٣٠ فرداً من أعضاء منظمات غير حكومية ولجنة حقوق الإنسان، ومسؤولي الدوائر التشريعية التابعة للحكومة الفلبينية. وقد صدقت الحلقة على ٢٥ توصية، منها توصية بشأن إعادة تأسيس لجنة قطاعية معنية بقضية النزوح الداخلي تابعة للجنة حقوق الإنسان. وكان من ضمن التوصيات الأخرى، دعوة الحكومة الفلبينية لفرنسيس دنغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً. وذلك لمناقشة قضية النزوح في الفلبين، والخطط اللازمة للقيام بالمزيد من تدريب أفراد القوات الفلبينية المسلحة على المبادئ التوجيهية المحددة في هذا الصدد.

وحلقات التدريب هذه جانب منتظم من الجهود التي يبذلها المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين

داخلياً والمجلس النرويجي للاجئين لمصلحة السكان النازحين داخل أوطانهم.

راجع أدناه للإطلاع على المؤتمر المقبل الذي سيعقد في بانكوك. ومما يجدر التنويه به، أننا نرحب بطلب المنظمات غير الحكومية والحكومات عقد الحلقات الدراسية. وتتوافر مجموعات متكاملة من مواد التدريب بشأن المبادئ التوجيهية في: www.idpproject.org

أو إن كنتم تريدون المزيد من التفاصيل، فاتصلوا بالبريد الإلكتروني: idsurvey@nrc.ch

التدخلات الإنسانية، ووضع تصور للتنبؤ بالأزمات

٢٦ نوفمبر | تشرين الثاني ١٩٩٩: مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية، نيو كاسل

استضاف مركز الدراسات عبر القومية هذه الحلقة الدراسية في جامعة نيو كاسل ضمن سلسلة الحلقات الدراسية التي يقدمها مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بشأن سياسات الطوارئ. وقد تناولت الحلقة عدداً من التساؤلات المترابطة التي طرحت أثناء انعقاد الحلقة: (١) ما الأنواع الرئيسية للخطاب العلمي المستخدم عند الحديث عن المخاطر عند تقييم الكوارث المحتملة؟ وهل تتغير الحدود الدنيا لظهور الأزمات من حيث المبدأ؟ (٢) كيف استخدمت أنواع الخطاب المذكورة في الآونة الأخيرة؟ وهل تتغير الحدود الدنيا لظهور الأزمات من ناحية عملية؟ (٣) ما هي مضامين التطورات التي جرت بهذا الصدد بالنسبة لقدرة أو استعداد المجتمع الدولي للتغاضي عن المعاناة؟

وكان من بين المتحدثين جوديث أبلتون (أو كسفام) التي تناولت قضية « تغليب الجوع »، ودافيد كين (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن - LSE) الذي تحدث عن « البنية الاجتماعية للطوارئ »، وجون بنيت (استشاري مستقل) الذي تناول موضوع « الغذاء من أجل الاستقرار » مع تركيزه على جهود مشروع الغذاء العالمي في كوريا الشمالية، وفيل أوكيف الذي قدم ملخصاً للنظم الإنسانية في العقد المنصرم.

للإطلاع على المزيد من التفاصيل:

اتصلوا بالبريد الإلكتروني: C-Trans@ncl.ac.uk

أو مارتين كواراد، إداري سي ترانس،

Centre of Transnational Studies,

Dept of Politics, University of Newcastle,

Newcastle-upon-Tyne NE1 7RU, UK.

Tel: +44 (0)191 222 5290

وقد تعثرون على بعض البحوث في موقع الإنترنت

الآتي في أواخر يناير/كانون الثاني:

www.ncl.ac.uk/ctrans

للحصول على معلومات بشأن الحلقات الدراسية

المقبلة عن سياسة الطوارئ، يمكنكم الاتصال بـ:

Jenny Edkins على العنوان الآتي: jfe@aber.ac.uk

التخطيط المسبق لمواجهة تأثير حالات الطوارئ المعقدة على الصحة

١٣-١٤ ديسمبر | كانون الأول ١٩٩٩: منظمة الصحة العالمية، جنيف

ركز هذا المؤتمر الاستشاري على تعريف ورصد الأزمات الوشيكة الوقوع، وطرق تطوير مجموعات متآلفة من الخدمات الصحية الهامة، والتدخلات الصحية الوقائية. وشملت أهدافه ما يلي:

- وضع صورة مقننة لدراسة الحالات في كل بلد.
- إشراك مؤسسات داخل البلد المقصود في القيام بالدراسات المطلوبة فيه.
- وضع تصور عام لعمليات متابعة البحوث والتخطيط واختيار التنفيذ.
- الاستعانة بمنظمة الصحة العالمية في نشر استخدام الأسس التخطيطية والتنفيذية التي اقترحتها « اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات » التابعة للأمم المتحدة (IASC) بشأن البلدان التي تمر بأزمات طوارئ معقدة، ومناقشة وقع هذه الأوضاع على طريقة عمل المنظمة على مستوى البلد المعني والمنطقة.

يمكن الاطلاع على التقرير الخاص بالمؤتمر

الاستشاري في موقع الإنترنت:

www.who.int/eha/R&D

لمزيد من التفاصيل اتصلوا بـ: Dr Alessandro

Loretti, Emergency and Humanitarian

Action, WHO, CH 1211 Geneva

27, Switzerland. Fax: +41 22 791 3111

مؤتمرات مقبلة

المؤتمر الإقليمي بشأن قضية النزوح الداخلي في آسيا

٢٦-٢٤ فبراير | شباط ٢٠٠٠: بانكوك

سوف ينظم المجلس النرويجي للاجئين بالاشتراك مع مشروع مؤسسة بروكينغز الخاص بالنزوح الداخلي، واللجنة الأمريكية للاجئين، والمنتدى الآسيوي، وجامعة تشولالونغكورن، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، مؤتمراً إقليمياً مدته ثلاثة أيام بشأن قضية النزوح الداخلي في آسيا. وسينعقد المؤتمر في بانكوك، وسيضم منظمات غير حكومية من كافة أرجاء المنطقة لمناقشة المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، وللوصول إلى طرق لتلبية احتياجات أولئك النازحين.

لمزيد من التفاصيل، اتصلوا بالبريد

الإلكتروني: idsurvey@nrc.ch

مركز دراسات اللاجئين أخبار

منح الزمالة

يعلن مركز دراسات اللاجئين عن توافر عدد من منح الزمالة لاستضافة الخبراء وصانعي السياسة من أصحاب الخبرات الطويلة والمتوسطة الذين يريدون تمضية فترة من الوقت في الدراسة والتأمل في بيئة أكاديمية مواتية. وباب التقدم مفتوح لساتذة الجامعات وغيرهم من الباحثين الذين يعملون في مجالات لها علاقة بالهجرة القسرية. يرجى الاتصال بمسؤولي برنامج دراسات اللاجئين على عنوان المركز.

الهاتف: +44 (0) 1865 270723

الفاكس: +44 (0) 1856 270721

بريد إلكتروني: summer.school@qeh.ox.ac.uk

دراسات عليا للحصول على درجة ماجستير في الهجرة القسرية

دورة دراسات عليا مدتها تسعة شهور تهدف لإعداد صاحبها للحصول على درجة الماجستير في إطار منح قائم على تنوع أبواب المعرفة، حيث تشمل الدراسة المناظير المختلفة لقضية الهجرة القسرية من حيث الدراسات الأنثروبولوجية، والقانون، والسياسة، والعلاقات الدولية.

جهة الاتصال: Graduate Admissions Office

University Offices, 18 Wellington Square,

Oxford OX1 2JD, UK.

الهاتف: +44 (0) 1865 270055

البريد الإلكتروني: graduate.admissions@adminox.ac.uk

الدورة الصيفية الدولية لدراسات الهجرة القسرية

١٦ يوليو/تموز - ٥ أغسطس/أب ٢٠٠٠

دورة دراسية مدتها ثلاثة أسابيع شاملة الإقامة، توفر فهماً موسعاً لقضايا الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية.

وسيقيم المشاركون بتعميق ومناقشة ومراجعة الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بتلك القضايا. وقد أعد منح الدراسة خصيصاً من أجل المديرين والإداريين والعاملين الميدانيين وصانعي السياسات المتمرسين في المجالات الإنسانية. وتشمل الدورة محاضرات وحلقات دراسية تحت إشراف خبراء دوليين، وأنشطة ومناقشات جماعية في أطر مجموعات صغيرة، ودراسة للحالات، وتمارين، وتدريب تشبيهية، ودراسات فردية. المكان: كلية

وادهام، جامعة أكسفورد. رسوم الدورة: ١٩٥٠ جنيهًا إسترلينيًا (بما في ذلك الإقامة وجبة الإفطار، وجبة الغداء في أيام الأسبوع، ورسوم الدراسة، والمطبوعات والمواد الخاصة بالدورة). آخر تاريخ للاشتراك ودفع المصاريف: الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٠.

الاتصال بإدارة مركز دراسات اللاجئين على العنوان الآتي: Administrator at RSC, QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

الهاتف: +44 (0) 1865 227072

الفاكس: +44 (0) 1865 270721

البريد الإلكتروني: summer.school@qeh.ox.ac.uk

تغيير مسمى

أصبح الاسم الجديد لبرنامج دراسات اللاجئين، «مركز دراسات اللاجئين» اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. وكان البرنامج قد تأسس في عام ١٩٨٢، ونما منذ ذلك الوقت ليصبح من مراكز العالم الرائدة المتعددة التخصصات في مجالات بحث وتدریس أسباب ونتائج الهجرة القسرية. والمسمى الجديد ينطوي على اعتراف باننا قد أضحيينا وحدة أكاديمية راسخة، كما يوحي بوضع أكثر استقراراً. ولا يزال المركز تابعاً لقسم دراسات التنمية بجامعة أكسفورد في كوين إليزابيث هاوس.

مدير مركز دراسات اللاجئين

سيرتك الدكتور دافيد تيرتون، المدير الحالي لمركز دراسات اللاجئين، العمل في أواخر عام ٢٠٠٠. فعلى من يرغب في التقدم لشغل وظيفة مدير المركز أن يقدم طلباً إلى مركز دراسات اللاجئين الذي يسعى للتوسع في فهم أسباب الهجرة القسرية ونتائجها وتجاربها من خلال بحوث ذات تخصصات متعددة، ومن خلال التدريس، والمطبوعات، والحلقات الدراسية والمؤتمرات. ويشترط للحصول على المنصب أن يكون المتقدم متخصصاً في أي مجال متصل بالهجرة القسرية، بما في ذلك علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، والاقتصاد، أو العلاقات الدولية، أو القانون، أو السياسة، أو الجغرافيا الاجتماعية، أو علم الاجتماع. والأولوية ستكون للخبراء المتمرسين في مجال الهجرة القسرية.

وسوف يعين الشخص الذي سبق عليه الاختيار لشغل المنصب في الأول من أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠٠٠ ويمارس مهام منصبه لمدة خمس سنوات بصفة مبدئية مع مرتب يتوافق مع الكادر الجامعي. ويعد مضي السنوات الخمس، يثبت المدير في وظيفته إلى أن يصل سن التقاعد. وسيمنح من ينجح من المرشحين درجة الزمالة في كلية غرين

للحصول على المزيد من التفاصيل، الرجاء الاتصال بإدارة مركز دراسات اللاجئين على العنوان الآتي:

Queen Elizabeth House, 21 St Giles,

Oxford OX1 3LA, UK. Tel: +44(0)1865 2736000.

موقع الإنترنت: www2.qeh.ox.ac.uk

الجامعة ملتزمة بمبدأ الفرص المتكافئة في التوظيف (Equal Opportunities Employer).

محاضرة إليزابيث كولسون

١٧ مايو/أيار ٢٠٠٠

سيلقي الأستاذ يون بينغ، الأستاذ بجامعة سيتي في نيويورك، محاضرة إليزابيث كولسون لعام ٢٠٠٠. وتشمل مجالات بحوث الأستاذ بينغ، الذكرة الاجتماعية، والحركات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية الشعبية في الصين، وتأثير السدود الكبيرة وإعادة توطين السكان على البيئة، واستهلاك الأطفال للطعام. وعنوان محاضره هو: «الإفصاح عن الشعور بالمرارة والبحث عن العدالة: تحرك لا يُنسى على ضفاف النهر الأصفر».

حقوق اللاجئين في إطار

القانون الدولي

٢٠-٢١ مايو/أيار ٢٠٠٠

يقدم الأستاذ جيمس هاناواي هذه الحلقة الدراسية التي ستقام خلال عطلة نهاية الأسبوع. وهو أستاذ بكلية الحقوق في جامعة ميتشيغان. والهدف من الحلقة تزويد صناع السياسة والمحامين والعلماء بفهم متين لنظام حقوق اللاجئين الدولي. الرسوم: ١٢٠ جنيهًا إسترلينيًا (لا تشمل الإقامة). المكان: كوين إليزابيث هاوس، أكسفورد.

جهة الاتصال: Dominique Attalla

at RSC, QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

البريد الإلكتروني: rscedu@ermine.ox.ac.uk

استمارات التسجيل متوفرة في موقع الإنترنت:

www.qeh.ox.ac.uk/rsc



مرشد جديد للمعنيين بالتدريب النفسي الاجتماعي

اكتمل العمل في إعداد مرشد التدريب النفسي الاجتماعي المعني بتجارب اللاجئين، الذي تولي تحريره كل من ماريان لافراي والأستير أيجر. وقد طُرح للتداول بصور مختلفة، فيمكن الحصول عليه في صورة أدلة مطبوعة أو قرص مدمج (سي دي روم) أو الاطلاع عليه في موقع خاص على شبكة الإنترنت. للمزيد من

التفاصيل، اتصل بـ: Maryanne Loughry

Email: refexp@qeh.ox.ac.uk

أو بالبريد العادي: University, c/o RSC,

of Oxford, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.



المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

فتح قاعدة بيانات المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً للجمهور

بقلم: مارك فنسننت

تقوم بدور أرشيف للمعلومات المتعلقة بالنازحين تتبع كل بلد على حدة. وبدخول قاعدة البيانات الألفية الثالثة، يواصل المجلس النرويجي للاجئين جهوده على محاور عديدة وجديدة لتطويرها، منها:

١. زيادة عدد البلدان التي تشملها إلى خمسة وثلاثين مع حلول نهاية العام، مع تحديث كل لمحة مختصرة موجودة في قاعدة البيانات بالفعل.

ومن ضمن البلدان المرشحة لضمها لقاعدة البيانات أثناء المرحلة الثانية: أرمينيا، وكرواتيا، والصين، وأثيوبيا، وإريتريا، والعراق، وليبيريا، ونيجيريا، والفلبين، وجمهورية يوغوسلافيا، ورواندا، وروسيا الاتحادية، وطاجيكستان، وتركيا. ومن نافلة القول، إن اللوحة المختصرة للبلدان الخمسة عشر الموجودة حالياً سيجري تحديثها بصورة منتظمة.

٢. تطوير ترتيبات تبادل المعلومات مع مجموعة منتقاة من المنظمات التي لديها شبكات معلوماتية بالفعل.

ويأمل المجلس النرويجي للاجئين أن توسع اتفاقيات تبادل المعلومات والشبكات الإقليمية من نطاق مصادر المعلومات وتزيدها تنوعاً. وسترسي الاتفاقيات الفعلية مبادئ توجيهية مشتركة بين المجلس النرويجي للاجئين والمنظمات المعنية بشأن نوع المعلومات، التي يمكن للباحثين والموظفين المكثبيين والموظفين الميدانيين أو المقار الرئيسية إرسالها بانتظام لإضافتها إلى قاعدة البيانات. كما أن الاتفاقيات أعدت بحيث تسهل تبادل المعلومات من خلال السماح بتقاسم نوعيات معينة من المعلومات دون إضاعة الوقت في إجراءات الاستئذان الطويلة.

٣. بناء شبكات معلومات إقليمية لتغطية قضايا النازحين داخلياً بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث.

ومن المزايا المعلنة لتوسيع مصادر قاعدة البيانات عن طريق «اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات» التابعة للأمم المتحدة (IASC) وفتح أبوابها أمام المنظمات غير الحكومية، تنشيط تبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية التي ربما لا ترحب في العادة بإطلاع الأمم المتحدة على ما لديها من

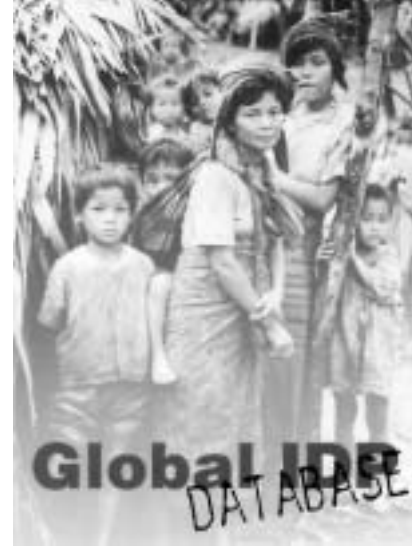
في هذا الشأن، كما شملت بلداناً من شتى أرجاء العالم. والبلدان الأربعة عشر الأولى المتاحة ابتداءً من ١٠ ديسمبر/كانون الأول، هي: أفغانستان، وأنغولا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وبورما (ميانمار)، وبوروندي، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبيرو، وسيراليون، والصومال، وسري لنكا، والسودان، وأوغندا.

وافتح المجلس النرويجي للاجئين في سبتمبر/أيلول من عام ١٩٩٩ قاعدة بيانات محدودة لتقييم أدائه والتعرف على ردود فعل مستخدميها المبدئية. وكانت الآراء المتلقاة حتى تاريخه إيجابية على نحو متسق. وبالرغم من مرور أشهر قليلة على عمل القاعدة، فقد لمس مستخدموها فوائد إضافية لها، من أهمها أنها تقوم بدور مدير خدمة للمعلومات يفرز ويصنف ويعرض المعلومات بصورة ميسرة لا تعد بحال من الأحوال مجرد أرشيف إلكتروني. وكان ما تحقق من نجاح نتيجة المدخل «الهرمي» الذي اتبعه المجلس النرويجي للاجئين في تطوير قاعدة البيانات، حيث يزداد كل ملف المستخدم بمنظور عام لمشكلة النزوح في البلد المعني.

وهناك ثلاثة مستويات للمعلومات:

- يتلقى المستخدم في المستوى الأول «العناوين الرئيسية» التي تمثل في حد ذاتها ملخصاً للموضوع.
- وفي المستوى الثاني، تلخص المعلومات على شكل نقاط.
- وفي المستوى الثالث، يحصل المستخدم على مقتطفات من التقارير في «أظرف» تحتوي على معلومات قائمة بذاتها، وبوسعه قراءة وفهم محتوياتها دون الحاجة للاطلاع على الوثيقة الأصلية برمتها. وفي أسفل كل ظرف اسم المصدر وطريقة الاتصال به إلكترونياً مما يمكن المستخدم من الوصول إلى الوثيقة المفصلة.

ويوفر اتباع الأسلوب الهرمي في تنسيق المعلومات لمحة مختصرة عن كل بلد تتضمن معلومات محددة عن النازحين داخلياً. ومن الخصائص الهامة لقاعدة البيانات تجميعها المعلومات في مكان واحد، بالإضافة إلى معالجتها على نحو يمكن المستخدم من العثور على معلومات محددة عن النازحين بسرعة دون أن يتوه في خضم المعلومات الأخرى. ومن مزاياها أيضاً، أن «شعبة المصادر»



بعد شهر من الاستعداد وتطوير نظم التشغيل، وساعات وساعات من العمل والجهد البحثي الشاق، افتتحت قاعدة بيانات «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» أمام الجمهور في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، وهو اليوم الموافق للذكرى الحادية والخمسين لإعلان حقوق الإنسان.

ويمكن لكل من يرغب في الحصول على معلومات عن النازحين داخلياً الاتصال مباشرة بقاعدة البيانات التي تحتوي على لمحات مختصرة عن ١٤ بلداً، حيث سيجد عرضاً شاملاً لمجموعة من الأزمات المختلفة التي أدت إلى وقوع مشكلات نزوح داخلي. وعلاوة على ذلك يحتوي موقع الإنترنت على مواد تدريبية بشأن النازحين، ومعلومات عن موضوعات شتى، من بينها على سبيل المثال صلاحيات ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً، وأسماء وعناوين المواقع الأخرى المفيدة ذات الصلة بقضية النزوح الداخلي ومعلومات أخرى تتصل بقضايا النزوح الداخلي.

وكانت الأولوية التي تسعى قاعدة البيانات إلى تحقيقها أثناء المرحلة الأولى من إنشائها، هي تكوين أساس متين للمعلومات عن مجموعة منتقاة من البلدان التي عانت من مشكلة النزوح الداخلي. وقد اختيرت البلدان في البداية لتجسد أنماط النزوح المختلفة وأدوار المجتمع الدولي المتباينة

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري للشرق الأوسط

سيروس ريد
مكتب الدراسات الإفريقية،
الجامعة الأمريكية
في القاهرة

كريم أتاسي
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
(UNHCR)، مصر

فتح عزام
مؤسسة فورد، القاهرة

عباس شبلاق
مركز شمل

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

لُكْس ناكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة والأشغال (UNRWA)،
سوريا

خديجة المضمض
كلية الحقوق،
جامعة الدار البيضاء

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد - مكتب القاهرة، التي تمول ترجمة ونشر الطبعة العربية من "نشرة الهجرة القسرية".

وتُعدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناءه الذين يعيشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابةً لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يعنى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويُعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة التناسلية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

معلومات. هذا، ويقترح المجلس النرويجي للاجئين، رغبةً منه في تسهيل عملية البحث عن المعلومات، بناء شبكات إقليمية للمعلومات تربط بين المنظمات غير الحكومية الوطنية ومعاهد البحوث والأفراد الذين لديهم معلومات عن النزوح الداخلي، وذلك لمناقشة تأسيس شبكات إقليمية للمعلومات.

إنه حلم تحول إلى حقيقة، على حد قول فرانسيس دينغ عند افتتاح قاعدة البيانات. وبناءً عليه، نأمل أن يحرص مستخدموها، بالإضافة إلى المجلس النرويجي للاجئين، على أن تصبح قاعدة البيانات أداة مفيدة تدعم مساعدة وحماية احتياجات النازحين داخلياً.

مارك فنسنت منسق المشروع العالمي المعني
بأوضاع النازحين داخلياً.

راجع صفحة ٣٨ للاطلاع على تفاصيل الحلقات
الدراسية الأخيرة والمقبلة الخاصة بالنازحين داخلياً.

الإدارة

«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين
داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين،
تجري إدارته من مكتب جنيف.

العاملون

المدبر: مارك فنسنت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب
الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛
ومنظمة أندفديول منيسكاليب في السويد؛ ومركز
بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية
النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز
المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا
بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛
وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والمفوضية العليا
لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء
العالمي؛ ومنظمة وولد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت

يحتوي موقع «المشروع العالمي المعني بأوضاع
النازحين داخلياً» على قائمة ببلوغرافية كاملة
بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن
الحصول عليها من العنوان التالي:
<http://www.nrc.no/idp.htm>

للمزيد من المعلومات

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن
المشروع، أو تلقي مطبوعات «المشروع العالمي
المعني بأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من
المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء
الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Project

Chemin Moise-Duboule 59
CH-1209 Geneva Switzerland
هاتف: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٥
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٦
البريد الإلكتروني: idsurvey@nrc.ch

مشكلة إعادة تجميع اللاجئين في بوروندي

اضطر أكثر من ٣٣٠ ألف شخص إلى ترك منازلهم في منطقة بوجومبورا الريفية في بوروندي أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٩، وأعيد «توطين» هؤلاء النازحين في مخيمات مؤقتة. وكانت تلك المخيمات نائية ومعزولة في معظم الأحيان، وتفتقد في العادة أبسط أنواع الخدمات. لذلك، تتدهور حالة سكانها الصحية والغذائية بسرعة، بصورة تجعل من ظهور حالات سوء التغذية الحادة ومرض الكوليرا (الذي تسبب في عدد من الوفيات في المخيمات بالفعل) وما يستتبعهما من حالات وفاة كثيرة مسألة وقت فحسب.

لقد كان النزوح القسري لسكان الريف نتيجة حملة عسكرية متعمدة خططت لها حكومة تشعر بأنه بوسعها الإقدام على ما يحلو لها لتأمين مستقبلها ضد الخطر الحقيقي الذي تمثله المقاومة المسلحة، وهو شعور له ما يبرره. ومن جهة أخرى، لم يفعل المجتمع الدولي شيئاً يذكر لتبديد هذا الشعور. وباستثناء وفود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) التي سعت إلى الدفاع عن حقوق النازحين داخلياً في بوروندي، كانت الأصوات الوحيدة المسموعة تقريباً بشأن هذه القضية، صوت المنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة الإنسانية على أراضي بوروندي، أي تلك المنظمات، على وجه التحديد، التي قد تتعرض للطرد من البلاد عقاباً لها على المجاهرة برأيها.

ومما زاد الطين بلة، تزعزع قدرة وكالات المساعدات الإنسانية على الاتحاد لمجابهة الحكومة بسبب انقطاع التنسيق بينها على مستوى الأمم المتحدة. فمنذ اغتيال اثنين من كبار موظفي الأمم المتحدة في شرق بوروندي في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ورحيل معظم موظفيها، لم تعد الأمم المتحدة قادرة على تنسيق الجهود الإنسانية أو مخاطبة الحكومة

أو السلطات العسكرية بصورة فاعلة.

ومع ذلك، حاولت عدة منظمات غير حكومية وبعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي ظلت في البلاد، وضع شروط لتقديم المساعدات في المخيمات. وكان من ضمنها، استقلال المنظمات غير الحكومية الإنسانية عن السلطات العسكرية بقدر المستطاع عند ممارسة عملها، ومنحها حرية دخول المخيمات، وتمكينها من رصد الالتزام بحقوق الإنسان، وضمان مستوى أمني مقبول لها، وتسهيل حصولها على نظام رصد أمني خاص بها. ولم يتحقق أي من تلك الشروط حتى تاريخ كتابة هذا المقال بخلاف ما تدعيه الحكومة.

ومع ذلك، دفع الشعور بالواجب بعض الوكالات إلى الاستمرار في عملها بغض النظر عن تنفيذ ما اشترطته آنفاً، وكان على رأسها منظمة «أطباء بلا حدود»، التي ظلت تعمل، حتى عهد قريب، في خمسة من المخيمات المفتوحة التي يسهل الوصول إليها. بيد أنها أعلنت في بداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، أنها سوف تتوقف عن العمل. إذ أصبح الاستمرار في العمل في المخيمات بصورة متسقة أو رصد نتائج الجهد المبدول ضرباً من ضروب المستحيل، فعلاً لا قولاً، في ظل الظروف السائدة، التي كان من ضمنها: صعوبة دخول المخيمات، وتدني مستويات الأمن في داخلها، والعرقلة المفضوحة التي كانت تمارسها السلطات العسكرية والسلطات المحلية.

وكان جزءاً من منظمة «أطباء بلا حدود» على ما بذلته من جهد، أن تعرضت للسخرية والتحقير من جانب الحكومة. بل والأخطر من ذلك، أن تحولت إلى هدف لتهديدات صاخبة ومتزايدة من قبل الحكومة بشأن طرد الوكالات التي ترفض العمل في المخيمات من البلاد. وبرز وضع وكالة «أطباء بلا حدود» محنة الوكالات غير الحكومية التي تعمل في بوروندي، وعجز

المجتمع الدولي (أو عدم رغبته) في اتخاذ تدابير جادة بشأن محنة الأهالي الذين أعيد تجميعهم في بوروندي.

ولا يسع وكالات الإغاثة الإنسانية أن تفعل الكثير في الوقت الحاضر إزاء صمت الحكومات المريب وقلة الموارد المتاحة للأمم المتحدة. وإن كان بوسعها تطبيق إجراء «إصلاحات محدودة» بتدخلها كلما أتاحت لها فرصة دخول المخيمات أو سمحت لها الظروف الأمنية بذلك. وهذا النوع من الجهود المبتسرة لن يحقق في أي وقت من الأوقات حلاً للوضع يمكن الاعتماد به، رغم اعتراف بعض الوكالات على مضض بأن تدخلاً محدوداً خير من عدم عمل شيء بالمرّة.

بن تايلور

راجع موقع الإنترنت لمنظمة «أطباء بلا حدود» في: www.JesRef.org/ وموقع www.msf.org/: Jesuit Refugee Service

الصحراء الغربية

«تختمر مصيبة في الصحراء الغربية» كتب أحد المندوبين عن جمعية عاملة في حملة الصحراء الغربية.

ولاً تُعنى العبارة بالتشاؤم بقدر ما تعكس ثقل الأيام المتبقية حتى ٢٩/٢/٢٠٠٠ وهو الموعد الذي حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ القرار النهائي عن موضوع الاستفتاء بشأن أهل الصحراء الغربية (المذكور في العدد الرابع من «نشرة الهجرة القسرية»). يقترّب الموعد ولا يبدو الحل قريباً. بعد أن نشرت مينورسو (الهيئة الموكلة من قبل الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء) ٨٤.٢٥١ اسماً لأشخاص يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء المرتقب استأنف ٧٩ ألف مغربي. وإذا انضمت إليهم القبائل التي لم تُشرك في اللائحة الأصلية، فقد يفوق عدد



تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث تحديث

الاستئنافات النهائي ١٥٠ ألفاً.

ويصرّ البوليساريو أن تعتمد اللائحة الإحصاء الإسباني الذي تم قبل وضع المغرب يده على الصحراء الغربية، ويوافقهم مجلس الأمن من حيث المبدأ. أما الحكومة المغربية فمازالت تطلب من مجلس الأمن أن «يبسط» الأمور ويسمح بإعادة النظر في لائحة الاستئنافات، الأمر الذي سيؤخر موعد الاستفتاء ما لا يقل عن سنتين إضافيتين برأي كوفي أنان.

بينما خاطب الرئيسي الصحراوي الرؤساء الإفريقيين ليوظفوا نفوذهم «لإنقاذ خطة السلم في الصحراء الغربية» ووضع حد لهذه الاستشارات الإضافية، وصرح شيوخ المجلس الصحراوي الاستشاري أن الاستفتاء المطروح، وفي الفترة الزمنية المتفق عليها، هو الحل الوحيد المقبول لهذا النزاع القديم.

وفي ٢٩/٢/٢٠٠٠ قرر مجلس الأمن تمديد مأمورية مينورسو لثلاثة أشهر إضافية وتكليف جايمز باكر بإيجاد حل «مبكر ودائم ومتفق عليه». جاء التأجيل بعد التعديلات التي اقترحتها ناميبيا وفرنسا. بينما حاولت فرنسا الابتعاد عن الاستفتاء وطرح حل آخر - دون جدوى - أيّدت ناميبيا الاستفتاء وخطة السلم المطروحة وأضافت مسألة الحكم الذاتي، التي تبناها الجميع في النص النهائي.

وأبدت منظمة البوليساريو اطمئنانها لهذه الخطوات، وكرر السفير المغربي للأمم المتحدة التزام الحكومة المغربية بخطة السلم، مع إصرارها على احترام حقوق المستأنفين.

وفي ٢/٣/٢٠٠٠ بلغ عدد الاستئنافات ١٣٥ ألفاً وعدد المصوتين على لائحة مينورسو ٨٦٣٨١.

خزان إليسو: أهو كارثة توشك أن تصيب حقوق الإنسان والبيئة؟

انضم دعاة الحفاظ على البيئة وعلماء الآثار وأنصار حقوق الإنسان والبنك الدولي

وحكومتا سوريا والعراق إلى صفوف الأكراد المحليين الذين يعارضون الخطط التركية لإقامة سد على نهر دجلة عند منطقة إليسو؛ وإذا نجحت تركيا في إنشائه، فسوف يشغل المرتبة الثانية من حيث الحجم في سلسلة من الخزانات المائية المزمع إنشاؤها في إطار مشروع ضخ لتوليد الطاقة الكهرومائية وتوفير مياه الري في جنوب شرقي الأناضول (مشروع «غاب»). وسوف يتضرر من إنشاء السد نحو ٣٦ ألف شخص، وتغمر مياهه ٦٨ قرية ويدمر مدينة حسنكييف التي يرجع تاريخها إلى ١٠ آلاف سنة.

وتسيطر تركيا على منابع نهري دجلة والفرات اللذين تعتمد عليهما العراق وسوريا في الحصول على معظم إمداداتهما من المياه العذبة. وقد اشتكت بغداد ودمشق من نقص المياه الواردة منذ اكتمال إنشاء أولى الخزانات التي يشملها مشروع «غاب» في أوائل التسعينيات، ورفض البنك الدولي تمويل إنشاء خزان إليسو خوفاً من أن يؤدي إلى زيادة خطر الصراع عبر الحدود مع جيران تركيا، وبسبب ما تبين من تقاعس تركيا عن تقديم المساعدة لمن أرغموا على النزوح عن ديارهم من جراء مشروع «غاب»، ويُقدر عددهم بنحو ١٠٠ ألف شخص؛ وأما التعويضات التي قدمتها الحكومة التركية، على ضآلتها، فقد ذهب معظمها إلى جيوب ملاك الأراضي الغائبين.

وقد فازت بعقد إنشاء خزان إليسو مجموعة شركات دولية ترأسها شركة سويسرية، ومن بينها شركة بريطانية هي مجموعة بلفور بيتي الهندسية. وقد شاركت شركة بلفور بيتي إبان الثمانينيات في مشروع إنشاء خزان بيرغاو في ماليزيا الذي كان مثار خلاف (إذ تعرض للانتقاد لأسباب بيئية وأخلاقية لأن صفقة المعونة المقدمة من المملكة المتحدة كانت تشترط شراء ماليزيا بعض الأسلحة من شركات تصنيع الأسلحة البريطانية). وتسعى مجموعة الشركات الدولية مع تركيا إلى الحصول على ضمانات ائتمانية من عدد من الدول الأوروبية. و«تعترم» وزارة التجارة والصناعة في بريطانيا تقديم ضمانات تصدير ائتمانية إلى مجموعة بيتي بلفور تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه استرليني.

ويقول منتقدو اشتراك بريطانيا في هذا المشروع إن تدعيمها لخزان إليسو يتناقض مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها بريطانيا للحفاظ على البيئة، وإن المملكة المتحدة تتنكر لسياستها الخارجية الأخلاقية ابتغاء إقامة روابط تجارية مع حكومة اتخذت تدابير بالغة الشدة لمناهضة الإرهاب، مما أدى إلى إخراج أكبر عدد من السكان من ديارهم في العالم، وهم النازحون داخلياً الآن.

وقد أصدرت للجنة الخاصة بالتجارة والصناعة في مجلس العموم البريطاني تقريراً في الآونة الأخيرة ينتقد التكتّم على المشروع من جانب حكومة المملكة المتحدة، ويوصي برفض الموافقة على تقديم ضمانات التصدير الائتمانية إلا إذا وافقت تركيا على التشاور مع سوريا والعراق وقبول قيام جهة مستقلة بإجراء تقييم للخطة التركية لإعادة توطين الذين يتسبب بناء الخزان في نزوحهم عن ديارهم. وأشارت اللجنة إلى أن «النتيجة الرئيسية لبناء الخزان ستكون نقل المزيد من السكان من أراضيهم إلى المدن التي تعاني من التكدس... كما إن عدم توافر وسائل الانتصاف في المحاكم للمتضررين من ذلك سوف يحرم الكثيرين من فرصة اللجوء إلى القضاء». والواقع أن تنفيذ برنامج يتمتع بسلامة التخطيط والشفافية والنزعة الإنسانية لإعادة توطين النازحين، يتطلب تغييراً هائلاً في نظرة الدولة التركية إلى مواطنيها، وخصوصاً من يقيم منهم في المناطق الكردية.

يمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع التالي على شبكة الإنترنت:

www.parliament.the-stationery
/cm199900/cmslect/cmtrdind/200/20002.htm
office.co.uk/pa

وهناك المزيد من مصادر المعلومات عن خزان إليسو

في موقع: RiverNet

(www.rivernet.org/turquie/ilisu.htm)

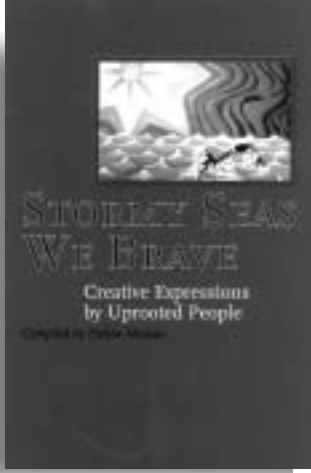
ومشروع حقوق الإنسان الكردي:

http://www.khrp.org/()

ويوجد عرض شامل للآثار الثقافية والبيئية والإنسانية المترتبة على إنشاء الخزانات في كردستان التركية والعراقية في:

www.kurdish.com/kurdistan/history/dam.htm.





التي ورثها من الماضي، مع تلمس وسائل الانتماء للحاضر الجديد في الوقت نفسه. إن تذكر الماضي جزء من محاولة اللجوء والنازح والمهاجر لاستئناف الحياة من جديد بالرغم من ضراوة الأزمات التي عصفت به واقتلعت من أرضه ودياره. (مقتطف من مقدمة هيلين موسى)

الاتصال: World Council of Churches, PO
Box 2100, 150 route de Ferney,
1211 Geneva 2, Switzerland.
Tel: +41 22 791 6111 Fax: +41 22 798 1346.

تيمور الشرقية وأزمة النزوح

جانا ماسون. اللجنة الأمريكية للاجئين.
نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩. ١٥ صفحة.
السعر: ٥,٠٠ دولارات أمريكية.

يتناول هذا التقرير خلفية أزمة تيمور الشرقية كما يتضمن توصيات موجهة للمجتمع الدولي بشأن التحركات الإنسانية المتعلقة بهذه الأزمة الطارئة بإيقاعها السريع.

الاتصال: Raci Say, USCR, 1717
Massachusetts Ave NW, Suite 200,
Washington DC 20036-2003, USA.
Tel: +1 202 347 3507.
Fax: +1 202 347 3418.
موقع الإنترنت: www.refugees.org

تيمور الشرقية والطرود إلى تيمور الغربية

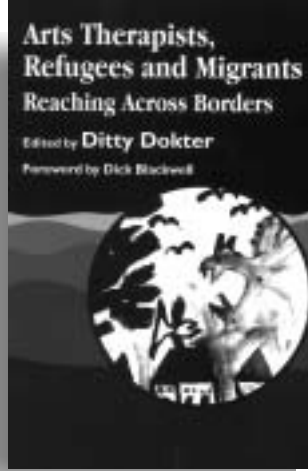
منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

يوثق هذا التقرير العوائق المستمرة التي تواجه عودة أبناء تيمور الشرقية الذين لجئوا إلى تيمور الغربية وأجزاء غيرها من إندونيسيا. وما زال عدد من اللاجئين يتراوح بين ٧٥ ألف نسمة و١١٠ آلاف في المخيمات وفق التقديرات. وتشمل العقبات التي تعترض عودتهم: تهديد الأسر التي تحاول الرحيل بالقتل، والاعتداء على القوافل العائدة من تيمور الشرقية، والمعلومات المضللة التي تروج لها الميليشيات والتي تصور تيمور كمشكلة ميؤس من حلها ومكان حافل بالخطر، ووجود قادة الميليشيات، الذين من المعتقد أنهم مسؤولون عن الاعتداءات التي تعرض لها المدنيون في مطلع هذا العام، داخل مخيمات اللاجئين. كما تعرض منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» لأدلة

المعالجون بالفن، واللاجئون،

والمهاجرون: التواصل عبر الحدود

تحرير: ديتي دوكتور، الناشر: شركة جيسিকা
كينغسلي المحدودة، ١٩٩٨. ٢٨٨ صفحة. رقم
الإيداع: ISBN 1-85302-550-X السعر: ١٥,٩٥
جنيتهاً إسترلينياً (٢٧,٩٥ دولاراً أمريكياً).



يتعرض اللاجئون لصدمة ضياع أسرهم وبيوتهم، وما يستتبعها من تمزق لهويتهم الثقافية عند التماسهم للجوء في بلدان أخرى. لذا، تتناول ديتي دوكتور (مدرس العلاج بالمرسح في جامعة هيرتفوردشير في المملكة المتحدة)، ومعها آخرون من خلفيات ثقافية متنوعة، القضايا المحيطة بأنواع العلاج بالفن عند تطبيقها في الثقافات المختلفة كوسيلة للتعامل مع اللاجئين والمهاجرين. ويناقش الكتاب دور الفن والموسيقى والرقص والمسرح في إصلاح آثار الصدمة التي تعرض لها اللاجئون، وفي استعادة هويتهم الشخصية والثقافية على حد سواء. مع تأكيد على ضرورة إمام المعالج بالفن بين الثقافات المختلفة عند تطبيق هذا العلاج.

الاتصال: Jessica Kingsley Publishers,
116 Pentonville Road, London N1 9JB, UK.
Tel: +44 (0)171 833 2307
Fax: +44 (0)171 837 2917
البريد الإلكتروني: post@jkip.com
موقع الإنترنت: www.jkip.com

تحدي الصعاب: التعبير الإبداعي

للمشردين من ديارهم

قامت هيلين موسى من مجمع الكنائس العالمي بجمع هذه الأعمال الإبداعية في كتاب نشر في عام ١٩٩٨، في ١٧٦ صفحة. رقم الإيداع:
ISBN 2-8254-1281-3 السعر: ١٢,٩٥ جنيتهاً
إسترلينياً (٢٢,٥٠ دولاراً أمريكياً، ٢٩,٥٠ فرنكاً
سويسرياً) يضاف ٢٠٪ من السعر إلى سعر الكتاب
لتغطية نفقات الشحن والتغليف.

يجمع الكتاب قصائد وأغاني عاطفية، وتأملات، ومسرحيات، وأعمالاً من الفنون البصرية أبدعها اللاجئون والنازحون داخلياً والمهاجرون. وهي تجسد صراع أصحابها من أجل الحفاظ على جذورهم في الوقت الذي يحاولون فيه إعادة بناء حياتهم. وشعور المغترب بالحنين للوطن ولحياة الماضي المألوفة إنما هو محاولة للحفاظ على القيم



نشرة الهجرة القسرية (الطبعة العربية والإسبانية)

تُصدر هذه النشرة، ولغتها الأصلية هي الإنكليزية (Forced Migration Review) طبعيتين خاصتين باللغتين العربية («نشرة الهجرة القسرية») والإسبانية (Revista sobre Migraciones Forzosas)

وسعيًا لإضفاء المزيد من الطابع الإقليمي على هاتين الطبعيتين الخاصتين، حرصنا على أن نوسع من دائرة الموضوعات التي تعالج قضايا البلدان والمناطق التي تتحدث هاتين اللغتين، ومن ثم، فالدعوة موجهة لكم لكي تزيدوا من إسهاماتكم معنا بصور مختلفة، منها على سبيل المثال:

- مقالات
- تحديث البحوث
- الأنباء
- المطبوعات
- مواقع الإنترنت
- المؤتمرات

فإذا أردتم المساهمة أو إذا كنتم تعرفون أشخاصًا قادرين على المساهمة، فنرجو الاتصال بمحرري النشرة على العنوان الإلكتروني التالي: fmr@qeh.ox.ac.uk أو على العنوان البريدي الآتي:
The Editors of FMR, Refugee Studies Centre, QEH, University of Oxford, 21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

هل ترغب في الحصول على الطبعة العربية/الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية؟ جميع الاشتراكات في الطبعيتين العربية والإسبانية مجانية.

إذا أردت أن تحصل على نسخة من إحدى أو كلتا هاتين الطبعيتين، أو إذا كنت تعرف أشخاصًا آخرين يودون الحصول على نسخ منها، فنرجو أن توفينا بمعلومات عن كيفية الاتصال بك أو بهم على العنوان الإلكتروني الآتي: fmr@qeh.ox.ac.uk أو على العنوان البريدي المبين أعلاه.



تقرير «المسح العالمي للاجئين» - ١٩٩٩
اللجنة الأمريكية للاجئين لعام ١٩٩٩، ٢٨٤ صفحة، السعر: ١٩ دولاراً أمريكياً.



تعرض تقارير «المسح العالمي للاجئين» السنوية لأوضاع اللاجئين والنازحين داخلياً وملتزمي اللجوء في ١٢٨ بلداً، وتضم أقساماً خاصة بالإحصائيات والمقالات والتقارير القطرية، ودليلاً بأسماء المنظمات التي تقدم معلومات عن اللاجئين أو مساعدات لهم. وتشمل هذه الطبعة مقالات عن الموضوعات الآتية: «إطالة على هذا العقد من الزمان» (بقلم كاثلين نيولاند)، و«المنطق الغربي لبدليل الهروب الداخلي» (بقلم بيل فريليك)، و«تفسيرات تقييدية لأدوات الاضطهاد في ألمانيا وفرنسا»، (بقلم ستيفن ادمينستر)، و«قيود الهجرة في الولايات المتحدة تنتقل إلى جنوب الحدود» (بقلم ميلاني نيزير)، و«اللاجئون الفلسطينيون في لبنان» (بقلم ستيفن ادمينستر).

الاتصال بـ:
USCR, 1717 Massachusetts Ave NW, Suite 200, Washington DC 20036-2003, USA,
Tel: +1 800 307 4712
موقع الإنترنت: www.refugees.org

الحكومة الأمريكية والنازحون داخلياً:
موجودون ولكن غير معترف بهم
بقلم جيمس كوندر، مشروع مؤسسة بروكلين الخاص بالنزوح الداخلي واللجنة الأمريكية للاجئين. نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، ٢١ صفحة.

تقيم هذه الدراسة السياسات والبرامج الأمريكية الخاصة بالمشاكل الراهنة واسعة النطاق التي تكتنف قضية النزوح الداخلي في الولايات المتحدة، مع سلسلة من التوصيات تدعو إلى اتباع منهج أكثر تكاملاً وأشد فعالية للتصدي لتلك المشكلات.

الاتصال بـ: Raci Say,
USCR, 1717 Massachusetts Ave NW, Suite 200, Washington DC 20036-2003, USA,
Tel: +1 202 347 3507
Fax: +1 202 347 3418
موقع الإنترنت: www.refugees.org

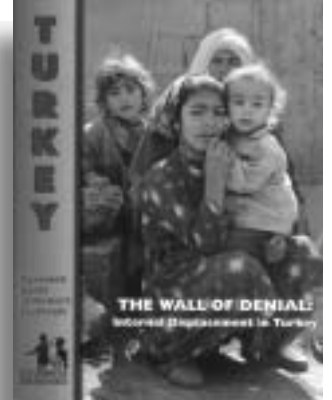
جديدة من أقوال الشهود والوثائق التي تثبت أن عمليات الطرد كانت نتيجة حملة مدبرة ومنظمة نسقتها قوات الجيش الإندونيسي. وقد حثت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» المحققين الدوليين، الذين يحتمل أن يعدوا لتأسيس محكمة دولية، على أن يهتموا بتكثيف البحث عن الأدلة، بما في ذلك التحقيق مع القادة العسكريين المعروف أنهم موجودون في المخيمات. الاتصال بقسم المطبوعات بمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان»:

الاتصال: Publication Department,
Human Rights Watch, 350 Fifth Ave, 34th Floor, New York, NY 10118-3299, USA.
Tel: +1 212 216 1813

كما يمكن الاطلاع على التقرير في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.hrw.org

حائط الإنكار: النزوح الداخلي في تركيا

بقلم بيل فريليك، اللجنة الأمريكية للاجئين، ١٩٩٩، ٤٤ صفحة، السعر: ٥ دولارات أمريكية.



يوجد في تركيا ثاني أكبر مجموعة من النازحين داخلياً في العالم، ومع هذا، فلم تقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأية أنشطة من أجلهم. وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في أسباب انصراف المجتمع الدولي عن الاهتمام بأمر النازحين الداخليين في تركيا وعدم تصديده لمشكلتهم، واستعراض عواقب ذلك.

الاتصال بـ:
200, Washington DC 20036-2003, USA,
USCR, 1717 Massachusetts Ave NW, Suite Raci Say,
Tel: +1 202 347 3507
Fax: +1 202 347 3418
موقع الإنترنت: www.refugees.org

إذا كنتم تصدرون أو تعرفون مطبوعات يمكن أن تكون موضع اهتمام غيركم من قراء هذه النشرة، فنرجو أن توفونا بمعلومات عنها (والأفضل نسخة منها) على عنوان محرري النشرة (العنوان في ص ٢)، وأن تذكروا لنا سعرها وكيفية الحصول على نسخة منها.

اشتركوا! اشتركوا! اشتركوا!

في نشرة الهجرة القسرية التي تصدر بالإنكليزية والإسبانية والعربية.
الرجاء ملء الاستمارة أناة وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت: www.fmreview.org

الاشتراك مجاناً للفعات الآتية:

- المقيمون في البلدان « النامية » (ما لم يكن الراتب بمستوى دول الشمال)
- الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً
- اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)
- الجمعيات التي تتبادل مطبوعات معها
- ١٥ جنيهاً استرالياً / ٢٦ دولاراً للأفراد
- ٢٥ جنيهاً استرالياً / ٤٣ دولاراً للمؤسسات
- ٤٥ جنيهاً استرالياً / ٦٨ دولاراً للاشتراك المتعدد حتى ثلاث نسخ (يضاف مبلغ خمسة جنيهات استرالياً / تسعة دولارات لكل نسخ إضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

جددوا اشتراككم لمدة سنتين أو ثلاث
ووفروا من قيمة الاشتراك!

سوف تزيد قيمة الاشتراك في العام ٢٠٠١. فإذا ما اشركتم لأكثر
من سنة واحدة الآن، يمكنكم الحصول على أعداد عامي ٢٠٠١
و ٢٠٠٢ بسعر السنة الجارية!

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
النشرتان العربية والإسبانية: مجاناً.

أنا أطلب/نحن نطلب:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة وملء القسم الخاص بالمجموع)

المجموع \$/£	ثلاث سنوات	سنتان	سنة واحدة	الاشتراكات
	<input type="checkbox"/> US\$78 / £45	<input type="checkbox"/> US\$52 / £30	<input type="checkbox"/> US\$26 / £15	لأفراد
	<input type="checkbox"/> US\$129 / £75	<input type="checkbox"/> US\$86 / £50	<input type="checkbox"/> US\$43 / £25	للمؤسسات
	<input type="checkbox"/> US\$204 / £120	<input type="checkbox"/> US\$136 / £80	<input type="checkbox"/> US\$68 / £40	اشتراكات متعددة حتى ثلاث نسخ
	أكثر من ثلاث نسخ: US\$204 / £120 بالإضافة إلى US\$27 / £15 لكل نسخة إضافية	أكثر من ثلاث نسخ: US\$136 / £80 بالإضافة إلى US\$18 / £10 لكل نسخة إضافية	أكثر من ثلاث نسخ: US\$68 / £40 بالإضافة إلى US\$9 / £5 لكل نسخة إضافية	اشتراكاً مجاناً في النشرة الصادرة باللغة الإنكليزية <input type="checkbox"/> أعيش/أعمل في بلد نام <input type="checkbox"/> طالب/لا أتقاضى راتباً <input type="checkbox"/> لاجئ/نازح داخل وطني <input type="checkbox"/> تبادل مطبوعات
لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	اشتراكاً مجاناً في النشرة: <input type="checkbox"/> العربية <input type="checkbox"/> الإسبانية
لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	

يمكن للمشاركين في « نشرة الهجرة القسرية » الحصول على نسخة مجانية (هذا العرض سارٍ حتى نفاذ الكمية) من تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey*

بيانات المشترك:

الاسم:
اللقب:
الوظيفة:
الإدارة التابع لها:
جهة العمل:
العنوان:
المدينة: الرمز البريدي:
البلد:
الهاتف: الفاكس:
البريد الإلكتروني:

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

طريقة الدفع

شيك أو حوالة بنكية بالجنيه الاسترليني أو الدولار (مسحوب على
أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أو شيك أوروبي
(بالجنيه الاسترليني فقط) مستحق الدفع لـ : University of Oxford/RSC

بطاقات ائتمان:

فيزا Visa ماستر كارد Mastercard يورو كارد Eurocard أكسس Access

رقم البطاقة الائتمانية:

تاريخ انتهاء الصلاحية:

التوقيع:

اسم وعنوان صاحب البطاقة: (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أسفل الاستمارة)

.....

.....

الدفع عن طريق التحويلات البنكية (بالجنيه الاسترليني فقط) إلى بنك
باركليز وعنوانه:

Barclays Bank, Po Box 333, Oxford OX1 3HS, UK.

باسم: Oxford University chest Number 1 Account

رقم الحساب: 50051675 الكود البنكي: 20-65-20 Bank Sort code

الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي: RSP/MVG4N

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري للشرق الأوسط

جامعة الدار البيضاء
سيروس ريد
مكتب الدراسات الإفريقية،
الجامعة الأمريكية
في القاهرة

كريم أتاسي
المفوضية العليا لشؤون
اللاجئين (UNHCR)،
مصر

فتح عزّام
مؤسسة فورد، القاهرة

عباس شبلق
مركز شمل

نور الضحي شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

لكس تاكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للالغاثة والأشغال
(UNRWA)،
سوريا

خديجة المضمض
كلية الحقوق،

أنا من هناك . ولي ذكرياتٌ . وُلِدْتُ كما تولد النَّاسُ . لي والده
وبيت كثير النوافذ . لي إخوة . أصدقاء . وسجنٌ بنافذة بارده .
ولي موجة خطفَتها النَّوارِسُ . لي مشهدي الخاص . لي عُشبة زائدة
ولي قمر في أقاصي الكلام ، ورزق الطيور ، وزيتونةٌ خالده .
مررتُ على الأرض قبل مرور السيوف على جسدٍ حولَه إلى مائده .
أنا من هناك . أعيذُ السماء إلى أمها حين تبكي السماء على أمها ،
وأبكي لتعرفني غيمة عائده .
تعلمتُ كلَّ كلامٍ يليق بمحكمة الدم كي أكسر القاعده .
تعلمت كل الكلام ، وفككتُه كي أركب مفردةً واحده
هي : الوطن ...

«أنا من هناك»

محمود درويش من ديوان «ورد أقل»